بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

التقريـــر السنوي

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) و شركاته التابعة

2018

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فإِن لم تَفْعَلُواْ
فَأْذَنُواْ بِحَربٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوالِكُمْ لاتَظْلِمُون ولاَ تُظْلَمُونَ (٢٧٩)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٢٧٨-٢٧٩

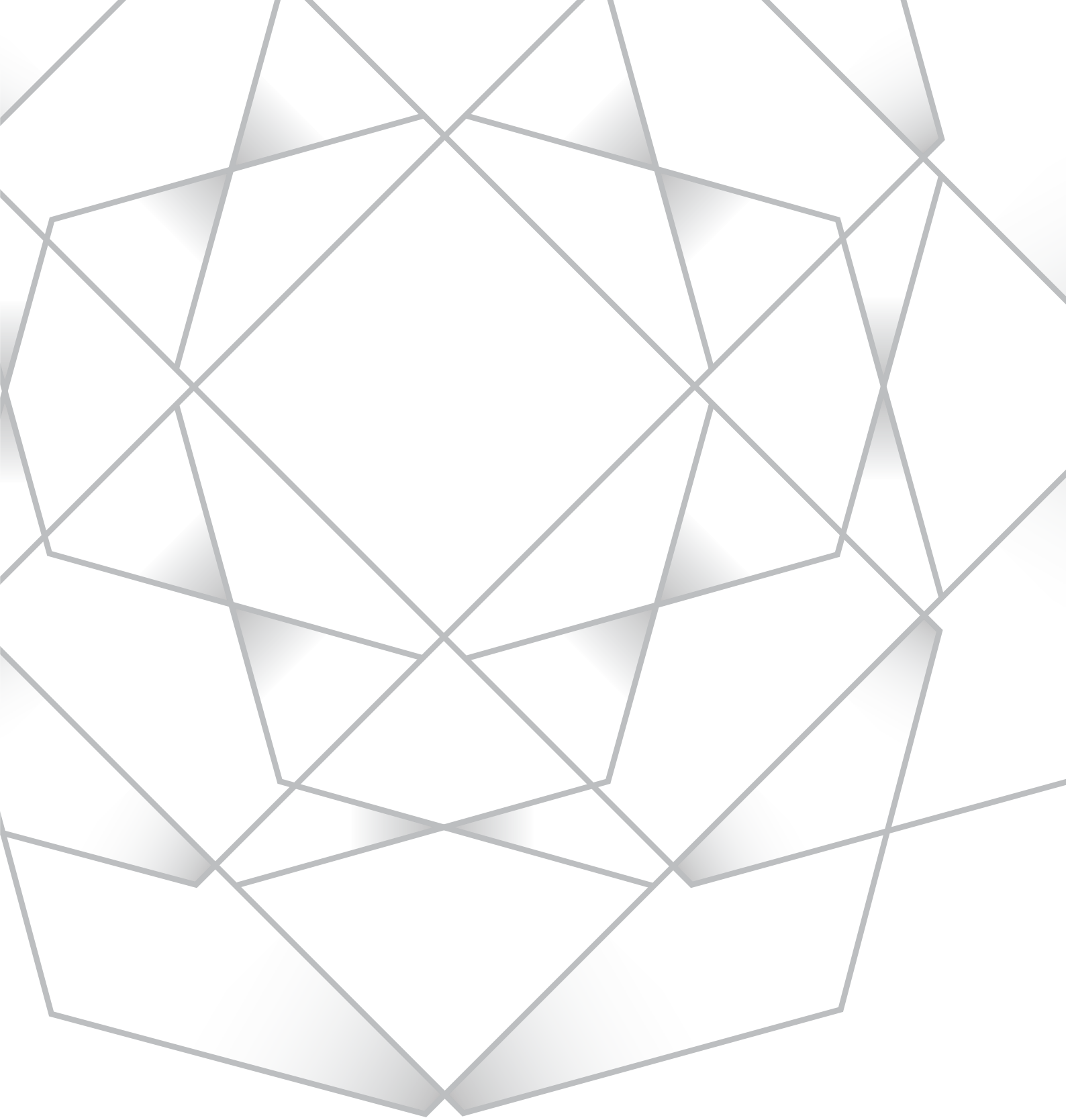

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نوّاف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ

جابر مبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

بيت التمويل الكويتي
شارع عبدالله المبارك – المرقاب – الكويت
ص. ب 24989 الصفاة
13110 الكويت
هاتف: 1800700 965+
فاكس: 22455135 965+
برقياً: بيت مال كي ت
corp@kfh.com
www.kfh.com
@KFHGroup
@KFHGroup
Kuwait Finance House (KFH)

المحتويات

أبرز المؤشرات المالية 06

لمحة عن مجموعة «بيتك» 10

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة 12

أعضاء مجلس الإدارة 16

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 22

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 23

التطورات الاقتصادية العالمية خلال العام 2018 25

كلمة السيد الرئيس التنفيذي للمجموعة وأبرز إنجازات العام 27

الأداء المالي في عام 2018 32

الإدارة التنفيذية 34

تقرير الحوكمة 44

إدارة المخاطر ومتطلبات الحوكمة 58

إفصاحات معيار كفاية رأس المال 62

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات 92

أبرز المؤشرات المالية

"نسبة النمو في عام 2018 مقارنة مع 2016"

صافي الربح الخاص بمساهمي البنك 2016 - 2018

%38

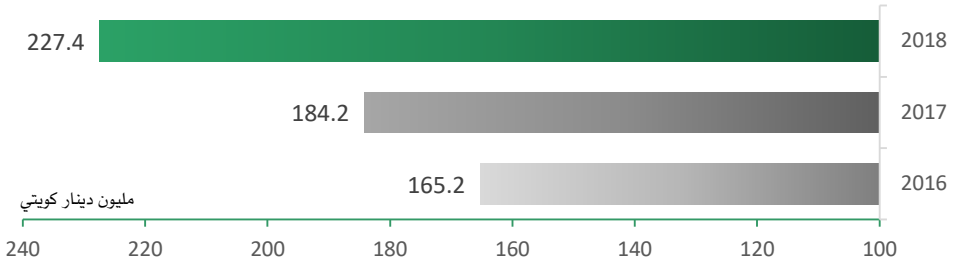

صافي إيرادات التمويل 2016 - 2018

%21

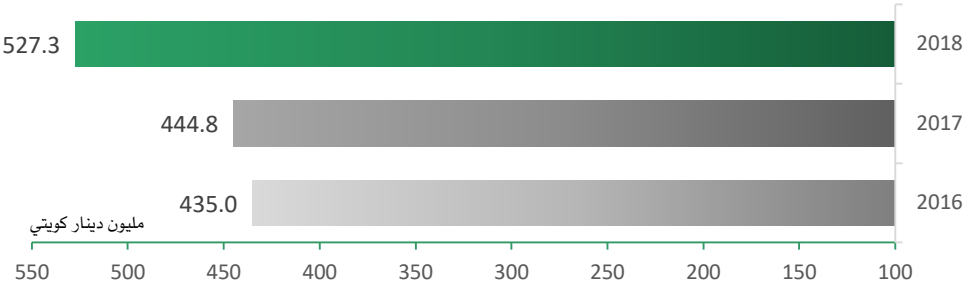

صافي إيرادات التشغيل 2016 - 2018

%24

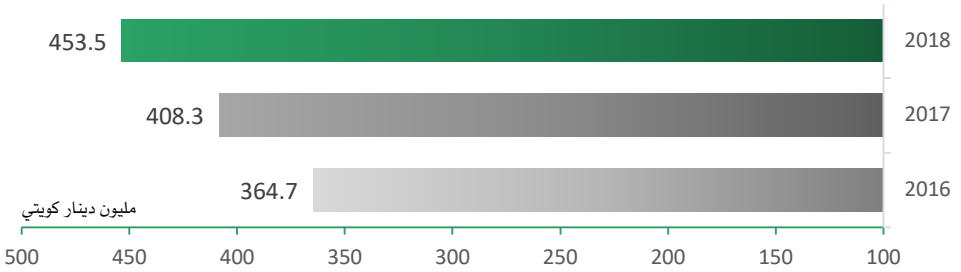

إجمالي الموجودات 2016 - 2018

%8

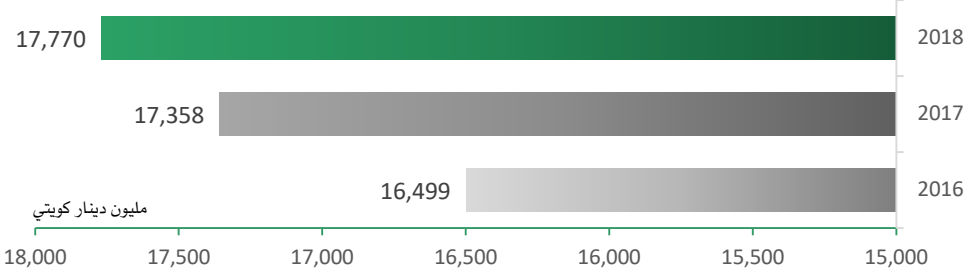

مدينو التمويل 2016 - 2018

%15

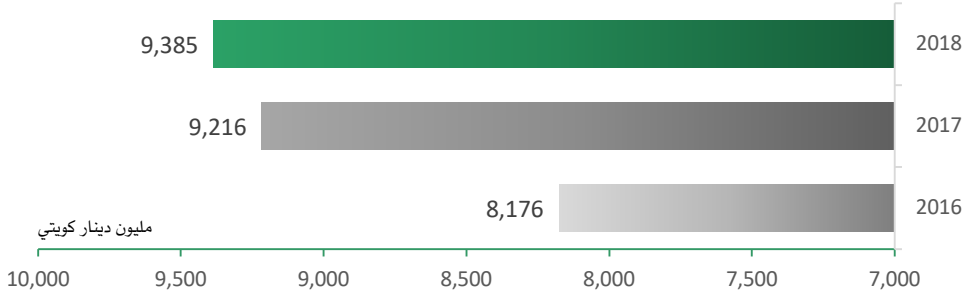

استثمار في صكوك 2016 - 2018

%42

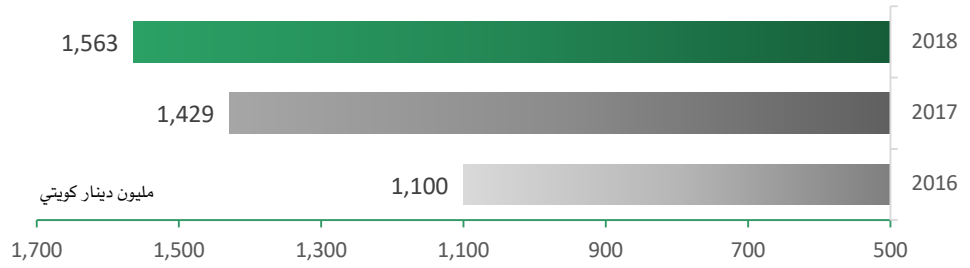

حسابات المودعين 2016 - 2018

%10

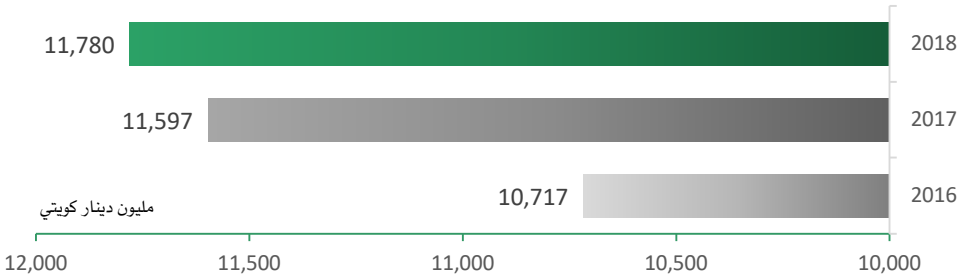

حقوق الملكيه الخاصه بمساهمي البنك 2016 - 2018

%5

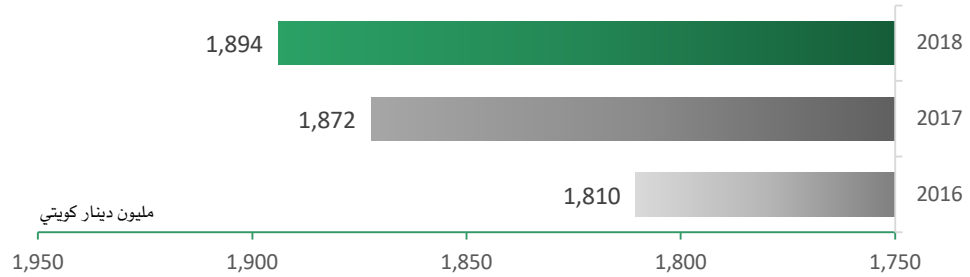

لمحة عن

مجموعة "بيتك"

لمحة عن مجموعة "بيتك"

العمليات الدولية المتكاملة في القطاع المصرفي

تقود مجموعة "بيتك" التمويل الإسلامي عالمياً، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وتعمل في مناطق عدة حول العالم، ولديها 504 فرعاً مصرفياً و 1,263 جهاز صرف آلي وحوالي 15,000 موظفاً خلال عام 2018.

- يعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" أول بنك إسلامي في دولة الكويت، تأسس في عام 1977 وأصبح اليوم أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، وواحداً من أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي.
- من كبار مساهمي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر (ملكية مباشرة)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة).
- بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في السوق الرئيسي والسوق الأولي لبورصة الكويت باسم "بيتك"، وبالرمز (kfh).

1- بيت التمويل الكويتي – الكويت
2- بيت التمويل الكويتي – البحرين
3- البنك الكويتي التركي للمساهمة – تركيا
4- بيت التمويل الكويتي – ماليزيا (برهاد)
5- بيت التمويل السعودي الكويتي – السعودية
6- كي تي بنك ايه جي – المانيا

رؤيتنا

قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية مستدامة، والأعلى ثقة في العالم.

رسالتنا

تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء
مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالمؤسسة.

قيمنا

الريادة والابتكار..
الشراكة وتحمل المسئولية..
بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم إليكم التقرير السنوي لمجموعة بيت التمويل الكويتي عن العام المالي 2018.

كان أداء عام 2018 متميزاً لبيت التمويل الكويتي «بيتك»، وكم أشعر بالامتنان بما أنجزناه، في إطار ما تتمتع به مجموعة «بيتك» من مكامن قوة باعتبارها شريكاً جديراً بالثقة في البلدان التي تعمل فيها. وهو ما أهل «بيتك» ليأتي في المرتبة الأولى خليجياً لأكثر البنوك الإسلامية أماناً لعام 2018 وفقاً لتصنيف مجموعة "جلوبل فايننس" العالمية، بما يعكس ثقة واسعة من العملاء، ومصداقية وقبولاً على المستوى الإقليمي والدولي وعلامة تجارية مرموقة في سوق واعد يحمل الكثير من الفرص.

فقد تمكنا خلال العام من ترجمة رؤية «بيتك» ورسالته على أرض الواقع وجني ثمار تطبيق استراتيجية طويلة الأمد اعتمدها مجلس الإدارة، لتنويع مصادر الأرباح، وتجنب المخاطر، وترشيد الإنفاق، وزيادة الإيرادات التشغيلية من الأنشطة المصرفية الرئيسية، وتنفيذ العديد من التخارجات الناجحة فيما يخص الاستثمارات غير الاستراتيجية، وتحقيق الانسجام في الاداء بين بنوك المجموعة، لضمان الاستدامة في النمو والربحية، وهو ما أكدته المؤشرات الإيجابية ومتانة وكفاءة الوضع المالي، والنمو المستدام المتوازن على مدى أربعة أعوام ماضية اتسمت بالأداء الإيجابي المتصاعد.

وفي إطار سعي «بيتك» للبحث عن فرص استراتيجية للنمو والتوسع على المستوى الإقليمي والدولي، يواكب به التطورات السريعة التي يشهدها النشاط المصرفي على مستوى العالم، فقد عكف على دراسة العديد من الفرص والخيارات لتعزيز مكانة وأصالة «بيتك» إقليماً وعالمياً.

واستمراراً لقيادتنا التطور العالمي في الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد كان أداء أول بنك إسلامي في المانيا –«بيتك» المانيا– كبوابة رئيسية للمجموعة الأوروبية إيجابياً للغاية، حيث ثبتت رؤيتنا في جدوى الاستثمار فيه محققاً مؤشرات إيجابية، كما واصل «بيتك» سياسته الساعية نحو التحوط لمواجهة المتغيرات المحلية والعالمية، والتعامل مع التقلبات الاقتصادية بكفاءة في المناطق والدول التي نعمل فيها باتباع سياسات متحفظة، تستهدف تعزيز المخصصات الاحترازية، ومتانة المركز المالي، في ظل تركيز جهود بيتك على العمل المصرفي الأساسي، وجودة الأصول بأفضل حالاتها، والرسملة القوية بأكثر من المطلوب، وتحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز.

وقد اعتمدت استراتيجيتنا على ثلاث ركائز رئيسية لتحقيق أولوياتنا، فقد استهدفت الركيزة الأولى نمو أعمالنا والتوسع في قاعدة العملاء، من خلال الحفاظ عليهم بتقديم أفضل الخدمات المصرفية. إلى جانب ذلك تمثلت الركيزة الثانية في الانتقال إلى التقنية المالية الآخذة في التسارع والعمل على استيعابها وتسخيرها لمصلحة عملائنا لزيادة مستوى رضاهم، من خلال استيعاب الثورة الرقمية المتطورة في برنامج تحول الأعمال والأنشطة في بيتك والعمل على تطبيق خدمات الفينتك Fintech بما في ذلك الخدمات المصرفية الالكترونية المتطورة وتقنيات الدفع الرقمية كقاعدة لخدماتنا عام 2018 وما بعده، فيما سعت الركيزة الثالثة نحو تحقيق أعلى معايير الكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد والأنشطة التشغيلية، بما يصب في تحسين مستويات كافة القطاعات والأنشطة.

فقد واصل البنك رحلة التحول للمصرفية الالكترونية فأطلق مجموعة كبيرة من المبادرات والتحسينات على قنواته المصرفية الالكترونية المختلفة وإتاحة العديد من الخدمات للعملاء ومنها الموقع الالكتروني وتطبيق البنك على الهواتف الذكية، والتمويل أون لاين للشركات، وتقنية الذكاء الاصطناعي، واستخدام تكنولوجيا الروبوت المتطورة في بعض العمليات التشغيلية، وقد نجح البنك في تمكين عملائه أينما تواجدوا من إجراء معاملاتهم المصرفية والحصول على التمويل على مدار الساعة.

وتأكدت جهودنا في عام 2018 بتدشّين أول الفروع الالكترونية التي تعمل بشكل آلي بالكامل على مدار الساعة، من خلال مجموعة متطورة من الأجهزة التقنية ووسائل الخدمة الذاتية، كخطوة أولى نحو افتتاح مزيد من الفروع المشابهة ضمن خطة مستقبلية طموحة وضعها «بيتك». وواصلت الإدارات المختلفة جهودها في تقديم المنتجات والخدمات، حيث قام بيتك بإطلاق خدمة بيتك اكسبرس لتحويل الأموال إلى المستفيدين حول العالم الكترونياً، ومن ناحية أخرى، يعمل بيتك جاهداً على استيعاب تكنولوجيا Blockchain، إذ تم توفير خدمة التحويلات المالية باستخدام شبكة الريبل RippleNet.

وقد واصلت المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة نموها من خلال تعزيز الربحية، فقد تجاوز صافي أرباح المساهمين 227.4 مليون دينار في نهاية العام 2018 بنسبة نمو 23.5% مقارنة بما يقترب من 184.2 مليون دينار خلال العام السابق، كما بلغت ربحية السهم 36.36 فلساً بنسبة زيادة 23.4% عن 29.46 فلساً للعام 2017.

كما بلغ إجمالي الموجودات 17.8 مليار دينار بنمو نسبته 2.4% ونجحت استراتيجيتنا في ترشيد النفقات حيث بلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية 39.2% من إجمالي إيرادات التشغيل وهي مستمرة في الانخفاض للعام الرابع على التوالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه حسابات المودعين إلى 11.8 مليار دينار بنسبة نمو 1.6% عن عام 2017.

وقد ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 12.4% في 2018 مقابل 10.2% في عام 2017 وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.47% في 2018.

وفي عام 2018 بلغ صافي إيرادات التمويل 527.3 مليون دينار بنسبة نمو 18.5% مقارنة بالعام السابق، وبلغ إجمالي إيرادات التشغيل 746 مليون دينار بنسبة نمو 4.6% مقارنة بها في 2017، وكذلك بلغ صافي إيرادات التشغيل 453.5 مليون دينار، بنسبة نمو 11.1% مقارنة بالعام السابق.

ويرجع هذا الأداء المتوازن إلى التواصل الإيجابي على مستوى المجموعة، والتنفيذ المتقن والفعال لاستراتيجيتنا الموحدة التي اعتمدت على الترابط والاتصال، والتنسيق بين أطرافها سواء في مركزها الرئيسي أو في البلدان المختلفة التي نتواجد فيها، في تركيا والبحرين وماليزيا والمانيا والمملكة العربية السعودية، من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الناجحة والتي كانت الركيزة الأساسية لتعزيز الحوكمة والخدمات المصرفية على مستوى المجموعة.

ونحن إذ نلتزم بتحقيق عائد متميز للمساهمين على المدى الطويل، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 20% وتوزيع أسهم منحة بنسبة 10%، وذلك على ضوء ما تم من توزيع عائد على الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1) أرباح المودعين

نوع الحساب	2018	2017
ودائع استثمارية "الخماسية"	%3.125	%2.625
ودائع استثمارية "المستمرة"	%2.625	%2.250
ودائع استثمارية "السدرة"	%2.100	%1.950
ودائع استثمارية "الديمة" (12 شهراً)	%2.500	%2.000
ودائع استثمارية "الديمة" (6 أشهر)	%2.300	%1.875
الخطط الاستثمارية طويلة الأجل	%2.125	%1.930
حساب التوفير الاستثماري	%1.250	%1.000

وقد احتفظ «بيتك» بالتقييمات والتصنيفات الإيجابية من وكالات التصنيف العالمية بالإضافة إلى العديد من الجوائز الرفيعة من جهات وهيئات عالمية مرموقة، بالإضافة إلى انضمام سهم بيتك إلى مؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة لبورصة الكويت، وهي مؤشرات إيجابية عديدة لنجاح تنفيذ الخطط الموضوعة وتميز الأداء.

وقد عكس التقييم الائتماني المتميز الذي منحته وكالات التصنيف العالمية لبيتك مكانته وصدارته، حيث أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تقييمها لبيتك +A بعيد المدى و F1 قصير المدى مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تقييمها لبيتك A1 بعيد المدى P-1 قصير المدى مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي إضافة جديدة تؤكد مكانة «بيتك» وريادته وفقاً لمعايير عدة وضعتها جهات عالمية متخصصة ومحايدة، تعكس تميزه كأبرز مؤسسة مصرفية إسلامية في الكويت والعالم، منحت جلوبال فايننس «بيتك» جائزة أكثر مؤسسة مالية إسلامية أماناً في الخليج لعام 2018، كما فاز بيت التمويل الكويتي «بيتك» لعام 2018 بجائزة "أفضل بنك في خدمة العملاء ذوي الملاءة المالية العالية" من يوروموني.

وقد استطعنا المشاركة في تمويل بعض المشروعات العملاقة في الكويت، فقد قام بيتك بدور المنظم الرئيسي لصفقة تمويل مجمع بقيمة 390 مليون دينار كويتي لصالح الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة وتبلغ الشريحة الإسلامية 156 مليون دينار كما قام «بيتك» بتمويل شركة ليماك لتمويل مبنى الركاب الجديد لمطار الكويت الدولي بمبلغ 249.2 مليون دينار وبلغت حصة «بيتك» 50% من إجمالي قيمة الصفقة، وقام أيضاً بتمويل شركة مينا هومز العقارية (إحدى الشركات التابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو") بمبلغ 120 مليون دينار وذلك لتمويل مشروع ضاحية حصة المبارك.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي شارك «بيتك» في صفقة تمويل مجمع شركة مصفاة الدقم بالدولار الأمريكي بحصة تصل إلى 500 مليون دولار علماً بأن إجمالي الصفقة يصل إلى 4.6 مليار دولار، وقام «بيتك» وبيت التمويل الكويتي– تركيا بتمويل مشروع (جاناكالي) في تركيا باليورو بما يقدر بمبلغ 72 مليون دينار كويتي من إجمالي قيمة التمويل البالغة 800 مليون دينار كويتي، وهو ضمن تمويلات مقدمة من قبل عدة مصارف ومؤسسات مالية عالمية مختلفة.

وقد واصلت الخزانة والمؤسسات المالية للمجموعة العمل على دمج وتحسين فعالية إدارة السيولة على مستوى المجموعة من خلال تنويع وتوفير تمويل مستقر وتطوير مواردها البشرية، وتطبيق أنظمة تكنولوجية وهياكل أساسية متطورة بهدف تطوير خدمة العملاء من خلال توفير حلول مالية مبتكرة للخزانة والمؤسسات المالية للمجموعة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

فقد قامت مجموعة الخزانة بتوسيع نشاطها الاستثماري المكثف في الصكوك حيث ارتفعت استثمارات بيتك في سوق الصكوك خلال عامين لتتخطى حاجز المليار ونصف المليار دينار في عام 2018، وفي الوقت الذي يعمل فيه بيتك كصانع لسوق الصكوك النشط وضمان تداولها في السوق الثانوية، استمرت الخزانة للمجموعة في الحفاظ على مكانتها القيادية كمزود للسوق الأولي لصكوك مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) ومتفوقًة في ذلك على البنوك الإقليمية والدولية.

ومن جهة أخرى سعت الخزانة للمجموعة لابتكار منتجات جديدة وإضافة العديد من حلول التحوط لحماية استثمارات "بيتك" المختلفة وفي المناطق التي تعمل بها من خلال استخدام مقايضات العملات المتقابلة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومبادلات معدل الربح مع مجموعة منتجات التحوط القائمة، كما نجحت مجموعة الخزانة في جعل أغلب أنشطة خزانة الكويت مركزية ومتكاملة مع جميع بنوكها التابعة، بما يضمن انتظام تدفقات العملات الأجنبية وتوفير التكاليف، وتنفيذ الصفقات بأسعار تنافسية تضمن تطوير الإنتاجية والكفاءة.

وكان عام 2018 عام التحديات بالنسبة للموارد البشرية فقد واصلنا جهودنا في تطوير واستقطاب الكفاءات الوطنية، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني في مجال العمل المصرفي والمالي الإسلامي والتزمت المجموعة بالتغيرات القانونية مع المحافظة على كفاءة مؤشرات تكاليف الموظفين، حيث استمر تركيزنا الأساسي على التوطين في مجموعة بيتك من خلال استقطاب وتطوير الكفاءات المهنية كمصرفيي المستقبل. كما حقق "بيتك" تقدماً استثنائياً وملحوظاً في تطبيق استراتيجية الموارد البشرية حيث حققنا نسبة تكويت تعادل 69%، حيث شكل الكويتيون ما نسبته 97% من إجمالي التعيينات مع تركيزنا المستمر على بناء وتطوير مواهبنا من داخل بيتك مما أدى إلى تعزيز ريادته على مستوى الصناعة، فيما يخص مؤشرات العمالة الوطنية ونسب التكويت.

وتقويةً لأواصر العلاقات الجيدة بين البنك وموظفيه فقد حرص بيتك على تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات في التواصل مع الجميع لتوطيد العلاقات والحفاظ على مستوى إيجابي من التعامل على المستويات المهنية والشخصية إيماناً بأهمية ذلك في تحسين النتائج العامة لصورة البنك وأداء منتسبيه، وفي سبيلها لذلك استمرت مجموعة بيتك خلال عام 2018 في تحقيق التقدم والتطور في نتائج الارتباط الوظيفي على مستوى المجموعة حيث بلغت نسبة الارتباط الوظيفي 78% في مجموعتنا مع نمو بنسبة 5%، كما أثمر تركيزنا المستمر لاستقطاب والاحتفاظ بموظفينا عن تصنيف البنك الكويتي التركي ضمن أعلى ثلاث مؤسسات في تركيا من ناحية الارتباط الوظيفي.

كما احتلت عملية تطوير موظفينا ضمن برنامج التعاقب الوظيفي بالإضافة للموظفين ذوي الإمكانات العالية على مستوى المجموعة المرتبة الأولى في أعمال هذا العام، حيث قدمنا بنجاح سلسلة من الدورات المكثفة مع هارفرد للنشر وجامعة INSEAD وجامعة IMD وذلك لبناء قدراتهم كقادة لمجموعة بيتك في المستقبل.

وفي عام 2018 قمنا بتوسيع برامجنا للمشاركة في المجتمع المحلي حيث قدم «بيتك» إلى بيت الزكاة 11.2 مليون دينار كويتي، ايمانا بأهمية أداء فريضة الزكاة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية والتي تخدم المجتمع وتبرز الجانب الإنساني لأعمالنا.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنتقدم بالشكر إلى كل مساهمينا وعملائنا على دعمهم المستمر، ولدينا الثقة أن نستمر إن شاء الله في تحقيق عوائد مجزية للمساهمين والمودعين. كما أنتهز هذه الفرصة لشكر جميع موظفينا على مستوى المجموعة وكذلك أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لما قدموه من جهد متواصل وعمل بناء.

وختاماً يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير، إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الصباح حفظه الله، والشكر موصول إلى سعادة الدكتور/ محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي، وكافة الجهات الرقابية على مؤازرتهم المتواصلة للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

والله ولي التوفيق....

حمد عبد المحسن المرزوق

رئيس مجلس الإدارة

السادة أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق

رئيس مجلس الإدارة منذ عام 2014

حصل على درجة الماجستير في التمويل الدولي وإدارة الأعمال من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987 وعلى درجة البكالوريوس في هندسة النظم الصناعية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1985.

عضو مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت منذ عام 2002 ورئيساً للاتحاد منذ عام 2010 وحتى عام 2016، وعضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2003 وحتى عام 2014، كما شغل منصب عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ عام 2007 وحتى عام 2016، وشغل منصب عضو مجلس الأمناء في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية منذ عام 2004 وحتى عام 2009، وشغل عضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية منذ عام 2003 وحتى عام 2010.

يمتلك خبرة مصرفية ومالية متنوعة في دولة الكويت وخارجها تفوق الثلاثين عاماً، إذ شغل العديد من المناصب القيادية في عدة مؤسسات مصرفية ومالية ورقابية؛ حيث تولى منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك الأهلي المتحد – الكويت – منذ عام 2002 وحتى عام 2014، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد في كل من المملكة المتحدة منذ عام 1998 وحتى عام 2014 وفي جمهورية مصر العربية في الفترة منذ عام 2006 وحتى عام 2014، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد – البحرين – منذ عام 2000 وحتى عام 2014، وتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي – عُمان – منذ عام 2007 وحتى عام 2014، وعمل نائباً لرئيس مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي منذ عام 2006 وحتى عام 2014.

شغل منصب عضو ثم نائب ثم رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بدولة الكويت منذ عام 2002 وحتى عام 2010، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي بالمملكة العربية السعودية منذ عام 2009 وحتى عام 2013، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي في دولة قطر منذ عام 2004 وحتى عام 2013.

تولى قبل ذلك عدة مهام تنفيذية في بنك الكويت المركزي؛ حيث شغل منصب مساعد مدير مكتب الشؤون الفنية في عام 1990، وعمل نائباً لإدارة الرقابة المالية منذ عام 1992 وحتى عام 1996، ثم مديراً لإدارة الرقابة المالية منذ عام 1996 وحتى عام 1998. بدأ مسيرته المهنية حين عُين في إدارة الاستثمار ضابطاً للاستثمار على محافظ الأسهم الأمريكية ومشتقاتها في الشركة الكويتية للاستثمار منذ عام 1987 وحتى عام 1990.

السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام 2014
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية

حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية ويتير بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1977.

يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة عبدالعزيز النفيسي للتجارة العامة.

يمتلك خبرة رفيعة في دولة الكويت وخارجها إذ شغل العديد من المناصب القيادية في العديد من الشركات وفي عدة قطاعات منها القطاع المصرفي والمالي والعقاري والاتصالات.

شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الاتصالات المتنقلة «مجموعة زين» منذ عام 2005 وحتى عام 2017 وتقلد فيها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة حتى عام 2013، وشغل منصب عضو مجلس الإدارة في شركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين السعودية» منذ عام 2013، كما شغل العديد من المناصب في مجالس إدارات شركات مجموعة زين في منطقة الشرق الأوسط في كل من زين العراق وزين الأردن وزين السودان، وكان قد شغل عدة مناصب في عضوية مجالس إدارة شركة سلتل – زين أفريقيا.

عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة مدى للاتصالات منذ عام 2001 وحتى عام 2011، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المدار للتمويل والاستثمار منذ عام 1998 وحتى عام 2004، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي منذ عام 2000 وحتى عام 2004، وشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة المشروعات الاستثمارية الكويتية منذ عام 1993 وحتى عام 1996، وتولى رئاسة مجلس إدارة شركة كيفك للوساطة المالية منذ عام 1989 وحتى عام 1992.

تولى قبل ذلك عدة مناصب ومهام تنفيذية، فشغل منصب الرئيس التنفيذي في شركة مجموعة النفيسي الوطنية العقارية منذ عام 1996 وحتى عام 2010، وعمل نائباً للمدير العام في مؤسسة يعقوب النفيسي للتجارة العامة والمقاولات منذ عام 1984 وحتى عام 1990، ثم تولى منصب العضو المنتدب في شركة كيفك للوساطة المالية خلال الفترة منذ عام 1989 وحتى عام 1990. وقد بدأ مسيرته المهنية كرئيس لقسم التسهيلات المصرفية لدى بنك برقان منذ عام 1978 وحتى عام 1981.

السيد/ فهد علي الغانم

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

رئيس لجنة الاستثمار وعضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة التدقيق والالتزام

حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت في عام 2002.

يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ عام 2011، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة منذ عام 2011 وعضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء منذ عام 2004. كما يشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركات علي محمد ثنيان الغانم وأولاده للسيارات منذ عام 2005 وعضو مجلس إدارة وأمين صندوق نادي الكويت الرياضي منذ عام 2007. كما أنه عضو في جمعية المهندسين الكويتيين منذ عام 2003.

تقلد فيما سبق عدة مناصب رفيعة منها منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة منذ عام 2005 وحتى عام 2011 كما شغل منصب رئيس لجنة إعادة الهيكلة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ عام 2010 وحتى عام 2011، كما شغل منصب عضو مجلس إدارة ممثلي وكلاء العالم لشركة مكلارين موتورز (ممثلو الشرق الأوسط) منذ عام 2010 وحتى عام 2015.

تولى عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات المحلية فيما سبق، منها عضوية مجلس الإدارة لدى الشركة العالمية لخدمات الدفع الإلكتروني منذ عام 2005 وحتى عام 2010، والشركة الأولى للمسالخ منذ عام 2003 وحتى عام 2005. كما عمل رئيساً تنفيذياً لدى مجموعة شركات علي الغانم وأولاده – قطاع المقاولات منذ عام 2002 وحتى عام 2005.

السيد/ معاذ سعود العصيمي

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة المخاطر وعضو لجنة الاستثمار

حصل على درجة بكالوريوس العلوم في التمويل من جامعة جورج مايسون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.

عُين رئيساً لمجلس إدارة بيتك ماليزيا منذ فبراير 2017. كما تولى عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات منها شركة بوابة الكويت القابضة منذ عام 2004 وحتى عام 2014، وشركة المركز المالي الكويتي منذ عام 2008 وحتى عام 2011، وشركة الراية العالمية القابضة منذ عام 2005 وحتى عام 2009.

يشغل منصب الرئيس التنفيذي في شركة فيحاء الدولية العقارية منذ عام 2017، كما عمل نائباً للمدير العام في شركة التجزئة العالمية منذ عام 2003، وفي عام 2002 عمل لدى إدارة الاستثمار في شركة أعيان للإجارة والاستثمار، واجتاز برنامجاً تدريبياً متخصصاً للخريجين لمدة 18 شهراً لدى الهيئة العامة للاستثمار في عام 2001.

السيد/ خالد سالم النصف

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

رئيس لجنة المخاطر وعضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الاستثمار

حصل على درجة البكالوريوس في التمويل من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت في عام 1995 كما حصل على دورات متخصصة في تحليل القوائم المالية من معهد البحوث الدولية.

يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية الرقمية للحاسبات منذ عام 2016، وعضو مجلس إدارة شركة الشامية القابضة منذ عام 2016، وعضو مجلس إدارة شركة التضامن الكويتية منذ عام 2016.

تقلد منصب رئيس المجلس التنفيذي المتخصص في وضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها لمجموعة شركات النصف.

كما شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة محمد بن يوسف النصف وشركاه وشركة التضامن الكويتية وشركة التجارة والمحركات الصناعية منذ عام 2008.

تولى قبل ذلك عدة مناصب ومهام تنفيذية، فشغل منصب مدير الاستثمار والمدير المالي لشركات النصف منذ عام 1997 وحتى عام 2008، كما عمل في منصب المدير الإداري للشركة منذ عام 1995 وحتى عام 2007 وشغل منصب عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية الرقمية للحاسبات منذ عام 2001 وحتى عام 2016.

السيد/ نورالرحمن عابد

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

رئيس لجنة التدقيق والالتزام وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت

محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وويلز، حاصل على زمالة معهد المحاسبين المعتمدين في عام 1976.

عُين عضوًا في مجلس إدارة بيتك ماليزيا منذ عام 2017، كما عُين رئيساً لخدمات التدقيق في مكتب Ernst & Young في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1999، ويتمتع بخبرة واسعة تصل إلى 40 عاماً.

نال في عام 2012 جائزة «قيادة صناعة الخدمات المالية الإسلامية» في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية تقديراً لمساهمته الفاعلة في مجال الصيرفة الإسلامية.

شغل منصب رئيس لجنة معايير المحاسبة ونائب رئيس مجلس معايير المحاسبة والتدقيق في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

يشغل حالياً عضوية مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وعضوية مجلس الإدارة وعضوية لجنة التدقيق في بنك ميزان الذي يعد من أكبر البنوك في باكستان، كما يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة اركابيتا في مملكة البحرين ورئيس لجنة التدقيق فيها، ويشغل منصب عضو مجلس إدارة في مستشفى الدكتور سليمان فقيه في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ورئيس لجنة التدقيق فيها، كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت بها.

السيد/ رائد خالد الخرافي

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2015
رئيس لجنة الحوكمة وعضو لجنة المخاطر

حصل على درجة بكالوريوس تجارة تخصص إدارة من القاهرة في عام 2007، ودبلوم في الإدارة من كلية الدراسات التجارية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت في عام 1993.

عضو لجنة تقصي الحقائق التابعة لوزارة العدل في عام 2015، وعضو مجلس إدارة شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2015 وحتى عام 2016، كما أنه عضو مجلس إدارة بالإنابة في بيت الزكاة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2015 وحتى عام 2016.

يشغل وظيفة نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار في الأمانة العامة للأوقاف بدرجة وكيل وزارة مساعد منذ عام 2015، وكان قد بدأ مسيرته المهنية في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام 1993، ثم ترقى فيه إلى رئيس قسم العلاقات العامة في عام 1996 وتولى منصب نائب مدير الشؤون الإدارية منذ عام 2000 وحتى عام 2015.

عضو لجنة الإشراف على صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف في البنك الإسلامي للتنمية بجدة، المملكة العربية السعودية، بصفته ممثلاً للأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2016.

كما تولى العديد من المناصب والمهام التنفيذية حيث كان رئيساً لمجلس إدارة أحد مراكز مبيعات التجزئة الكبرى في دولة الكويت عام 2005، وكان قد شغل العديد من الوظائف والمهام الإدارية بها إذ عمل أميناً للصندوق في عام 2003 ثم عُين نائباً لرئيس مجلس الإدارة في عام 2004.

السيد/ براك علي الشيتان

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة لشؤون القصر منذ عام 2015
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة الحوكمة وعضو لجنة التدقيق والالتزام

حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت في عام 1990.

يشغل حالياً منصب مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر وعضو مجلس إدارة بيت الزكاة منذ عام 2015، كما أنه عضو مجلس أمناء مكتب الشهيد.

عمل نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) منذ عام 2015 وحتى عام 2016 وتولى منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأوفست منذ عام 2012 وحتى عام 2015.

كما تقلد فيما سبق عدة مناصب رفيعة، منها عضو مجلس إدارة بنك الكويت المركزي ممثلاً عن وزارة المالية، كما كان عضواً في مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار وفي مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

تولى العديد من المناصب التنفيذية فيما سبق، إذ شغل منصب الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة في وزارة المالية منذ عام 2007 وحتى عام 2015، وكان قد عمل مراقباً للنظم والمتابعة في عام 2000 ثم مديراً لإدارة التوجيه والتنظيم بالوزارة في عام 2006، كما عمل مراقباً للتوجيه المحاسبي منذ عام 1996 وحتى عام 2000، وكان قد ترأس قسم التوجيه المحاسبي منذ عام 1993 وحتى عام 1996 وبدأ مسيرته المهنية في وظيفة باحث في قسم التوجيه المحاسبي في عام 1990 في وزارة المالية.

السيد/ مطلق مبارك الصانع

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2017
عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت

حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت في عام 1983.

يشغل حالياً منصب مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يمتلك خبرة مهنية في المجال الاقتصادي والاستثماري، حيث تقلد العديد من المناصب المهنية الرفيعة، فقد تولى منصب رئيس مجلس الإدارة وعضو في مجلس إدارة العديد من الشركات الرائدة منها ما هو داخل الكويت حين كان رئيساً لمجلس إدارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة منذ عام 2005 وحتى عام 2011. كما شغل عدة مناصب خارج دولة الكويت منها منصب رئيس مجلس إدارة البنك التونسي الكويتي منذ عام 2001 وحتى عام 2011.

ساهم بكفاءة وفعالية في لجان مجلس الإدارة التي شارك فيها، فقد ترأس لجنة خصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية في عام 2010، بالإضافة إلى الخبرة المهنية المتميزة في مجال المصارف الإسلامية وأسواق المال، حيث ترأس اللجنة التأسيسية لبنك وربة، كما كان عضواً في لجنة خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية عام 2011، واللجنة التأسيسية لشركة ميديا سيتي عام 2008.

تولى منصب عضو مجلس إدارة في عدة شركات رائدة داخل دولة الكويت، منها المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات منذ عام 2014 وحتى عام 2016، وبنك البحرين والكويت منذ عام 2011 وحتى عام 2017، كما شغل عضوية مجلس إدارة في شركات خارج دولة الكويت منها الشركة العربية للاستثمار في المملكة العربية السعودية منذ عام 2008 وحتى عام 2015، والهيئة العربية للاستثمار والتطوير الزراعي في جمهورية السودان منذ عام 2001 وحتى عام 2008، كما شغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة في الجمهورية العربية السورية لمدة عام.

حصل على عضوية الجمعية الاقتصادية الكويتية منذ عام 2006 وحتى عام 2014، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية خلال عام 2011، وشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمجموعة التونسية الكويتية للتنمية، كما عمل مديراً عاماً لمكتب المجموعة الكويتية العقارية للاستثمار في تونس حتى عام 2000.

السيد/ صلاح عبد العزيز المريخي

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2018
عضو لجنة التدقيق والالتزام، وعضو لجنة الاستثمار

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المالية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987 وعلى درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة الكويت في عام 1984.

يعمل في الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 1996، كما عمل في مكتب الكويت للاستثمار في لندن منذ عام 2000 وحتى عام 2005، ويشغل حالياً منصب مدير إدارة صناديق التحوط في الهيئة العامة للاستثمار.

يمتلك خبرة مهنية في المجال الاقتصادي والاستثماري، حيث تقلد العديد من المناصب المهنية الرفيعة، فقد تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة فرح المغرب (المجموعة المغربية الكويتية للتنمية سابقاً) منذ عام 2015 وحتى عام 2018، ومنصب عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار منذ عام 2012 وحتى عام 2018.

كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار منذ عام 2007 وحتى عام 2012، وتولى منصب عضو مجلس إدارة شركة الاستثمار الكويتية المصرية منذ عام 2007 وحتى عام 2013.

كما شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة جروبو للبلاستيك في إسبانيا منذ عام 2004 وحتى عام 2005 ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة للمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية منذ عام 1998 وحتى عام 2000، وتقلد خلالها منصب العضو المنتدب للمجموعة منذ عام 1999 وحتى عام 2000، كما تولى منصب عضو مجلس إدارة بنك الإسكان في عمان – الأردن منذ عام 1997 وحتى عام 2001.

التقرير السنوي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية

لبيت التمويل الكويتي لعام 2018

إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد راجعنا واعتمدنا السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها بيت التمويل الكويتي خلال عام 2018م. كما قمنا أيضا بالمراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام بيت التمويل الكويتي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرناها.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2018 (46 اجتماعاً) تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة ضرورتها لإصدار رأيها، وتم من خلال إدارة البحوث والاستشارات الشرعية إجراء المراجعة الشرعية على العقود والاتفاقيات والسياسات وفقاً لقرارات الهيئة، كما تم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة إجراء التدقيق الشرعي على عينات عشوائية من جميع العمليات العائدة لمعاملات بيت التمويل الكويتي مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، حسب الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة إدارات البنك وشركاته التابعة، ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية، وعن سير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، في جميع المعاملات التي عرضت علينا.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي اتبعناها للتأكد من التزام بيت التمويل الكويتي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

أولاً: أن العقود والمعاملات التي أبرمها بيت التمويل الكويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعية.

ثانياً: أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: تم تجنيب الإيرادات التي لا تتفق مع قرارات الهيئة الشرعية والتخلص منها إلى أعمال خيرية.

رابعاً: أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق دليل إرشادات زكاة الشركات الصادر عن بيت الزكاة الكويتي وقرارات وتوصيات الهيئة.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين،،،

فضيلة الأستاذ الدكتور / سيد محمد السيد عبدالرزاق الطبطبائي
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الأستاذ الدكتور / مبارك جزاء الحربي
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / أنور شعيب العبد السلام
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / خالد شجاع العتيبي
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / عصام عبدالرحيم غريب
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

التاريخ: 2 جمادى الأولى لعام 1440 هـ

الموافق: 8 يناير لعام 2019 م

أصحاب الفضيلة/ أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الأستاذ الدكتور/ سيد محمد السيد عبد الرزاق الطبطبائي

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

حصل على درجة الدكتوراه في عام 1996 ودرجة الماجستير في عام 1993 من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية، والدرجة الجامعية في الفقه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام 1988.

يشغل منصب رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014.

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام مرموقة حيث شغل منصب رئيس لجنة الإفتاء للأحوال الشخصية بدولة الكويت، وعضو مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

عميد سابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس فيها. كما شغل منصب رئيس اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية سابقاً.

فضيلة الأستاذ الدكتور/ مبارك جزاء الحربي

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في مصر في عام 2002 كما حصل على درجة الماجستير في الفقه المقارن من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في مصر في عام 1998 ودرجة البكالوريوس في الشريعة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية في عام 1992.

يشغل منصب عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2009.

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي في البحرين، وعضو هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف في الكويت، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

شغل منصب رئيس قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سابقاً.

فضيلة الدكتور/ أنور شعيب العبد السلام

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

حصل على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة الأزهر في مصر في عام 1999 كما حصل على درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة الأزهر في مصر في عام 1996 ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت في عام 1989.

يشغل منصب عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2000.

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك الكويتي التركي، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

شغل منصب رئيس قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سابقاً.

فضيلة الدكتور/ خالد شجاع العتيبي

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

حصل على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية في عام 2000 كما حصل على درجة الماجستير في الفقه وأصوله من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية في عام 1995 ودرجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية في عام 1991.

يشغل منصب عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014.

عضو هيئة التدريس بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، رئيس الهيئة الشرعية في بيت الزكاة الكويتي، مرشد عام لبعثة الحج الكويتية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

يشغل منصب إمام وخطيب بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت.

فضيلة الدكتور/ عصام عبد الرحيم غريب

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

حصل على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة برمنجهام في المملكة المتحدة في عام 2000 كما حصل على درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة برمنجهام في المملكة المتحدة في عام 1997 ودرجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من جامعة الكويت في عام 1988.

يشغل منصب عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014. عضو هيئة التدريس بقسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

شغل منصب العميد المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سابقاً. كما شغل منصب عضو اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية سابقاً.

التطورات الاقتصادية خلال عام 2018

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

كان النمو الاقتصادي العالمي قوياً عند حدود 3.7% وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في عام 2018، بعد مرور عقد من الزمان على بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وما تركته من آثار كبيرة على المؤسسات والشركات العملاقة في أكثر دول العالم تقدماً وأكبر الاقتصاديات حجماً.

وقد يتراجع النمو إلى حدود أقل مع بداية العقد الجديد، في بيئة تشهد مخاطر عدة على المدى القصير، وحالات عدم التأكد للآثار الاقتصادية التي تتركها التكنولوجيا المتسارعة وما تؤدي إليه من تفاوت هائل في النمو بين المناطق الجغرافية المختلفة في العالم، في الوقت الذي تسود فيه ظروف جيوسياسية غير مواتية، وهو ما يفرض تحدياً إضافياً على المؤسسات والشركات.

وتشير توقعات صندوق النقد إلى تفاوت النمو بين البلدان المختلفة، ففي الوقت الذي سجل الاقتصاد الهندي أعلى معدل نمو يليه النمو الاقتصادي في الصين بمعدل أقل ثم النمو في منطقة الأسواق الناشئة والدول النامية، يسجل النمو في الولايات المتحدة معدلات أقل من ذلك، ويتوقع صندوق النقد أن يتباطئ النمو خلال عام 2019 في مناطق رئيسية في العالم منها الصين وأوروبا والعديد من البلدان في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يبدو الأداء الاقتصادي في منطقة الأسواق الناشئة أفضل، في حين تظهر التوقعات تعافياً في بعض البلدان عبر مناطق جغرافية متفرقة منها منطقة الشرق الأوسط.

ويبقى الاقتصاد العالمي قوياً بافتراض انحسار بوادر الحرب التجارية الأمريكية الصينية، وعدم الإفراط في فرض التعريفات الجمركية، وبدون تلك الصدمات يبدو تعافي محركات النمو الاقتصادي في العالم واضحاً وهو ما سيؤثر إيجابياً بدوره على باقي حلقات الاقتصاد العالمي، وإلا سترتفع الضغوطات التي ستولدها معدلات التضخم، وإجراءات البنوك المركزية في العالم وسياستها النقدية، لكن مع ذلك قد يتحقق الحد الأدنى من نمو الأرباح في ظل ضغوط التكلفة المرتفعة حيث سيصبح تحقيق الربح تحدياً كبيراً.

ثانياً: الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي سجلت الدول المتقدمة معدل نمو نسبته 2.4% في عام 2018 ويتوقع أن ينخفض إلى 2.1% في 2019، فيما يقدر معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.9% في 2018 ويتوقع أن ينخفض إلى 2.5% في 2019، بينما يتوقع أن ينخفض النمو في منطقة اليورو بشكل طفيف إلى 1.9% في 2019 بعدما قدر النمو فيها بمعدل 2% في 2018، في الوقت الذي يتوقع فيه أن يستقر النمو في المملكة المتحدة والمانيا في عام 2019 عند حدود 1.5% و 1.9% على الترتيب، بينما يتوقع أن ينخفض النمو في اليابان إلى 0.9% في 2019 وكان من المتوقع أن يبلغ 1.1% في 2018، ويسجل النمو في الصين معدلات مازالت مرتفعة برغم تراجعه المتوقع إلى 6.2% في 2019 بعدما قدرت بنسبة 6.6% في 2018، ومازال الاقتصاد الهندي الأعلى في العالم حيث قدر في عام 2018 أن يصل إلى 7.3% ومن المتوقع أن يتحسن إلى 7.4% في 2019.

ثالثاً: الشرق الأوسط والخليج العربي

تشير توقعات صندوق النقد أن يستقر النمو مسجلاً 4.7% في الدول الناشئة والاقتصاديات النامية لعامي 2018 و2019، في الوقت الذي يتوقع أن يتحسن النمو في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.7% في 2019 عن مستوياته المقدرة بنسبة 2.4% في 2018.

في حين أنه وفق بيانات صندوق النقد يشهد الاقتصاد التركي تراجعاً كبيراً في نموه بعدما قدرت معدلات نموه أن تصل إلى 3.2% في 2018، و يتوقع أن يصل نموه إلى أقل من نصف في المائة في عام 2019، وكان من مظاهر ذلك تراجعاً واضحاً في الليرة التركية شهدته الفترة من يناير الى أغسطس حيث فقدت 40% من قيمتها، قبل أن تتعافى منذ بداية الربع الرابع من 2018.

رابعاً: التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل النمو الاقتصادي في دولة الكويت 2.3% في عام 2018 وأن يتحسن النمو إلى أكثر من 4% في عام 2019، ويقترب الحساب الجاري من تحقيق فائض يصل إلى 2.1 مليار دينار وفق آخر بيانات بنك الكويت المركزي في الربع الثالث 2018، فيما تضاعف فائض الحساب الجاري وفق توقعات صندوق النقد إلى حوالي 16.8 مليار دولار في 2019 مقابل تقديراته التي بلغت 7.1 مليار دولار في 2017، أي بعدما شكل حوالي 5.9% من الناتج المحلي في 2017 يتوقع أن يساهم بحصة أكبر تصل 11.3% في 2018 و 11% في عام 2019 وفق توقعات الصندوق، كما تساهم إجمالي الاستثمارات الكويتية بنسبة كبيرة تصل إلى 22.2% من الناتج المحلي وفقاً للتوقعات ترتفع إلى 22.8% في 2019 بحسب تقديرات الصندوق.

وقد أغلق سعر النفط الكويتي بنهاية عام 2018 مسجلاً 53.8 دولار للبرميل وفقاً لبيانات رويترز مسجلاً انخفاضاً سنوياً نسبته 19.5%، بالتالي بعد أن حافظ على اتجاهه التصاعدي القوي وعلى مكاسبه التي حققها في العامين السابقين بدأ في اتجاه تنازلي منذ سجل أعلى

إغلاق بلغ حدود 87 دولار للبرميل في بداية أكتوبر من 2018 إلا أن أسعار النفط شهدت زيادة متتالية خلال 2018 بمعدلات ملحوظة، فقد سجل متوسط السعر 71.2 دولار للبرميل في عام 2018 يزيادة 30% عن متوسط السعر في 2017 الذي بلغ 54.7 دولار للبرميل، لكن تلك الزيادة لم تؤثر كثيراً على معدلات التضخم في دولة الكويت وفق آخر البيانات المتاحة الصادرة في نوفمبر 2018، حيث استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنهاية نوفمبر على أساس سنوي وفق بيانات الإدارة المركزية للإحصاء.

ووفقاً لآخر بيانات وزارة المالية الكويتية والموازنة العامة للدولة للعام المالي 2018 /2019 في أكتوبر سجلت الميزانية فائضاً يصل إلى 3.4 مليار دينار مقابل تسجيلها عجزاً مالياً بحوالي 958 مليون دينار حتى أكتوبر من العام المالي السابق، حيث فاقت الإيرادات الحكومية 12.1 مليار دينار كويتي حتى شهر أكتوبر بزيادة كبيرة نسبتها 45% في ذات الفترة من العام المالي السابق، وتمثل الإيرادات النفطية 94% من إجمالي الإيرادات أي 11.4 مليار دينار مقابل حوالي 766 مليون دينار إيرادات غير نفطية، مع ارتفاع كبير في الإيرادات النفطية بنسبة 51%.

ونجحت الحكومة الكويتية في ترشيد نفقاتها بشكل كبير في العام المالي الحالي حيث بلغت جملة المصروفات 7.5 مليار دينار حتى شهر أكتوبر بانخفاض نسبته 11% عنها في ذات الفترة من العام السابق، في الوقت الذي يبدو اهتمام الحكومة الكويتية واضحاً فيما يخص المشروعات العملاقة والبنية التحتية في الموازنة العامة حيث خصصت ما يقترب من 3.3 مليار دينار للإنفاق على استثمارات متعددة وفق الخطة الموضوعة.

وقد استقر سعر الخصم عند مستوى 3% كما في نهاية 2018 منذ أخر زيادة بمقدار ربع في المائة في الربع الأول من العام وذلك وفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي. وقد كانت هذه المرة الوحيدة خلال العام التي يقوم فيها بنك الكويت المركزي بزيادة سعر الخصم مقارنة بعدد خمس مرات قام فيها الاحتياطي الفيدرالي بزيادة سعر الفائدة خلال نفس العام حتى بلغ في المرة الخامسة 2.50% كما في نهاية العام 2018 دون تأثير على قرارات البنك المركزي الكويتي في هذا الشأن.

وأصدر بنك الكويت المركزي مؤخراً تعديلات جديدة تنظم قواعد وأسس التمويل الممنوح لغرض الاستهلاك والإسكان من البنوك وشركات الاستثمار التي صدرت في عام 2004، في ضوء مؤشرات الاقتصاد الكلي والتغيرات التي طرأت على النمو السكاني ومعدلات التضخم، واقتربت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية من 36.9 مليار دينار وفق بيانات نهاية 2018 عن بنك الكويت المركزي، بزيادة 4.3% على أساس سنوي، وتشكل تلك الأرصدة نحو 85% من ودائع في البنوك المحلية الكويتية التي اقتربت من 43.5 مليار دينار مسجلة زيادة 3.2% على أساس سنوي، منها ما يقترب من 34.3 مليار ودائع للقطاع الخاص بالعملة المحلية وأكثر من 2.6 مليار ودائع القطاع بالعملة الأجنبية، وحوالي 6.6 مليار دينار ودائع حكومية في ذات الفترة، وتراجعت المطالب على الحكومة والتي تشمل أدوات الدين العام إلى 3.9 مليار دينار في نهاية 2018 بانخفاض 92% على أساس سنوي وفق آخر بيانات بنك الكويت المركزي.

وفيما يخص التداولات العقارية في عام 2018 فقد اقتربت قيمتها من 3.8 مليار دينار في 2018 بزيادة كبيرة تجاوزت 1.2 مليار دينار أي حوالي 48% عن 2.5 مليار دينار إجمالي تداولات عام 2017، مدفوعة بالأداء القوي الذي شهده القطاع الاستثماري مقترباً من 1.7 مليار دينار مقابل 702 مليون في 2017، فيما ارتفعت تداولات القطاع التجاري إلى 585 مليون بزيادة 63%، في حين زادت تداولات السكن الخاص إلى 1.4 مليار خلال عام 2018 بنسبة 3% عن حجمها في 2017، وهو ما لم ينعكس على أسعار العقار المحلي وفق آخر البيانات حيث استقرت مستويات الأسعار في بعض القطاعات العقارية، فيما تحسنت في القطاع العقاري التجاري بنسبة طفيفة لم تتجاوز 1% على أساس سنوي.

وقد كان عام 2018 متميزاً فيما يخص بورصة الكويت حيث شهدت في الربع الثالث حدثاً تاريخياً بانضمامها إلى سوق الأسواق الناشئة كمرحلة أولى تليها المرحلة الثانية في آخر عام 2018، بعد أن أجرت العديد من التعديلات على أنظمة التداول والتحسينات المختلفة وفقاً للمعايير الرقابية واللوائح الموضوعة ونجحت في اختبارات مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، وتجري أنشطة التداول في بورصة الكويت على الشركات المدرجة في ثلاثة أسواق وهم السوق الأولي والسوق الرئيسي وسوق المزادات، وأثر ذلك إيجابياً على أداء الأسهم المدرجة فيها من حيث معظم المؤشرات، فقد ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى 28.4 مليار بنسبة 1.6% في 2018 عن نهاية عام 2017، وتبلغ القيمة الرأسمالية للسوق الأولي 19.2 مليار دينار أي ما يمثل 67.8% من إجمالي الشركات المدرجة في البورصة، فيما تصل القيمة الرأسمالية لقطاع البنوك المدرج في السوق الأولي حوالي 13.9 مليار أي 72.2% من إجمالي السوق الأولي وتشكل 48.9% من القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في البورصة بنهاية 2018، في الوقت الذي تجاوزت فيه إجمالي قيمة تداولات بورصة الكويت 4.1 مليار دينار، وبلغت كمية الأسهم المتداولة أكثر من 21.7 مليار سهم، من خلال أكثر من 934 ألف صفقة في عام 2018.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

نمو استثنائي ومستقبل مشرق

عندما بدأ بيت التمويل الكويتي، كان التقدم يعني لنا تقديم بديل مصرفي يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وتوفير الاحتياجات الأساسية للعملاء. واليوم، يشير نمونا وتقدمنا إلى نموذج مالي رائد أكثر إنتاجية وتأثيراً، يوفر العناية بالعملاء الأفراد والشركات من خلال كل مرحلة من مراحل حياتهم المالية ويسعى نحو تحقيق ازدهار مجتمعاتنا. وتقف علاماته التجارية أينما وُجدت رمزاً للثقة الفريدة، والتي بُنيت عبر رحلة طويلة من الشراكات الناجحة التي بناها البنك مع مختلف شرائح العملاء فنحن نعلم ونعمل تحت فرضية مفادها أن البنك سيكون ناجحاً عندما يحقق الأمان للعملاء والاطمئنان للمجتمعات.

وعلى مدى 40 عاماً، حرصنا على رعاية عملائنا ومجتمعاتنا، وقد تحقق ذلك من خلال مسيرة عمل تعتمد على النمو التدريجي عبر قوة إقليمية، واستراتيجية واضحة نحو المستقبل في ظل اهتمام كبير بموظفينا وتطوير كفاءات وقيادات قادرة على تحمل المسئولية واستكمال المسيرة من خلال ابتكار مالي جديد ينبع من أصالة وقيم المجتمعات التي نخدمها، حيث إننا نفهم احتياجات سوقنا ونعرف النبض الحقيقي للمناطق التي نعمل فيها. ولكي يأتي النمو التدريجي بوتيرة مستدامة تقود فريقنا وعملائنا إلى الأمام فقد قدمنا خدمات وحسابات جديدة مصممة خصيصاً تلبية لتطلعاتهم مع الزيادات المستمرة في الأصول والدخل والأموال المدارة، وهو ما أثبت نمونا التدريجي مع نتائج ايجابية مستدامة.

وفي عام 2018، قام بيتك بإعادة تعريف العديد من الجوانب الرئيسية للنمو والتقدم من خلال السعي لتحقيق نمو استثنائي يختصر الزمن وينعش التقدم، حيث عكف بيتك خلال العام على دراسة العديد من الفرص سعياً نحو تحقيق نمو أكثر قوة واستقراراً.

توفر القوة الإقليمية مكاناً قوياً ومنطلقاً داعماً يتيح التزامنا المحلي بالنمو، فلدينا القدرة على النمو مع احتياجات عملائنا على مختلف شرائحهم ووفقاً لأنماط وتغير احتياجاتهم. فقوتنا تجلب الفرص لعملائنا ومجتمعنا وموظفينا ومنطقتنا بأكملها من خلال ضمان التقدم المستدام واستغلال الموارد استغلالاً أمثل بهدف إحداث تغيير وتأثير إيجابي. كما أن أسواقنا الممتدة في البحرين والمملكة العربية السعودية والمانيا وماليزيا وتركيا تجسد تركيز قوتنا الإقليمية وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات والمنتجات يتيح لعملائنا الآن الوصول إلى العديد من الخيارات والموارد والخدمات التي جعلت شبكة فروعنا وقنواتنا ممكنة.

إن مستقبلنا مشرق بإذن الله عبر تحقيق النجاح المستدام والقدرة على اغتنام الفرص عند تقديمها، وباعتبارنا بنكاً رائداً فإننا نستثمر في موظفينا ومرافقنا وقدرتنا على تقديم الخدمة الشخصية والدعم الذي يثني عليه عملاؤنا باستمرار، سواء كان ذلك من الشركات الصغيرة التي تسعى للحصول على رأس المال لاتخاذ خطواتها التالية، أو خدمة قطاع الشركات وقطاعات التجارة والصناعة بما يغذي النمو، أو عملاء الأنشطة العقارية وإتاحة الفرصة أمامهم لشراء المنازل والاستثمار فيها.

تميز المؤشرات المالية

سجل بيتك صافي ربح بمقدار 227.4 مليون دينار في عام 2018 أي بزيادة نسبتها 23.5% عن السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك وخلال الأربعة أعوام الماضية سجلت أغلب المؤشرات المالية تحسناً ونمواً واضحاً، فقد تضاعف ربح السنة عن أنشطة المجموعة محلياً في الكويت إلى ما يقترب 162 مليون دينار مقابل نحو 37 مليون دينار في عام 2014، ومع توجه مجموعة بيتك نحو الانتشار والتوسع العالمي بحثاً عن أفضل الفرص الاستثمارية والعوائد وليس محلياً فقط في الكويت فقد بلغ ربح السنة الناتج من عمليات وأنشطة المجموعة دولياً ما يقترب من 101 مليون دينار في عام 2018.

وارتفع إجمالي الموجودات ليصل إلى 17.8 مليار دينار بنهاية عام 2018، وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط ارتفعت الموجودات بنهاية عام 2018 متجاوزة 12.2 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 15% عن حجمها قبل أربعة أعوام، لتشكل 69% من إجمالي موجوداته في 2018 مقابل 62% في 2014، ونجحت جهود بيتك أيضاً في التواجد الفعال في منطقة أوروبا وتركيا التي تمثل 26% من إجمالي موجوداته (2014 : 24%)، حيث تفوق موجوداته في منطقة أوروبا وتركيا 4.5 مليار دينار كما في نهاية عام 2018 بزيادة نسبتها 10.3% عن حجمها في عام 2014.

خدمات مصرفية رقمية للأفراد

وعلى جانب آخر شهد العام تحول بيتك نحو الثورة الرقمية وتبني الحلول القائمة على الفينتك «التكنولوجيا المالية» وهو ما يصب في خانة النمو الاستثنائي لبيتك، فلأول مرة يشهد قطاع البنوك في الكويت فرعاً الكترونياً شاملاً بمنطقة إشبيلية تحت شعار KFH-GO يعتمد على تقديم خدماتنا على مدار الساعة عبر الأجهزة الإلكترونية ووسائل الخدمة الذاتية ودون الطريقة الاعتيادية التي تعتمد على تلقي الخدمة من الموظفين وانتظار الحصول عليها، ومن المتوقع افتتاح 10 فروع مماثلة حتى منتصف العام المقبل، بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية والتجارية عبر شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة، وزيادة عدد الأجهزة التفاعلية XTM وأجهزة الصرف الآلي واستيعاب كل ما هو جديد ومبتكر في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والنظم التفاعلية مع العملاء والريبوت الإلكتروني للعمليات الروتينية والمتكررة فضلاً عن شبكة فروعنا الأساسية.

أعضاء الإدارة التنفيذية

الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة

افتتح «بيتك» خمس قاعات في فروعنا المختلفة والخاصة بشرائح عملاء «الأولوية» و «النخبة» و «الرواد»، في إطار رؤية البنك بتقديم أفضل الخدمات المصرفية بأعلى المعايير العالمية في الجودة والتميز في تطوير البيئة الصحيحة لتقديم الخدمة عبر التصميم العصري والتكنولوجيا الحديثة والتغيير إلى الجيل الجديد من الخدمات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء، وتعكس مكانة «بيتك» الرائدة عالمياً. بحيث يمكن للتمويل الإسلامي الاستفادة من انخفاض التكلفة وتقديم خدمات أفضل للعملاء، كما تم التوسع في فريق البيع المباشر ليصل العدد إلى 100 موظف بيع مباشر مع زيادة تواجد البيع المباشر في مختلف المواقع لأكثر من 30 موقعاً، ولزيادة التوسع الجغرافي بطريقة تخدم العملاء في المناطق الجديدة تم افتتاح عدة فروع مصرفية منها فرع مجمع القيروان وفرع مجمع العربية.

ومع احتفالنا بعامنا الأربعين مع عملائنا ومساهمينا، قمنا بإعادة تعريف العديد من الجوانب الرئيسية لمواكبة متطلباتهم والتأكد من أن مستويات الخدمة لدينا بحيث تبقى غير عادية. وفي أربعة عقود من خدمة العملاء، نمت سمعتنا لتصبح قائداً مؤكداً للعمل المصرفي الإسلامي في الكويت، وقد ساعدت خبرتنا المالية عملاءنا على صياغة مستقبلهم، وزاد حجم الطلب على المنتجات التي نقدمها عبر جميع خطوط الأعمال. فنحن ملتزمون في تركيزنا على كوننا شركاء معهم، وليس فقط مقدمي خدمة. ولكي نكون أكثر إدراكاً للنبض الحقيقي لمجتمعنا قمنا بإعادة التنظيم والتكيف مع تغير سلوك العملاء وتفضيلهم لطرق سداد لا تعتمد على النقد حيث زاد الإقبال على خدماتنا عبر الإنترنت وأجهزة الهواتف الذكية.

ولضمان حصول عملائنا وشركائنا على الأدوات المتاحة لتلبية احتياجاتهم على أكمل وجه، قمنا بإضافة خدمات جديدة منها بطاقة فيزا بلاتينيوم Smart Pay وبطاقة فيزا Signature الائتمانية الجديدة للعملاء بمميزات متنوعة ضمن إطار الاهتمام بالعميل والحرص على مكافأته، والاستمرار في تقديم وتعزيز باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تلبي تطلعات العملاء وتعزز مكانة البنك الرائدة عالمياً، وما توج سعينا المتواصل في هذا الشأن حصول بيتك على جائزة من شركة فيزا العالمية عن أسرع محفظة نمواً في الكويت خلال 2018، كما زادت مبيعات بيتك من بطاقة فيزا العالمية بنسبة 32% خلال موسم الصيف 2018 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهي النسبة الأعلى نمواً خلال أربع سنوات لبطاقة فيزا.

كما ركز «بيتك» على تطوير أجهزة السحب النقدي والإيداع بإضافة 7 خدمات جديدة، تضفي مزيداً من راحة العملاء، مع تحقيق الكثير من متطلباتهم واحتياجاتهم العملية على مدار الساعة، من خلال مجموعة متطورة من الخدمات منها السحب النقدي من دون الحاجة إلى بطاقة السحب الآلي من خلال الرمز التعريفي QR code، وأيضاً السحب باستخدام البطاقة المدنية أو رقم الهاتف النقال، مع إمكانية تحديث معلومات البطاقة المدنية كذلك، وخدمات تفعيل بطاقات السحب الآلي الجديدة والمجددة، وتغيير الرقم السري الخاص ببطاقة الصرف الآلي، وخدمة بيتك اكسبرس KFH Xpress لتحويل الأموال بشكل فوري وسريع وآمن بأسعار تنافسية وبتغطية شاملة إلى معظم دول العالم تقريباً.

واستمرت الخدمات المالية الخاصة في نهجها لتقديم أفضل الخدمات المصرفية وفر «بيتك» خدمة توصيل الأموال لعملاء الخدمات المالية الخاصة حصرياً سبعة أيام بالأسبوع على مدار العام وهو ما ساهم في تعزيز مستوى الرضا لدى العميل. وتماشياً مع استراتيجية التواصل مع أطراف المجموعة، فقد استمرت الإدارة في تسهيل إجراءات فتح الحسابات لدى بيتك تركيا وبيتك البحرين وبيتك ماليزيا وذلك عن طريق تنسيق عملية فتح الحسابات في المركز الرئيسي بالكويت.

منتجات تمويلية متنوعة

تولي إدارة التمويل الخاص اهتماماً خاصاً بتمويل العملاء الأفراد الراغبين في الحصول على تمويل عقاري بجميع قطاعاته سكني واستثماري وتجاري أو صناعي وحرفي، وتوفر منتجات تمويلية متنوعة تفي باحتياجات العملاء الأفراد سواء من خلال تمويل عقارات قائمة أو تحت الإنشاء أو تطوير أراضي والإشراف على مراحل إنجازها، كما تقوم حالياً على تطوير عدد من المنتجات التمويلية ستطرح قريباً مما يعطي للعملاء الأفراد فرصاً وخيارات متنوعة من بين عدة منتجات تمويلية متاحة وبشروط وضوابط تمويلية مرنة ومنافسة، وذلك من خلال إرساء مفاهيم جديدة للتمويل العقاري وخلق بصمة وطابع خاص لبيتك مما شكل قاعدة كبيرة من العملاء انعكست على زيادة حجم الحصة السوقية في مجال التمويل العقاري.

ولتقديم خدمة متميزة لهذه الشريحة من العملاء أنشأت إدارة التمويل عدة محافظ يقوم على إدارتها مدراء حسابات من ذوي الكفاءة والخبرة، بما يضمن التواصل المستمر من خلال اللقاءات المباشرة أو بالزيارات الميدانية للعميل أو من خلال الرسائل النصية.

وعلى جانب آخر افتتح بيتك خلال العام أكبر معرض سيارات في الشرق الأوسط لتوفير الخدمات التجارية وخدمات تمويل السيارات، وزادت تغطية الخدمات التمويلية لدى وكالات السيارات لترتفع من 54 إلى 58 موقعاً، بالإضافة إلى تقديم خدمات التأجير التشغيلي لدى معظم وكالات السيارات.

خدمات تمويل الشركات

وعلى مدار الأربعين عاماً الماضية، كانت خدمات الائتمان والاستثمار جزءاً أساسياً من النجاح الشامل لبيتك، فمن بدايات متواضعة مدفوعة بالرغبة في مساعدة عملائنا على النجاح اليوم والتخطيط للغد، قمنا ببناء إدارة تشرف الآن على أصول أصبحت تفوق 5 مليار دينار.

وشارك بيتك كذلك في صفقات تمويلية كبيرة لقطاعات مختلفة شملت قطاع النفط والبتروكيماويات، وفي تمويل عدد كبير من المشروعات في قطاعات أخرى حيوية مختلفة بما فيها البنى التحتية والإنشاءات، انطلاقاً من دوره الرائد في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الضخمة، ومساندة جهود تنفيذ خطة التنمية ورؤية الكويت، منها صفقة تمويل بقيمة 124.6 مليون دينار لشركة ليماك لإنجاز مشروع المطار الجديد، وتوقيع صفقة تمويل أخرى بقيمة 200 مليون يورو لإنشاء جسر جاناكالي المعلق في تركيا، وتوقيع مذكرة تعاون مع شركة كيبكو لتمويل عملاء مشروع ضاحية حصة المبارك العقاري، وصفقة تمويل بقيمة 120 مليون دينار لصالح شركة مينا هومز.

الخزانة والمؤسسات المالية

وتستمر مجموعة بيت التمويل الكويتي في الحفاظ على مكانتها الرائدة كمنظم موثوق للصكوك السيادية والخاصة على مستوى العالم، وقد قامت الشركة التابعة بيتك كابيتال بالتعاون مع مجموعة الخزانة خلال عام 2018 بالعمل كمدير رئيسي مشترك للاكتتاب في بعض الإصدارات الرئيسية للصكوك بالمنطقة، ومن أبرزها إصدار صكوك لسلطنة عمان بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، وبنك دبي الإسلامي بقيمة مليار دولار أمريكي وأول إصدار لبنك أبوظبي الأول بقيمة تصل إلى 650 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى إعلان مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية تصنيف بيت التمويل الكويتي في المركز الأول على قائمة المتداولين الرئيسيين والتي تشمل الكثير من البنوك الدولية والإقليمية مما يثبت بيتك كلاعب رئيسي في سوق الصكوك قصيرة الأجل.

كما استمر تسخير التقنية المبتكرة في خزينة المجموعة لتنفيذ العمليات الآلية والتسويات المباشرة بالشراكة مع Bloomberg لأنشطة سوق رأس المال، وقامت إدارة المؤسسات المالية للمجموعة بتطوير خطوط ائتمان جديدة للبنوك ذات التصنيف العالي، من أجل توزيع أفضل للمخاطر مع الحفاظ على التوازن الحذر والتنويع من أجل تحقيق أعلى عائد على السيولة المتاحة. ونجحت بالمشاركة مع العديد من البنوك المحلية والإقليمية المشتركة في ترتيب صفقات تمويلية ضخمة، منها صفقة تمويل مشترك بقيمة 250 مليون دولار لصالح بنك الكويت الدولي، كما شاركت في العديد من الصفقات التمويلية مع مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية الدولية منها تمويل واردات النفط الحكومية للدول الأعضاء.

العمليات وتكنولوجيا المعلومات

وقد استكمل البنك رحلة التحول إلى المصرفية الإلكترونية من خلال تحديث البنية التحتية، وهو ما أسهم في وصول معاملات العملاء عبر قنواته الإلكترونية إلى ما يزيد عن 65% من إجمالي عدد المعاملات، وتقترب عدد المعاملات الإلكترونية من حاجز 4 مليون معاملة شهرياً، وفي إطار التنسيق والتعاون بين إدارتي العمليات ونظم المعلومات في «بيتك» لابتكار نظام آلي جديد يتعلق بتسوية مطالبات العملاء آلياً بعد قراءة ومتابعة معاملات أجهزة السحب الآلي بشكل دائم ومتواصل، نجحنا في إطلاق نظام مركزي لشبكة التراسل SWIFT "السويفت" للمدفوعات العالمية على مستوى المجموعة، ومن ناحية أخرى أنضم بيتك إلى شبكة المدفوعات الرقمية الريبل بما يساهم في تحسين كفاءة الأعمال وترشيد التكاليف وتركيز جهود الخبرات الفنية واستثمارها بمبادرات استراتيجية لتقديم أفضل خدمة للعملاء. وسعياً نحو تبني أحدث الأنظمة التكنولوجية لتقديم أرقى الخدمات استحدث «بيتك» وللمرة الأولى في الكويت نظاماً متخصصاً بإنشاء الاستقطاعات الخيرية بأقل مجهود ممكن ومن دون الحاجة إلى تعبئة نموذج الاستقطاع الخيري الورقي التقليدي.

الموارد البشرية

حققت الموارد البشرية للمجموعة قفزات كبيرة هذا العام حيث تم تعزيز وتطوير قدرات الموظفين في بيتك مما أدى إلى زيادة ارتباط وتمكين وتحسين القوى العاملة.

وقد استمرت الموارد البشرية خلال العام في تحقيق المزيد من التقدم والزخم في عملية تعزيز السمعة الوظيفية على مستوى المجموعة. كما قمنا باستقطاب المواهب على مستوى المجموعة حيث شكلت نسبة المواهب الوطنية 99% من عملية التوظيف هذا العام (97% بالكويت). كما بلغت نسبة الاحتفاظ بالمواهب نسبة مرضية بالمقارنة مع البنوك الأخرى وذلك بسبب الممارسات الفعالة التي قمنا بإدخالها في مجال استقطاب المواهب.

وتحرص الموارد البشرية على تنفيذ العديد من المبادرات على مستوى المجموعة من خلال التركيز باستمرار على توحيد أفضل الممارسات عبر المجموعة، حيث تم إطلاق نظام الموارد البشرية (اوراكل) والذي حقق عدداً من الفوائد والتي تشمل الإشراف والرقابة على القوى العاملة عبر المجموعة.

أما في بيتك الكويت، فقد قمنا بإضافة 45 فرد لمجموعة قادة المستقبل، كما تم إرسال الموظفين ذوي الإمكانات العالية لبرامج متطورة ومركزة لدى أفضل مقدمي الخدمات والتي تشمل هارفرد للنشر وذلك لتطوير وتحسين مهاراتهم وكفاءاتهم. ومن ناحية أخرى شهد عام 2018 استثماراً كبيراً في الموظفين المدرجين في برنامج التعاقب الوظيفي على مستوى المجموعة حيث تم تسجيلهم في برامج متخصصة تم تطويرها بالتنسيق مع ثلاث من أفضل كليات الأعمال في العالم وهي: كلية هارفارد للأعمال وانسياد وآي أم دي.

ومازال بيتك الكويت محتفظاً بمركزه الريادي في عملية التكويت بالمقارنة مع البنوك المنافسة حيث وصلت نسبة التكويت 69%. كما قمنا بالتأكيد على أهمية عملية التدرج الوظيفي الفعال للموظفين الكويتيين كجزء من إدارة البنك الوسطى. كما قمنا بترقية 18 مدير فرع كويتي من داخل بيتك ويشكل الموظفون الكويتيون ما يزيد عن 60% من فريق القيادة التنفيذية وذلك بسبب ترسيخ مبدأ التدرج الداخلي.

وقد كان هذا العام مميزاً لاستبيان الموظفين الذي يعد أكبر مبادرة حيث تغطي ما يزيد عن 10,000 موظف على مستوى المجموعة حيث حافظنا هذا العام على معدل المشاركة الذي تجاوز 85% مما يدل على التزام موظفينا بالمشاركة وتقديم الآراء وقد نتج عن ذلك مجموعة من المبادرات والإجراءات التي أحدثت تغييراً واضحاً في مجموعة بيتك، حيث استمرت مجموعة بيتك في مسارها التصاعدي للسنة الثالثة على التوالي وبلغت نسبة الارتباط الوظيفي 78% مما يدل على احتفاظها بمركزها الريادي في هذا المؤشر.

إضافة إلى ذلك تمكنت الموارد البشرية للمجموعة من تطبيق أساليب متطورة ورائدة في عملية تقدير المواهب الأساسية مع تطبيق ما يزيد عن عشرين فرصة لتقدير المواهب تهدف جميعها إلى تحسين مساهمتنا العامة مما سيؤدي إلى زيادة الارتباط والالتزام الوظيفي. واستمر بيتك في دعم ومساندة الموظفين هذا العام من خلال توفير البعثات الدراسية للمواهب الكويتية وذلك لاتمام دراساتهم الجامعية والدراسات العليا كما قمنا بتهنئة الدفعة الثالثة من الموظفين الخريجين على تخرجهم.

وما زالت الموارد البشرية للمجموعة تحرز تقدماً ملحوظاً في مجال استقطاب وتنمية المواهب مما يسهم في مزيد من التطوير والنمو بما ينعكس بإذن الله على تطور الأداء على مستوى مجموعة بيتك.

المخاطر والالتزام الرقابي

وفي إطار المساندة الفاعلة من إدارات المخاطر والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي بالمجموعة، فقد تم تقييم فعالية وكفاءة إدارة مخاطر البنك بأعلى المعايير والممارسات على مستوى المجموعة، كما استمر بيتك في الاستجابة للمتطلبات الرقابية من قبل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والالتزام بالضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة، من خلال العديد من المبادرات من بينها خطة المراجعة الاستراتيجية القائمة على المخاطر لمدة ثلاث سنوات، كما تتوافق إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بشكل عام مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، ومن ناحية أخرى، قامت الإدارة القانونية بتطوير خدماتها من خلال تخصيص مكتب لموظفين من إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل في مقر بيتك لإنجاز أغلب الخدمات التي تقدمها الوزارة وذلك لعملاء بيتك دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر الوزارة، كما شهدت الإدارة الشرعية تطوراً نوعياً تمثَّل في تعيين كوادر جديدة، وإعداد خطة طموحة لتطوير الموظفين، وقد أثمرت تلك الخطة بحصول موظفي الإدارة على شهادات مهنية دولية في تخصص المراجعة والتدقيق الشرعي.

وانطلاقاً من الدور الهام للإدارة الشرعية في تطبيق قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على جميع قطاعات وإدارات «بيتك»، فقد قامت الإدارة بإعداد خطة لمتابعة الشركات التابعة، والتأكد من مدى التزام تلك الشركات بأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات الهيئة الشرعية ذات الصلة، وتطوير منظومة تقارير متابعة دورية للهيئة الشرعية والجهات المعنية في البنك لضمان سلامة أعمال وأنشطة الشركات التابعة من الناحية الشرعية، كما تم تدشين عدد من المبادرات تهدف إلى نشر المعرفة والثقافة الشرعية وتعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية بين الموظفين والعملاء وأصحاب المصالح ذوي العلاقة.

جوائز وتقديرات

وفي إضافة جديدة تؤكد مكانة «بيتك» وريادته وفقاً لمعايير عدة وضعتها جهات عالمية متخصصة ومحايدة، تعكس تميزه كأبرز مؤسسة مصرفية إسلامية في الكويت والعالم، منحت جلوبال فاينانس «بيتك» جائزة أكثر مؤسسة مالية إسلامية أماناً في الخليج لعام 2018، كما فاز «بيتك» لعام 2018 بجائزة «أفضل بنك في خدمة العملاء ذوي الملاءة المالية العالية» من يورومني.

وفي هذا الإطار فقد تلقينا باستمرار تأكيدات عالمية ممتازة لجودة رأس المال وجودة الأصول. ونحافظ اليوم على القوة للمستقبل الذي يجلبه رضا عملائنا ومساهمينا، من خلال زيادة خبرات موظفينا بالتدريب والتوجيه، حيث قمنا بتأمين أساس قوي للنمو في الاحتياجات المستقبلية لعملائنا ومجتمعاتنا.

بيتك والمجتمع

واصل بيتك تعزيز مسئوليته الاجتماعية والحفاظ على موقعة الريادي في خدمه مجتمعة من خلال باقة متنوعة من المبادرات والمساهمات الاجتماعية، تخطت 200 مبادرة خلال عام 2018، وأظهرت حرص البنك على تنفيذ استراتيجيته في مجال المسؤولية الاجتماعية بالشكل الأمثل وبمفهوم التنوع والشمولية. وهدفت إلى تغطية مختلف المجالات من خلال البرامج وخطط العمل التي ينفذها البنك، لتشمل المجال التعليمي والصحي والتوعوي والبيئي وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الشباب والرياضة وجهود العمل التطوعي، وتعزيز روح التكافل الاجتماعي لتعزيز مفهوم الكفاءة في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

وكان الشباب على رأس أولويات استراتيجية بيتك بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون الشباب عبر اتفاقية تعاون لتوفير منظومة متكاملة من الرعاية للشباب الكويتي، ودعم المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة، ودعم مشاريع تخرج الطلبة والبحوث العلمية.

وحرص «بيتك» على التواصل مع مختلف شرائح المجتمع من خلال التفاعل مع المبادرات والمناسبات العالمية التي تطلقها المنظمات الدولية تجاه الموضوعات ذات الطابع الاجتماعي، وذلك من خلال قنواته على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر الفعاليات والأنشطة المتنوعة التي ينظمها لخدمة المجتمع. وتأكيداً على هذا الدور الواجب علينا شارك بيت التمويل الكويتي في العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية مثل مشاركته في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إندونيسيا ومؤتمر الاستثمار في الكويت المنعقد في سيلكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر «المالية الإسلامية أطروحة عالمية» المنعقد بالكويت برعاية بنك الكويت المركزي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومؤتمر البنوك الإسلامية في أعمال المنتدى العالمي الثالث للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (CIBAFI)، والمؤتمرات السنوية للأيوفي، ومؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة الخارجية والمفوضية السامية لحقوق الانسان، كما شارك في مؤتمرات اتحادات الطلبة والأندية الطلابية محلياً ودولياً.

ومن ناحية أخري واصل بيتك جهوده في نشر الثقافة المالية والمصرفية والإفصاح الدوري عن مؤشراته المالية عبر تنظيم مؤتمر المحللين من خلال البث الحي المباشر وصولاً لكافة المهتمين والمستثمرين في أنحاء العالم، ومن خلال إصداراته الاقتصادية والعقارية وتوسيع قاعدة النشر الإلكتروني من خلال موقعنا على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون في هذا المجال مع وكالة تومسن رويترز وهو ما انعكس على زيادة عدد المتابعين على حسابات التواصل الاجتماعي للمجموعة، كما قامت الإدارة القانونية بإجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية لإصدارات بيتك في مجال التقارير العقارية.

إن النجاح الذي شهدناه يعود إلى موظفينا والمكانة الموثوقة لدى عملاءنا ومساهمينا، ونود أن نقدم شكرنا البالغ لهم على دعمهم المستمر، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مجلس الإدارة ولهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مجموعة «بيتك» على جهودهم المتميزة فيما يصب في رفعة ومصداقية أعمالنا، وسوف نسعى إلى تنفيذ خطتنا بطريقة منضبطة من أجل نجاح مؤسستنا الرائدة.

مازن سعد الناهض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأداء المالي والمؤشرات المالية الرئيسية للعام 2018

23.5% زيادة في صافي أرباح المساهمين

ارتفع صافي الأرباح الخاصة بالمساهمين إلى 227.4 مليون دينار بنهاية 2018 بنسبة زيادة قدرها 23.5% مقارنةً مع 184.2 مليون دينار في عام 2017، بذلك وصلت ربحية السهم إلى 36.36 فلساً في نهاية 2018 بنسبة زيادة قدرها 23.4% مقابل 29.46 فلساً في نهاية العام السابق.

4.6% زيادة في إجمالي إيرادات التشغيل

زاد إجمالي إيرادات التشغيل في مجموعة بيتك إلى 746 مليون دينار في 2018 بنسبة زيادة 4.6% عن عام 2017 مدفوعة بزيادة في إيرادات الأنشطة الرئيسية في المجموعة وأهمها إيرادات التمويل التي ارتفعت إلى 862.1 مليون دينار كويتي بنسبة زيادة 16.4% عن عام 2017، وبلغت تكلفة التمويل والتوزيعات للمودعين 334.8 مليون دينار، وبالتالي بلغ صافي إيرادات التمويل 527.3 مليون دينار بزيادة سنوية نسبتها 18.5% وبذلك فإن صافي إيرادات التمويل تمثل 71% من إجمالي إيرادات التشغيل في 2018 مقابل 62% في عام 2017.

4.1% انخفاض في إجمالي مصروفات التشغيل

استمرت جهود الإدارة في ترشيد النفقات على مستوى المجموعة حيث انخفضت مصروفات التشغيل لتبلغ 292.5 مليون دينار بنهايه عام 2018 بنسبة انخفاض 4.1% عن عام 2017، مدفوعة بانخفاض نفقات المجموعة على عدة مستويات منها تكاليف الموظفين بنحو 5.3% حيث بلغت 177.6 مليون دينار في 2018، ونتيجة استمرار تحسين الإجراءات والتطوير المستمر، انخفضت المصروفات العمومية والإدارية بنحو 1.6% إلى 81.5 مليون دينار، كذلك انخفضت مصروفات الاستهلاك بنسبة قدرها 3.7%.

11.1% زيادة في صافي إيرادات التشغيل

زاد صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 453.5 مليون دينار بنهاية عام 2018 بنسبة زيادة 11.1% عن عام 2017.

3.6% تحسن في نسبة إجمالي مصروفات التشغيل إلى إجمالي إيرادات التشغيل

استمر التحسن في نسبة إجمالي مصروفات التشغيل إلى إجمالي إيرادات التشغيل للعام الرابع على التوالي حيث انخفضت النسبة إلى 39.2% للعام 2018 مقارنة بـ 42.8% للعام 2017 في حين كانت تتجاوز 51% في نهاية عام 2014.

2.4% نمو في إجمالي موجودات المجموعة

نمت موجودات مجموعة بيتك لتصل إلى 17.8 مليار دينار في عام 2018 بنسبة نمو 2.4% أي زيادة بحوالي 412.3 مليون دينار عن عام 2017.

1.8% نمو في مدينو التمويل

ارتفع مدينو التمويل إلى 9.4 مليار دينار بنسبة زيادة قدرها 1.8% عن عام 2017، يمثل مدينو التمويل 53% من إجمالي الموجودات.

بالإضافة إلى زيادة نسبتها 11% في المرابحات قصيرة الأجل لتصل إلى ما يفوق 3.2 مليار دينار وتشكل 18.3% من إجمالي الموجودات.

9.4% زيادة في الصكوك الإسلامية

ارتفعت استثمارات المجموعة في الصكوك بنسبة ملحوظة قدرها 9.4% إذ بلغت حوالي 1.6 مليار دينار وهي تمثل 8.8% من إجمالي موجودات مجموعة بيتك في نهاية عام 2018.

1.6% نمو في حسابات المودعين

وقد تمكنت جهود المجموعة من استقطاب المزيد من العملاء ما ساهم في زيادة حجم الودائع في مجموعة بيتك لتصل إلى 11.8 مليار دينار كما في نهاية عام 2018 بنسبة زيادة قدرها 1.6%.

1.2% نمو في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك

نمت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك لتصل إلى حوالي 1.9 مليار دينار بنسبة زيادة 1.2% عن العام السابق.

معدل العائد على متوسط الموجودات وعلى متوسط حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين ونسبة كفاية رأس المال

ارتفع معدل العائد على متوسط الموجودات إلى 1.5% في نهاية عام 2018 مقارنة بمعدل 1.3% للعام السابق، كما بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين 12.4% مقارنة بمعدل 10.2% للعام السابق.

بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.47% للعام 2018 وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي.

توزيعات الأرباح المقترحة لمساهمي البنك

اقترح مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 20% عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (17% : 2017) وإصدار أسهم منحة بنسبة 10% (10% : 2017) من رأس المال المصدر والمدفوع. وهذا الاقتراح مشروط بموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك والانتهاء من الإجراءات الرسمية والقانونية.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة والبالغة حوالي 942 ألف دينارللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (878 ألف دينار للعام السابق) ضمن الحد المسموح به بموجب القوانين المحلية ومشروطة بموافقة الجمعية العامة لمساهمي البنك.

ملخص النتائج المالية الهامة

الأرقام بالمليون د.ك

	2018	2017	2016
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	227.4	184.2	165.2
ربحية السهم – فلس	36.36	29.46	26.45
إجمالي إيرادات التمويل	862.1	740.5	717.9
صافي إيرادات التمويل	527.3	444.8	434.9
صافي إيرادات التشغيل	453.5	408.3	364.7
إجمالي الموجودات	17,770	17,358	16,499
مدينو تمويل	9,385	9,216	8,176
استثمار في صكوك	1,563	1,429	1,100
حسابات المودعين	11,780	11,597	10,717
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	1,894	1,872	1,810

السادة أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد/ مازن سعد الناهض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

حصل على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال تخصص تمويل من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرمنتو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1993، كما اجتاز بنجاح عدة برامج متخصصة منها برنامج الإدارة العامة من كلية الأعمال بجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيتك كابيتال للاستثمار وعضو مجلس إدارة البنك الكويتي التركي.

يمتلك خبرة مصرفية واسعة تفوق خمسة وعشرين عاماً، إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بنك الكويت الوطني حيث شغل عضوية لجنة الإدارة التنفيذية منذ عام 2010 وحتى عام 2014 ومنصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية منذ عام 2011 وحتى عام 2014 ومنصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات منذ عام 2008 وحتى عام 2011 ومنصب مدير عام مجموعة الخزينة في عام 2008، كما ترقى إلى عدة مناصب قيادية في مجموعة الخزينة منذ عام 1993 وحتى عام 2008.

السيد/ شادي أحمد زهران

رئيس المالية للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) تخصص تمويل من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة في عام 2014 وعلى درجة بكالوريوس علوم المحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1992.

عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وعضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI). يحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) من ولاية إلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1996، وإجازة التدقيق من مجلس مهنة تدقيق الحسابات في الأردن منذ عام 1996، وشهادة مدقق مصرفي معتمد من مؤسسة الإدارة المصرفية منذ عام 1999، وشهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) منذ عام 2006.

يشغل منصب رئيس المالية للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة بيتك كابيتال للاستثمار ومنصب عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي في البحرين.

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في مجموعة البنك الأهلي المتحد حيث شغل منصب مدير عام الإدارة المالية في الكويت منذ عام 2009 وحتى عام 2014 ، وتولى منصب مدير الرقابة المالية للمجموعة في البنك الأهلي المتحد في البحرين منذ عام 2005 وحتى عام 2009.

كما شغل منصب مدير إدارة الأنظمة المالية والعمليات في مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية منذ عام 2000 وحتى عام 2005، كما عمل مدقق حسابات خارجي في مكتب التدقيق العالمي Ernst & Young سابقاً.

السيد/ فهد خالد المخيزيم

رئيس الاستراتيجية للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000، كما حصل على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تفتس في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1996، كما اجتاز بنجاح العديد من البرامج التدريبية بالإضافة إلى برنامج تطوير القادة من كلية الأعمال في جامعة هارفرد في عام 2008.

يشغل منصب رئيس الاستراتيجية للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2015. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS).

يمتلك خبرة مصرفية واسعة تفوق 17 عاماً إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بيت التمويل الكويتي حيث شغل منصب مدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية للمجموعة منذ عام 2013 وحتى عام 2015، كما تولى عدة مناصب تنفيذية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاعات أخرى في بيت التمويل الكويتي.

قام بالإشراف على تنفيذ عدة مبادرات تتعلق بتطوير كافة الأعمال في البنك بنجاح، وكان عضواً فعالاً في عدة برامج لإعادة هيكلة «بيتك» خلال فترة عمله، كما قام بتأسيس العديد من الإدارات في القطاعات المختلفة في «بيتك».

السيد/ وليد خالد مندني

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة

حصل على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992، كما اجتاز بنجاح دورة تدريبية متخصصة من كلية الأعمال في جامعة هارفرد في استراتيجيات اتخاذ القرار في عام 2015. كما اجتاز بنجاح البرنامج التنفيذي في القيادة وإدارة المشاريع من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة في عام 2011.

يشغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2017. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة تورك كابيتال القابضة وعضو مجلس إدارة شركة بيتك كابيتال للاستثمار.

يمتلك خبرة استثمارية ومصرفية واسعة تفوق ستة وعشرين عاماً، إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مناصب قيادية حيث شغل منصب مدير عام الخدمات المالية الخاصة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2015 وحتى عام 2016، كما شغل منصب مدير إدارة الثروات في بنك بي إن بي باريبا في الكويت منذ عام 2005 وحتى عام 2014 حيث كان ممثلاً للبنك في اتحاد المصارف الكويتية، كما شغل منصب مدير أول الخدمات المالية الخاصة في البنك الأهلي المتحد في الكويت منذ عام 2001 وحتى عام 2005.

السيد/ أحمد سعود الخرجي

رئيس الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) تخصص تمويل من جامعة سان دييجو في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 كما حصل على درجة بكالوريوس العلوم في التمويل والبنوك من جامعة الكويت في عام 1994. كما اجتاز بنجاح برنامج الإدارة من كلية الأعمال في جامعة هارفرد.

يشغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2016. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة البنك الكويتي التركي وعضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي في ماليزيا وعضو مجلس إدارة شركة بيتك كابيتال للاستثمار.

شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في بيت التمويل الكويتي في ماليزيا منذ عام 2015 وحتى عام 2016 كما شغل منصب نائب المدير العام لهيكلة التمويل في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014 وحتى عام 2016.

السيد/ عبدالوهاب عيسى الرشود

رئيس الخزانة للمجموعة

حصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من كلية غرب ولاية اوريجون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987. كما اجتاز بنجاح دورة تدريبية متخصصة في القيادة الاستراتيجية من كلية الأعمال في جامعة هارفرد.

يشغل منصب رئيس الخزانة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2015. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي في البحرين وعضو مجلس إدارة شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات. كما يمثل بيت التمويل الكويتي في المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (CIBAFI) في البحرين حيث يشغل عضوية المجلس الاستشاري.

يمتلك خبرة مصرفية واسعة تفوق 29 عاماً إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بيت التمويل الكويتي حيث شغل منصب مدير عام خزانة الكويت منذ عام 2013 وحتى عام 2015. كما ترقى إلى عدة مناصب قيادية في إدارة الخزانة منذ عام 2002 وحتى عام 2013.

تولى منصب عضو مجلس إدارة في عدة شركات رائدة منها بيت التمويل الكويتي – ماليزيا منذ عام 2007 وحتى عام 2013 وشركة بيت إدارة السيولة (شركة بيتك للاستثمار) منذ عام 2008 وحتى عام 2013 وشركة المشروعات التنموية القابضة منذ عام 2014 وحتى عام 2016 ومركز إدارة السيولة – البحرين منذ عام 2006 وحتى عام 2016.

السيد/ سرود أحمد شريف

رئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة

حصل على درجة بكالوريوس العلوم في الفيزياء من جامعة المستنصرية في العراق في عام 1975. يشغل منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2014. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS).

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية حيث شغل منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات في بنك الكويت الوطني منذ عام 2013 وحتى عام 2014 ورئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة في بنك أبوظبي الوطني حتى عام 2013.

يمتلك خبرة مهنية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المالية وخصوصاً بإجراءات ربط أهداف الأعمال باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى خبرته في هندسة النظم وتصميم وتطوير البرامج وإدارة البرامج، كما يمتلك خلفية متميزة في إدارة مراكز البيانات الضخمة وإدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات الكبيرة.

السيد/ فريدريك جاكوبس كارستينس

رئيس الموارد البشرية للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في التجارة من جامعة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا في عام 2006، كما حصل على درجة بكالوريوس مع مرتبة الشرف في علم النفس الصناعي من جامعة اورانج فري ستيت في جنوب أفريقيا في عام 1991 وبكالوريوس إدارة شؤون الموظفين من جامعة أورانج فري ستيت في جنوب أفريقيا في عام 1990.

يشغل منصب رئيس الموارد البشرية للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2016.

يمتلك خبرة واسعة في الموارد البشرية تفوق سبعة وعشرين عاماً، وخبرة مصرفية طويلة تفوق 18 عاما إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في المنطقة منذ عام 2006 حيث شغل منصب نائب رئيس الموارد البشرية في بنك دبي التجاري منذ عام 2014 وحتى عام 2016، كما شغل منصب مساعد مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني منذ عام 2008 وحتى عام 2014.

يحمل خبرة إدارية رفيعة في جميع جوانب الموارد البشرية كما يختص في إدارة التغيير والتحول في المؤسسات التي عمل فيها.

السيد/ عبدالله محمد أبو الهوس

رئيس العمليات للمجموعة

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص تمويل وبنوك من جامعة الكويت في عام 1987، كما شارك في عدة برامج متخصصة منها برنامج القيادة التنفيذية من كلية الأعمال بجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018، كما اجتاز العديد من الدورات المهنية والبرامج التنفيذية من جامعات عريقة مثل كلية لندن للأعمال، انسياد، وجامعة وورتون.

يشغل منصب رئيس العمليات للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2015. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS).

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية حيث شغل منصب مدير عام العمليات للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2012 وحتى عام 2015 ورئيس مجموعة العمليات في بنك وربة منذ عام 2011 وحتى عام 2012 ونائب مدير عام مجموعة العمليات في بنك الكويت الوطني منذ عام 2005 وحتى عام 2011.

السيد/ جهاد محمد البنداري

رئيس المخاطر للمجموعة

حصل على دبلوم التمويل وإدارة المخاطر من جامعة ويلز في المملكة المتحدة في عام 2014 وعلى درجة بكالوريوس التجارة في تخصص المحاسبة من جامعة طنطا في مصر في عام 1996.

اجتاز بنجاح برامج تدريبيه متخصصة في القيادة المؤسسية من جامعه انسياد وبرنامج العلاقات القيادية من جامعة آي أم دي، وبرنامج إدارة المخاطر المتقدمة من جامعه وارتون. يحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة مثل الشهادة الدولية في مخاطر البنوك والرقابة (ICBRR) من الرابطة العالمية لمهنيي المخاطر (GARP) في عام 2009.

يشغل منصب رئيس المخاطر للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2018.

يتمتع بخبرة تفوق 19 عاماً في مجالات إدارة المخاطر والتدقيق، وأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية.

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بيت التمويل الكويتي حيث شغل منصب مدير عام المخاطر للمجموعة منذ عام 2016 وحتى عام 2018 ونائب مدير عام إدارة المخاطر الكلية والمحافظ منذ عام 2013 وحتى عام 2016 ومنصب مدير وحدة خدمات المخاطر الكلية منذ عام 2012 وحتى عام 2013 ومنصب مدير وحدة المخاطر منذ عام 2007 وحتى عام 2012.

أشرف بنجاح على تنفيذ عدة مبادرات منها تطوير برنامج إدارة المخاطر الكلية لمجموعة بيت التمويل الكويتي من خلال إنشاء إطار عمل وتصميم هيكل الحوكمة ومراجعة السياسات الخاصة بما يضمن وجود إشراف والتزام بتطبيق الاستراتيجيات المعتمدة من مجلس الإدارة وسياسات ومعايير ونزعة المخاطر بالإضافة إلى تعليمات الجهات الرقابية والتي تشمل بـازل I و II و III.

السيد/ وسام سامي القاري

رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في التمويل التطبيقي من جامعة ملبورن في أستراليا في عام 2002 وعلى درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان في عام 1996.

يحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة مثل شهادة مدير مخاطر مالية معتمد (FRM) من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012، فاحص احتيال معتمد (CFE) من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001، وشهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.

يشغل منصب رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2017.

يمتلك خبرة واسعة تفوق 19 عاماً وخبرة رفيعة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر. إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية حيث يرأس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2012، كما شغل منصب مساعد مدير عام التدقيق الداخلي والعمليات البنكية في بنك برقان في الكويت منذ عام 2005 وحتى عام 2012.

السيد الدكتور/ خالد محمد الجمعة

مدير عام القانونية للمجموعة

حصل على درجة الدكتوراه في قانون الاقتصاد الدولي من جامعة ويلز في المملكة المتحدة في عام 1997. كما حصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة أدنبره في المملكة المتحدة في عام 1993 وبكالوريوس الحقوق من جامعة الكويت في عام 1988.

يشغل منصب مدير عام القانونية للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2015.

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام استشارية في المجال القانوني حيث شغل منصب مستشار قانوني في بنك الكويت المركزي في عام 2012، كما شغل منصب خبير قانوني بمكتب الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» في عام 1999، كما عمل في المجال القانوني في مكتب المجموعة الاستشارية القانونية في عام 1998، كما شغل منصب كبير المستشارين القانونيين في شركة نفط الكويت منذ عام 1988 وحتى عام 1998.

السيد/ فادي الياس الشالوحي

مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان في عام 1999 وعلى درجة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر والاتصالات من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان في عام 1994. كما اجتاز بنجاح عدة برامج تدريبية متخصصة منها برنامج الصيرفة العالمية في موضوع تكنولوجيا التمويل والتحليل الرقمي بجامعة كولومبيا للأعمال، بالإضافة إلى اجتيازه لبرنامج الإبتكار وتطبيقاته في مجال الأعمال عن موضوع بلوك تشين بجامعة أم آي تي سلون.

يشغل منصب مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2016. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت).

يتمتع بخبرة مهنية واسعة في العمل المصرفي تفوق 16 عاماً مدعومة بمؤهلات أكاديمية عالية، وخبرة رفيعة في الخزانة والمشتقات وإدارة الأصول والخدمات المصرفية للأفراد.

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بنك الكويت الوطني حيث شغل منصب نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية المحلية منذ عام 2015 وحتى عام 2016، ومساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية المحلية منذ عام 2011 وحتى عام 2015، كما شغل منصب مدير تنفيذي في مجموعة الخزانة منذ عام 2008 وحتى عام 2011.

السيد/ عبدالله عبدالمحسن المجحم

مدير عام الخدمات المالية الخاصة

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) تخصص التمويل والمنشآت المالية من جامعة الكويت في عام 2006 وعلى درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت في عام 2001.

اجتاز بنجاح دورة تدريبية متخصصة من كلية الأعمال في جامعة هارفرد في استراتيجيات اتخاذ القرار والقيادة الاستراتيجية، بالإضافة إلى برنامج لكبار المدراء التنفيذيين من جامعة لندن للأعمال، كما اجتاز العديد من الدورات المهنية والبرامج التنفيذية في أخلاقيات العمل والقيادة. يحمل شهادة مدقق حسابات معتمد كما يشغل عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ عام 2001.

يشغل منصب مدير عام الخدمات المالية الخاصة في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2017.

تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بيت التمويل الكويتي حيث شغل منصب نائب مدير عام الخدمات المالية الخاصة منذ عام 2015 وحتى عام 2016، والمدير التنفيذي للاستشارات الاستثمارية منذ عام 2013 وحتى عام 2015، والمدير التنفيذي – إدارة مخاطر السوق والسيولة في عام 2013.

تولى خلال مسيرته عدة مناصب في مجال الاستشارات المالية والتدقيق حيث عمل في شركة ديلويت وتوش منذ عام 2009 وحتى عام 2012.

اجتاز برنامجاً تدريبياً متخصصاً للخريجين لمدة عامين لدى الهيئة العامة للاستثمار حيث التحق بمكتب الهيئة بالإضافة إلى بنك جولدمان ساكس في لندن.

السيد/ خالد يوسف الشملان

مدير عام الخدمات المصرفية للشركات الكويت

حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت في عام 1995.

اجتاز بنجاح دورة تدريبية متخصصة من كلية الأعمال في جامعة هارفرد في الإدارة الاستراتيجية والقيادة لتحقيق النتائج، كما اجتاز العديد من الدورات المهنية في القيادة والتحليل المالي وإدارة المخاطر.

يشغل منصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات الكويت في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2018.

يمتلك خبرة مصرفية واسعة تخطت الـ 20 عاماً، حيث شغل خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بيت التمويل الكويتي منها منصب نائب مدير عام التمويل الخاص منذ عام 2016 وحتى عام 2017، ونائب المدير العام لتمويل العقار للشركات منذ عام 2015 وحتى عام 2016، والمدير التنفيذي لتمويل العقار للشركات خلال عام 2014، والمدير التنفيذي لتحليل الائتمان خلال عام 2013.

اجتاز برنامجاً تدريبياً متخصصاً للخريجين لمدة عامين لدى الهيئة العامة للاستثمار.

السيد/ أحمد عيسى السميط

مدير عام خزانة الكويت

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت في عام 1999. كما اجتاز بنجاح دورة تدريبية متخصصة في استراتيجيات اتخاذ القرار من كلية الأعمال في جامعة هارفرد.

يشغل منصب مدير عام خزانة الكويت في بيت التمويل الكويتي منذ عام 2017. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيت الطاقة القابضة ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية للأسواق المالية.

يمتلك خبرة مصرفية واسعة تفوق 18 عاماً إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية في بيت التمويل الكويتي حيث شغل منصب المدير التنفيذي لسوق النقد ومدير أول سوق النقد. كما ترقى إلى عدة مناصب قيادية في إدارة الخزانة منذ عام 2006 وحتى عام 2015.

كما تولى منصب عضو مجلس إدارة شركة بيت إدارة السيولة منذ عام 2012 وحتى عام 2013.

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

مقدمة

عمل بيت التمويل الكويتي على بناء قاعدة أساسية يرتكز عليها العمل المصرفي في بيتك وهي الحوكمة، وذلك من خلال عملية التطوير المستمرة التي يقوم بها «بيتك» لإطار متطلبات الحوكمة.

يقوم مجلس إدارة «بيتك» بتسخير كافة الإمكانات لمراجعة وتطوير سياسات وإجراءات العمل التي يتم تطبيقها لضمان الامتثال للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شأن الحوكمة. ويفي «بيتك» بمتطلبات الحوكمة وجميع المتطلبات الإلزامية الواردة، إذ يقوم «بيتك» بتطبيق قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في العام 2012 وتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة في العام 2016.

يحرص مجلس إدارة «بيتك» على تعزيز ثقافة الحوكمة في البنك على جميع المستويات الإدارية، كما أن مجلس الإدارة يتطلع إلى ما هو أبعد من الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية وذلك للوصول إلى الريادة في الحوكمة من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية.

تقوم لجنة الحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة بالإشراف على إطار الحوكمة وتقديم المشورة ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته الرقابية المتعلقة بالحوكمة الجيدة، وذلك من خلال توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية للحوكمة وأخذ دور قيادي في تشكيل سياسات الحوكمة في «بيتك» لمجلس الإدارة بخصوصها.

كما قامت لجنة الحوكمة في عام 2018 بقيادة الجهود للتأكد من تطبيق «بيتك» لتعليمات «حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية» الصادرة من بنك الكويت المركزي.

نقوم في «بيتك» بمراجعة دورية لمستجدات الحوكمة والمعايير الصادرة عن المؤسسات العالمية بخصوصها، وأيضاً يقوم «بيتك» بمراجعة دورية لتطبيقات الحوكمة لتقييم كفاءتها في مواجهة التحديات التي تواجه البنك، وذلك لضمان حماية حقوق مساهمي البنك وأصحاب المصالح ولضمان وصول المعلومات بالوقت المناسب وبكل شفافية وحيادية، تطبيقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة لدى «بيتك».

كما يقوم «بيتك» بالتأكد من قيام الشركات التابعة بتطبيق سياسة حوكمة الشركات التابعة المعتمدة للمجموعة، بالإضافة إلى ما تفرضه الجهات الرقابية الأخرى داخل أو خارج الكويت من تعليمات للحوكمة، إذ تخضع الشركات التابعة للتدقيق والمراجعة الدورية فيما يخص أطر الحوكمة وتحسين أدائها على مستوى المجموعة.

وقد تم إعداد دليل حوكمة «بيتك» وشركاته التابعة ونشره على الموقع الإلكتروني لـ «بيتك» وبصورة عامة كان «بيتك» سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من مبادئ ومعايير الحوكمة، كما يحرص على الالتزام بجميع ما يستجد من معايير، ويواصل «بيتك» جهوده المستمرة في تطوير نظم وآليات الحوكمة في البنك وعلى مستوى المجموعة بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في الحوكمة.

وسنتناول متطلبات الحوكمة في التقرير السنوي كما يلي:

حصص الملكية كما هي في 2018/12/31

الجهة	شكل الملكية	البلد	نسبة الملكية
الهيئة العامة للاستثمار	مباشرة	الكويت	%24.079
الهيئة العامة لشؤون القصر	مباشرة	الكويت	%10.484
الأمانة العامة للأوقاف	مباشرة	الكويت	%7.296
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشرة	الكويت	%5.8

واجبات ومسئولية أعضاء مجلس الإدارة

1- المسئوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الكاملة عن بيتك، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية له، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسئولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

ويتحمل مجلس الإدارة كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات «بيتك» وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات **بنك الكويت المركزي**، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة «بيتك» تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية لـ «بيتك».

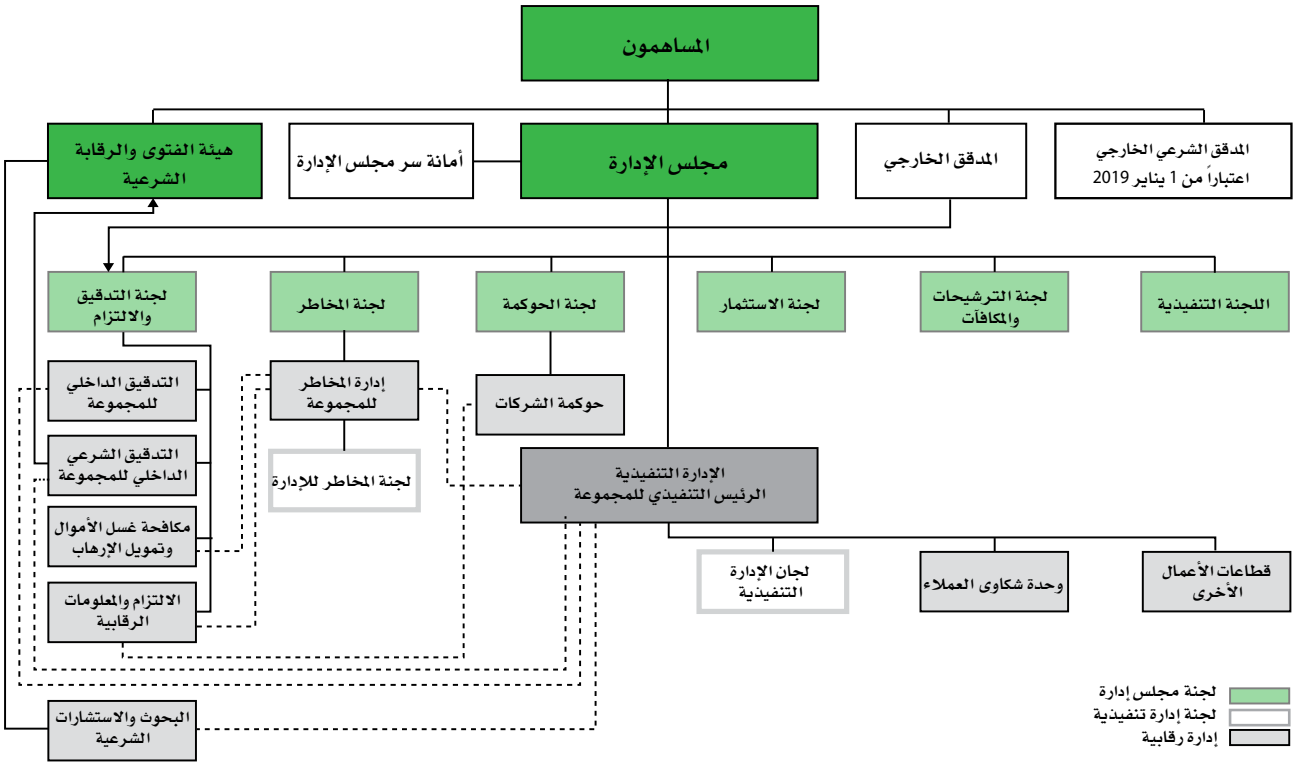

2- تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي يضم مجلس الإدارة عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بنظام الاقتراع السري، وفي 20 مارس 2017 فُتح باب الترشح لعضوية المجلس، وقامت الجمعية العامة بانتخاب أعضائه، وعليه تم تشكيل مجلس إدارة جديد في دور الانعقاد الرابع عشر، على أن تكون مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة تالية، ويتشكل المجلس الحالي من رئيس مجلس الإدارة ونائب له وثمانية أعضاء آخرين، وهو ما يمثل العدد الكافي من الأعضاء بما يمكنهم من تشكيل اللجان اللازمة والمنبثقة عن مجلس الإدارة في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة **المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي**.

2.1- دور رئيس مجلس الإدارة

في إطار أهمية هذا الدور يعمل رئيس مجلس الإدارة على ضمان حسن سير أعمال المجلس، والمحافظة على الثقة المتبادلة بين الأعضاء، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً على أسس ومعلومات سليمة، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

كما يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية، والتأكد من توفّر معايير الحوكمة السليمة لدى «بيتك».

3- العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

هناك تعاون وتحديد واضح للسلطات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، وهو ما يعتبر من أهم ركائز الحوكمة حيث يتمثل دور المجلس في الإرشاد والقيادة، بينما تتولى الإدارة التنفيذية إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس، مع تأكيد استقلالية المجلس وأعضائه عن الإدارة التنفيذية، ويتأكد المجلس من قيام الإدارة التنفيذية بتفعيل السياسات المتعلقة بمنع أو الحد من الأنشطة والعلاقات التي قد تؤثر على جودة قواعد الحوكمة بالبنك مثل تعارض المصالح وسياسات منح المكافآت.

4- تنظيم أعمال المجلس

عقد مجلس الإدارة (12) اجتماعاً خلال عام 2018 ضمن اجتماعات دور الانعقاد الحالي الرابع عشر الذي تم انتخابه في 20 مارس 2017، أي بمعدل 3 اجتماعات خلال ربع السنة في 2018، بينما عقد أعضاء المجلس (16) اجتماعاً في عام 2017، إذ يتم الدعوة للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد فاق عدد الاجتماعات المنعقدة المتطلبات الرقابية والمتعلقة بحوكمة الشركات والتي يجب ألا تقل عن 6 اجتماعات خلال العام، وألا تقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وكانت القرارات المتخذة داخل الاجتماعات إلزامية وأصبحت جزءاً من سجلات «بيتك».

وقد أصدر مجلس الإدارة خلال عام 2018 مجموعة من القرارات التي أُثبتت في (28) محضر لقرارات مجلس الإدارة بالتمرير في 2018، بينما اتخذت لجان مجلس الإدارة (16) محضر لقرارات بالتمرير خلال العام 2018.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جدول اجتماعات المجلس، وتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس، إن مسئوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابياً وفقاً للتشريعات والنظم ذات الصلة.

5- اجتماعات مجلس الإدارة

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات خلال عام 2018

الاسم / تاريخ وأرقام الاجتماعات	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2018												نسبة الحضور %
	8 يناير	1 فبراير	5 مارس	9 إبريل	7 مايو	4 يونيو	9 يوليو	3 أكتوبر	8 أكتوبر	12 نوفمبر	10 ديسمبر		
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	
حمد عبدالمحسن المرزوق (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
عبدالعزيز يعقوب النفيسي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
رائد خالد الخرافي	X	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	92
نور الرحمن عابد	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
براك على الشيتان	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
مطلق مبارك الصانع	X	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	92
وليد عبدالله الروضان *	√	√	X	استقالة									67
صلاح عبدالعزيز المريخي *	لم يكن عضواً في مجلس الإدارة					√	√	√	√	√	√	√	100

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

ملاحظة: قد تم استبدال السيد/ وليد الروضان وقبول السيد/ صلاح المريخي بتاريخ 21 مايو 2018 وهو تاريخ موافقه بنك الكويت المركزي.

6- اللجان التابعة لمجلس الإدارة

شكل مجلس إدارة «بيتك» في دور الانعقاد الحالي الرابع عشر ست لجان فرعية، وتساعد هذه اللجان على القيام بمهام ومسئوليات «بيتك»، وهو العدد المناسب من اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً لتنوع أنشطة ومجالات عمل «بيتك»، حيث يشارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في نشاط هذه اللجان المعتمدة، وفيما يلي بيان بتلك اللجان:

6.1- لجنة التدقيق والالتزام

شُكلت لجنة التدقيق والالتزام بهدف مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته الإشرافية على العمليات المحاسبية في البنك والأنظمة الرقابية المالية، وضوابط التدقيق الداخلي وإجراءات الالتزام ونظم إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مهام إدارة التقارير المالية مع المدققين الخارجيين والداخليين، من أجل ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

وتضم لجنة التدقيق أربعة من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، على أن يكون اثنان من بين أعضائها على الأقل ملماً بالأمور المالية لتضمن لهم القيام بواجبهم كأعضاء في اللجنة، وتتزامن عضويتهم في هذه اللجنة مع عضويتهم في مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة (5) اجتماعات خلال عام 2018، وصدر عن اللجنة عدد (2) محاضر قرار بالتمرير، وذلك للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتتمثل مهام ومسئوليات لجنة التدقيق في الإشراف على الأنظمة والضوابط الرقابية المالية في «بيتك» وعمليات إعداد التقارير ومنها ما يلي:

- تقديم التوصيات بخصوص تعيين، أو إنهاء عمل، أو تحديد أتعاب المدققين الخارجيين أو مؤهلاتهم أو أية شروط تتعلق بهم، كما تقيم مدى موضوعيتهم في إبداء رأيهم المهني.
- مناقشة نتائج عملية التدقيق المرحلية والنهائية مع المدققين الخارجيين، والتحفظات الناتجة عنها وأي أمور أخرى يرغب المدققون الخارجيون في مناقشتها.
- وضع معايير مناسبة للتأكد من تنفيذ عمليات التدقيق الخارجي.
- مراجعة ومناقشة تعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي ورئيس الالتزام ورئيس غسل الأموال ومكافحة الإرهاب ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي ورفع التوصيات بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.
- تقييم أداء التدقيق الداخلي والالتزام الرقابي وغسل الأموال ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي، ورفع التوصية بشأن مكافأة من يتولون تلك الإدارات.
- التأكد من إصدار المدققين الخارجيين بياناً عن التزام البنك بتنفيذ قواعد الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وذلك في التقرير السنوي الذي يقدم إليه.
- مراجعة المستندات والتقارير والمعلومات المحاسبية بشكل دوري، ومراجعة البيانات المالية مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي قبل عرضها على السيد رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- الإشراف على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في «بيتك»، والتأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة المخصصات اللازمة والتأكد من كفايتها طبقاً للبيانات المالية المعتمدة من قبل الإدارة التنفيذية.
- القيام بأي أنشطة أخرى تتفق مع النظام الأساسي المعمول به في «بيتك» والقوانين المطبقة وحسبما يراها مجلس الإدارة.

ولدى لجنة التدقيق والالتزام صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء – من خلال القنوات الرسمية – أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها، كما تتولى اللجنة مسئولية الرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى «بيتك».

أسماء السادة أعضاء لجنة التدقيق والالتزام وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2018

الاسم / تاريخ وأرقام الاجتماعات خلال عام 2018	7 يناير	8 ابريل	8 يوليو	7 أكتوبر	9 ديسمبر	نسبة الحضور %
	1	2	3	4	5	
نورالرحمن عابد (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	100
فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	100
وليد عبدالله الروضان	√	استقالة				100
براك على الشيتان *	-	-	√	X	√	67
صلاح عبدالعزيز المريخي *	-	-	√	√	√	100

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

ملاحظة: قد تم استبدال السيد/ وليد الروضان وقبول السيد/ صلاح المريخي بتاريخ 21 مايو 2018 وهو تاريخ موافقه بنك الكويت المركزي.

انضم السيد/ براك على الشيتان إلى عضوية لجنة التدقيق والالتزام ابتداءً من الاجتماع الثالث المؤرخ 8 يوليو 2018 للجنة التدقيق والالتزام (الدورة الرابعة عشرة 2017-2019).

6.2- لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت والحوافز قصيرة وطويلة الأجل، كما عليها التوصية بمكافآت الأعضاء لاعتمادها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وأفضل الممارسات الدولية، ويعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة على ألا يقل عددهم عن 3 أعضاء من بينهم رئيس اللجنة، ويكون التعيين لمدة ثلاثة سنوات أو للمدة المتبقية من عمر المجلس.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك على ألا تقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة الواحدة، وقد عقدت اللجنة (7) اجتماعات خلال عام 2018، وصدر عن اللجنة عدد (2) محضر قرار بالتمرير وذلك للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التوصية بشأن تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة بناءً على السياسات المعتمدة والمعايير والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بضوابط الترشيح للعضوية، وتشمل التوصيات جميع المرشحين بمن فيهم الذين لا توصي اللجنة بترشيحهم، وعلى أساس مبررات سليمة وموضوعية.
- التوصية بشأن تعيين الرئيس التنفيذي ونوابه، ورئيس الرقابة المالية، وأي مدير آخر يتبع الرئيس التنفيذي مباشرة، باستثناء رئيس المخاطر الذي تختاره لجنة المخاطر ورئيس التدقيق ورئيس الالتزام اللذان تختارهما لجنة التدقيق والالتزام، وكذلك مدير شكاوى العملاء.
- القيام بمراجعة سنوية على المهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وتحديد المهارات التي يجب أن يتمتع بها أعضاء المجلس ولجانه، وتقديم مقترحات هيكل مجلس الإدارة بما يخدم مصالح البنك.
- إجراء تقييم سنوي للأداء الشامل لمجلس الإدارة، وأداء كل عضو على حده.
- إعداد صلاحيات واختصاصات كل وظيفة تنفيذية أو قيادية في البنك وتحديد المسئوليات الوظيفية والمؤهلات المطلوبة بالتعاون مع الموارد البشرية والإدارات ذات العلاقة.
- تقديم اقتراحات بخصوص هيكل سياسة المكافآت المالية والثابتة والمتغيرة في البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري عن مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس.
- مراجعة هياكل خطط المكافآت المالية المرتبطة بخيار الأسهم لموافقة مجلس الإدارة عليها.
- دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية في شأن المكافآت، ومكافآت الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية التابعة له.
- التعاون مع لجنة المخاطر لتقييم الحوافز المقترحة بموجب نظام منح المكافآت.
- إجراء مراجعة سنوية مستقلة لنظام المكافآت بهدف تقييم التزام البنك بممارسات المكافآت المالية.
- تقديم جميع المكافآت التي تمنح للموظفين ممثلي البنك بالشركات التابعة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2018

تاريخ الاجتماعات خلال عام 2018								
تاريخ وأرقام الاجتماعات / الاسم	7 يناير	31 يناير	4 مارس	8 ابريل	15 مايو	12 نوفمبر	5 ديسمبر	نسبة الحضور %
	1	2	3	4	5	6	7	
عبدالعزيز يعقوب النفيسي (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	√	100
نورالرحمن عابد	√	√	√	√	√	√	√	100
براك علي الشيتان	√	√	√	√	√	√	√	100
مطلق مبارك الصانع	X	√	√	X	√	√	√	71

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

6.3- لجنة المخاطر

يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية، واستراتيجيات المخاطر وخاصة نزعة البنك تجاه مخاطر الأنشطة الائتمانية والمصرفية والعقارية والاستثمارية وكذلك السياسات والإجراءات، على أن تضم اللجنة ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم في اللجنة مع عضويتهم في مجلس إدارة «بيتك».

وقد عقدت اللجنة (8) اجتماعات خلال عام 2018 للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتقوم اللجنة بعدة مهام ومسئوليات منها ما يلي:

- مراجعة سياسات وأطر إدارة المخاطر وتقييمها، والتأكد من تنفيذ الأنشطة وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراجعة قدرة وفعالية إدارة المخاطر في برنامج إدارة المخاطر مع المؤسسات التي يتعامل معها «بيتك».
- التأكد من ملاءمة نزعة المخاطر التي يتخذها البنك وتوجهات مجلس الإدارة في هذا الخصوص، وضمان تحديد المخاطر الأساسية.
- مراجعه مدى كفاية ممارسات إدارة المخاطر بالبنك بشكل ربع سنوي على الأقل.
- مراجعة معايير إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، لضمان حسن إدارة المخاطر المادية على أعمال البنك، وتوفير الرقابة على المخاطر الائتمانية ومخاطر أسواق المال ومخاطر السيولة وإدارة الالتزامات والمخاطر القانونية وكافة المخاطر ذات العلاقة.
- مراجعة معايير وتوجهات كفاية رأس المال المبنية على المخاطر.
- مراجعة التعليمات الرقابية الجديدة في الأسواق المالية والتعديلات على المعايير المحاسبية وغيرها من التطورات.
- مراجعة هيكل المخاطر ومهامها ومسئولياتها، والإشراف على إدارة المخاطر والتقييم السنوي لرئيس المخاطر.

أسماء السادة أعضاء لجنة المخاطر وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2018

تاريخ وأرقام اجتماعات اللجنة في عام 2018									نسبة الحضور %
تاريخ وأرقام الاجتماعات / الاسم	17 يناير	18 فبراير	16 ابريل	10 يونيو	12 يوليو	16 سبتمبر	11 نوفمبر	16 ديسمبر	
	1	2	3	4	5	6	7	8	
خالد سالم النصف (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	√	√	100
رائد خالد الخرافي	√	√	√	√	√	√	√	X	88
معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	√	100
مطلق مبارك الصانع	√	√	√	√	√	√	√	√	100

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

6.4- لجنة الحوكمة:

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في مساعدة المجلس على أداء مسئولياته في الإشراف على الحوكمة السليمة والعمل على تطوير مجموعة إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها والالتزام بدليل الحوكمة الصادر من مجلس الإدارة ولجانه ومن الإدارة التنفيذية.

وتضم لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم في هذه اللجنة مع عضويتهم في مجلس الإدارة.

وتجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك على ألا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماعين في العام الواحد، وقد عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال عام 2018.

وتتمثل مهام لجنة الحوكمة فيما يلي:

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره.
- مراجعة مدى كفاية السياسات وممارسات البنك فيما يخص معايير الحوكمة.
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني، وقواعد أخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة والإرشادات داخل البنك.
- مراجعة الأمور الأساسية الخاصة بعلاقات المساهمين ومساهمات البنك في الأعمال الخيرية.
- مراجعة الجزء الذي يتعلق بالحوكمة ضمن التقرير السنوي.
- تقييم سنوي للأداء فيما يخص اللجنة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات واختصاصات اللجنة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الحوكمة وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2018

تاريخ وأرقام الاجتماعات / الاسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2018			نسبة الحضور %
	7 مايو	10 سبتمبر	9 ديسمبر	
	1	2	3	
رائد خالد الخرافي (رئيس اللجنة)	√	√	√	100
حمد عبدالمحسن المرزوق	√	√	√	100
براك على الشيتان	√	√	√	100

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

6.5- اللجنة التنفيذية

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالنشاط المصرفي والاستثماري للبنك، وفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس إلى اللجنة، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إليها بأية أعمال أخرى تعينه على القيام بمهامه ومسئولياته، ويعين مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجنة على ألا يقل عددهم عن خمسة أعضاء، ويعين المجلس رئيس اللجنة من بين أعضائها، وتكون عضوية هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات أو بقدر المدة المتبقية من المجلس.

وقد عقدت اللجنة (17) اجتماعاً خلال عام 2018، وصدر عن اللجنة التنفيذية عدد (12) محضر قرار بالتمرير وذلك للقيام بمهامها ووظيفتها.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة التنفيذية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإشراف على آلية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البنك، ومراقبة كفاءة الأداء، ومراجعة تقارير الأداء ورفع التوصيات اللازمة للمجلس في هذا الشأن.
- مراجعة واعتماد معاملات التمويل وعروض الاستثمار التي تعرضها الإدارة التنفيذية وفق لائحة التفويضات والصلاحيات التي يحددها المجلس.
- اعتماد أو رفض أية مقترحات تتعلق بالتمويل، السيولة و – أو مخاطر السوق في حدود الصلاحيات المالية المعتمدة فيما يخص الحد الأقصى للتركز الائتماني للعميل الواحد.
- مراجعة استراتيجية الإدارة فيما يخص مقترحات المخصصات، وخطة الإدارة لاسترداد المديونيات المتعثرة إن وجدت.
- المراجعة الدورية لمدى تنوع ومتانة محفظة التمويل.
- التنسيق مع لجنة المخاطر لإعداد تقارير دورية لتحديث حدود المخاطر واحتمال تفاقمها.

أسماء السادة أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال عام 2018

تاريخ وأرقام الاجتماعات / الاسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2018																	نسبة الحضور %
	17 يناير	1 فبراير	21 فبراير	25 مارس	18 ابريل	7 مايو	15 مايو	30 مايو	13 يونيو	27 يونيو	23 يوليو	10 سبتمبر	24 سبتمبر	24 أكتوبر	7 نوفمبر	5 ديسمبر	19 ديسمبر	
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	
حمد عبدالمحسن المرزوق (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
عبدالعزيز يعقوب النفيسي	√	√	√	√	√	√	√	√	X	√	√	√	√	√	√	√	√	94
خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
فهد على الغانم	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	100
مطلق مبارك الصانع	√	√	√	√	√	√	√	X	√	√	√	√	√	√	√	√	√	94

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

6.6- لجنة الاستثمار

الغرض الرئيسي من لجنة الاستثمار هو مساعدة مجلس الإدارة في وضع مبادئ عامة للاستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية للبنك وشركاته التابعة، وفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس لهذه اللجنة، والتحقق من مدى الامتثال للأهداف الاستثمارية للبنك.

وقد عقدت اللجنة (6) اجتماعات خلال عام 2018.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- القيام بمساعدة مجلس إدارة البنك على تنفيذ مسئولياته الرقابية على الأصول الاستثمارية للبنك بما في ذلك الصناديق والمحافظ الاستثمارية، وتقوم برفع التوصيات إلى مجلس الإدارة، ومتابعة الاستثمارات بما يتوافق مع السياسات المعتمدة.
- مراجعة التقارير المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسئولياتها بطريقة مهنية وفعالة.
- إخطار مجلس الإدارة بأي تغييرات جوهرية في استثمارات البنك.
- متابعة تطبيق السياسات والأهداف الاستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الادارة فيما يتعلق بكافة الأنشطة الاستثمارية.
- الاطلاع على الاستثمارات الجديدة المقترحة والوقوف على مدى امتثال هذه الاستثمارات مع توجهات مجلس الإدارة، ومن ثم رفع توصية لمجلس الإدارة بذلك.
- الاستعانة بأي مستشار خارجي وذلك لمساعدة اللجنة في أداء مهامها.
- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص أي موضوع تراه اللجنة مناسباً.
- الحصول على أية معلومات لازمة عن وضع المحفظة الاستثمارية من خلال الرئيس التنفيذي.
- تستعرض اللجنة توصيات الإدارة التنفيذية بخصوص قرارات دمج الاستثمارات القائمة ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة.
- تمارس اللجنة أي مسئوليات وواجبات أخرى تكلف بها من مجلس الإدارة.
- تقوم اللجنة برفع توصية للمجلس في حالة رأت ضرورة زيادة رأس مال أو خفضه للشركات التي يساهم بها البنك.
- يتعين مراجعة وتحديث هذه الوظائف كلما دعت الحاجة إلى ذلك مع مراعاة أية تغييرات في إطار حوكمة عمل البنك، الصلاحيات، الاستراتيجيات، القواعد والسياسات أو أية عوامل جوهرية أخرى، ويجب اعتماد أية تعديلات أو تحديثات على اللائحة من قبل مجلس الإدارة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الاستثمار وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال عام 2018

تاريخ وأرقام الاجتماعات / الاسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2018						نسبة الحضور %
	7 يناير	11 ابريل	9 مايو	11 يوليو	18 أكتوبر	19 ديسمبر	
	1	2	3	4	5	6	
فهد علي محمد الغانم (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	100
خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	100
معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	100
صلاح عبدالعزيز المريخي *	-	-	-	√	√	X	67
وليد عبدالله الروضان *	√	استقالة					100

√ حضر الاجتماع X تعذر حضور الاجتماع

ملاحظة: قد تم استبدال السيد/ وليد الروضان وقبول السيد/ صلاح المريخي بتاريخ 21 مايو 2018 وهو تاريخ موافقه بنك الكويت المركزي.

اجتماعات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال عام 2018:

عقدت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي (46 اجتماعاً) خلال عام 2018، بمعدل اجتماع لكل أسبوع تقريباً، وكانت نسب الحضور كما يلي:

بيان بأسماء السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، وعدد الاجتماعات خلال عام 2018

الاسم	عدد الاجتماعات	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور %
فضيلة الدكتور/ سيد محمد السيد عبدالرزاق الطبطبائي (رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	46	46	100
فضيلة الدكتور/ أنور شعيب العبدالسلام (عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	46	35	76
فضيلة الدكتور/ مبارك جزاء الحربي (عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	46	41	89
فضيلة الدكتور/ عصام عبدالرحيم الغريب (عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	46	43	93
فضيلة الدكتور/ خالد شجاع العتيبي (عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	46	36	78

مبالغ التمويل التي حصل عليها السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

بلغت قيمة مبالغ التمويل التي حصل عليها أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ما يلي:

تسهيلات تمويلية: 367,711 دينار كويتي.

بطاقات ائتمان: 1,763 دينار كويتي.

تقرير مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية

يقر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي بقيمة نظم الرقابة الداخلية القوية على فاعلية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والامتثال للقوانين واللوائح وعلى الحوكمة بشكل عام. لقد أنشأ المجلس هيكلاً تنظيمياً يحدد بوضوح خطوط السلطات وتعتبر الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن إنشاء وتشغيل نظم الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر التي قد تحول دون تحقيق أهداف البنك. ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة، وليست حاسمة، لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه بمراجعة فاعلية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعّال. ويقوم مجلس الإدارة أيضا بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من مدققين البنك الخارجيين ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية (ICR) الصادرة من مدقق الـ (ICR). وقد تضمن التقرير السنوي رأي مدقق (ICR) في هذا الأمر.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية المعتمدة والمطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف مجموعة "بيتك".

تقرير المراجع الخارجي عن أنظمة الرقابة الداخلية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بيت التمويل الكويتي
تحية طيبة وبعد،،،

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع
ص.ب: 24989، الصفاة 13110
دولة الكويت

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 21 فبراير 2018، قمنا بفحص السجلات المحاسبية وكذا السجلات الأخرى، كما قمنا بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("البنك") والشركات المصرفية والمالية التابعة والتي كانت مطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وقد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

1- إدارة المخاطر
2- الاستثمار
3- الخزانة
4- مجموعة التمويل والخدمات المصرفية للشركات
5- خدمات الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة
6- الرقابة المالية للمجموعة
7- العمليات
8- الموارد البشرية والخدمات العامة
9- تكنولوجيا المعلومات
10- إدارة الالتزام والمعلومات الرقابية
11- الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية
12- التدقيق الداخلي
13- وحدة شكاوى العملاء
14- المجموعة القانونية
15- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
16- الرقابة والاستشارات الشرعية

إضافة إلى ما سبق قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للشركات المصرفية والمالية التابعة للبنك وهي كما يلي:

- بيت التمويل الكويتي (البحرين)
- بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد
- البنك الكويتي التركي للمساهمة – تركيا
- شركة بيتك كابيتال للاستثمار
- مجموعة عارف الاستثمارية
- بيت التمويل الكويتي للأسهم الخاصة
- بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية
- بيت التمويل السعودي الكويتي
- شركة إعمار

وقد تم الفحص أخذاً بالاعتبار المتطلبات الواردة في دليل الإرشادات العامة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ (2/ ر ب أ / 96 /2003) وتعديلاته اللاحقة. وكذلك تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن المحاور التالية التي شملها الفحص:

- المحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية.
- التعليمات الصادرة بتاريخ 9 / 2 / 2012 بشأن المحافظة على سرية المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنك.
- التعليمات الصادرة بتاريخ 23 / 7 / 2013 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التعليمات ذات الصلة.
- نشاط البنك بشأن الأوراق المالية.

هذا، ونود أن نشير إلى أنه من بين مسئولياتكم كأعضاء مجلس إدارة بنك بيت التمويل الكويتي العمل على إرساء النظم المحاسبية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لمصرفكم، أخذاً في الاعتبار تناسب تكلفة عناصر هذه الأنظمة مع المنافع المتوقعة من تطبيقها، علماً بأن الهدف من هذا التقرير هو أن يقدم إليكم تأكيدات معقولة عن مدى كفاية الإجراءات والنظم المتبعة لحماية موجودات البنك ضد الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفات أو استخدامات غير مسئولة، وأن المخاطر تتم مراقبتها وتقييمها بدقة، وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة، ويتم تسجيلها على نحو صحيح، علاوة على تمكينكم من مزاولة كافة الأعمال بحيطة وحذر.

مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يترتب على جوانب القصور في أي من الأنظمة المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية، أن تحدث أخطاء لا يتم الكشف عنها أو تعقبها، وكذلك صعوبة تقييم كافة الأنظمة لفترات مستقبلية، نظراً لأن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب تغييرات في الظروف، أو نتيجة تدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

برأينا، وفيما يتعلق بطبيعة وحجم العمليات للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017، فإن السجلات المحاسبية وكذا السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التي قمنا بفحصها تتفق ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي وتعديلاته اللاحقة، وكذلك التعليمات الصادرة بشأن محاور الفحص المذكورة أعلاه، باستثناء الأمور المبينة في ملحق التقرير. في رأينا أنه لا يوجد تأثير جوهري من الاستثناءات على عدالة القوائم المالية للبنك.

علاوة على ذلك، فقد قام البنك بإجراء متابعة ربع سنوية، على الاستثناءات الواردة بالتقارير السابقة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الاستثناءات الواردة في تقارير فحص نظم الرقابة الداخلية.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة «أ» رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
28 يونيو 2018

تقرير الأجور والمكافآت

سياسة الأجور والمكافآت

تتماشى سياسة الأجور والمكافآت في «بيت التمويل الكويتي» مع استراتيجيات وأهداف البنك، وكذلك مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، وكذلك تتضمن جميع متطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012، وتتضمن مكافآت الموظفين كلاً من العناصر الثابتة والمتغيرة، والتي تشمل الرواتب والأجور حالة ومؤجلة، وحوافز قصيرة وطويلة الأجل ومزايا ما بعد انتهاء الخدمة، تم تصميم هذه السياسة بغرض الجذب، والاحتفاظ وتقديم مكافآت تنافسية لمن يتمتعون بالخبرات، والمهارات، والقيم، والسلوك اللازم لتحقيق أهداف البنك العامة.

مكافأة الموظفين في «بيت التمويل الكويتي» مرتبطة مباشرة بأداء البنك قصير وطويل الأجل، وتتماشى مكونات حزمة المكافآت كذلك مع قابلية البنك لاستيعاب المخاطر قصيرة وطويلة المدى، وتشمل السياسة آليات من شأنها التحكم في مجموع المكافآت بناءً على الأداء المالي للبنك، وفي حالة ضعف الأداء المالي قد يطبق «نظام الاسترداد» وذلك للحفاظ على مصالح البنك.

يقوم مجلس إدارة البنك بناءً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة الأجور والمكافآت في البنك وتصميمها، ويقوم دورياً بمراجعة عملية تنفيذ السياسة ومدى فعاليتها لضمان عملها على النحو المنشود.

عناصر الأجور والمكافآت

يتم الجمع بين العناصر المختلفة من الأجور والمكافآت لضمان تواجد حزمة الأجور المناسبة والمتوازنة والتي من شأنها أن تعكس الدرجة الوظيفية، والقسم الذي يعمل فيه الموظف، وكذلك مؤشرات السوق، وتشمل مكونات الأجر التي تمنح للموظف ما يلي:

1. **الراتب الأساسي**

2. **المزايا والبدلات**

تعكس الرواتب مهارات الأفراد وخبراتهم، ويتم مراجعتها سنوياً في سياق التقييم السنوي للأداء، ويتم بشكل دوري مقارنة الرواتب والبدلات في "بيت التمويل الكويتي" مع ما يشابهها في البنوك الأخرى والمؤسسات المالية، تتم زيادة الرواتب في حالة تغير الوظيفة، أو زيادة في المسئولية أو لمماثلة أحدث بيانات السوق المتاحة، ويمكن أيضاً زيادة المرتبات بما يتماشى مع اللوائح المحلية.

لدى "بيتك" عملية رسمية لإدارة وتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات، ففي بداية العام يقوم الموظفون ورؤساؤهم بتخطيط وتوثيق أهداف الأداء السنوية، والكفاءات المطلوبة وخطط التنمية الشخصية للموظفين، ومن ثم في مقابلة تقييم الأداء السنوي يقوم الرؤساء والمراجعون بتقييم وتسجيل الأداء مقارنة بالأهداف المعتمدة، ويتم اتخاذ القرارات بشأن تعديل رواتب الموظفين الثابتة والحوافز المبنية على الأداء بناءً على مراجعة الأداء السنوي.

وتقدم مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية، والإجازات الطبية والإجازات الأخرى، والتأمين الطبي، وتذكرة السفر السنوية، والبدلات الممنوحة على أساس عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات

وفقاً لتعليمات "بنك الكويت المركزي" حول حوكمة الشركات، قمنا بالإفصاح عن الأجور المدفوعة لفئات معينة من الموظفين والمبالغ المدفوعة لكل فئة، ويشمل التحليل العناصر الثابتة والمتغيرة للأجور والمكافآت، وأساليب الدفع المستخدمة.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم الإفصاح عن المكافآت المالية التي تدفع لمجلس الإدارة في الإفصاح رقم (29) من القوائم المالية السنوية.

ثانياً: المكافآت المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في بيت التمويل الكويتي

بحسب تعليمات "بنك الكويت المركزي" بشأن قواعد حوكمة الشركات، قمنا في هذا الجزء بإدراج إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة في عام 2018 لخمسة من كبار التنفيذيين الذين تلقوا أعلى مكافآت والتي تضمن رواتبهم والحوافز قصيرة وطويلة الأجل، ويجب أن تتضمن هذه المجموعة، الرئيس التنفيذي (CEO)، ورئيس المخاطر (CRO)، ورئيس المالية (CFO)، ورئيس التدقيق الداخلي، في حال لم يكن أحدهم من ضمن كبار التنفيذيين الخمسة الأعلى مكافآت.

يحتوى هذا الجزء على إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة في البنك لعام 2018 لخمسة كبار تنفيذيين الذين تلقوا أعلى مكافآت بالإضافة إلى اثنين من المناصب الواجب ذكرها والتي لم تكن ضمن المناصب الخمسة الأخرى، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لهذه المجموعة (أعلى 5 + 2) 2,650,918 دينار كويتي، وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه المجموعة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات أو البدلات)، قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

ثالثاً: المكافآت بحسب مجموعات الموظفين المختلفة في بيت التمويل الكويتي

1- الرئيس التنفيذي ونوابه و/ أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 4,209,752 دينار كويتي. وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والنقدية والمزايا غير النقدية والبدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

2- موظفي الرقابة المالية والمخاطر:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 3,893,870 دينار كويتي. إن حزمة الأجور الممنوحة لموظفي هذه الفئة تختلف استناداً على درجاتهم الوظيفية فضلاً عن عقود العمل الفردية، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات والبدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل لكبار المسئولين التنفيذيين الذين هم مؤهلون لهذا المخطط وكذلك مزايا نهاية الخدمة.

3- المعرضون للمخاطر المادية:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 2,398,393 دينار كويتي، وتشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسئوليات لموظفي إداراتهم، وتكون لهم المسئولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات والبدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

إدارة المخاطر للمجموعة ومتطلبات الحوكمة

يولي «بيتك» الاهتمام والعناية الخاصة لإدارة المخاطر ومتطلبات الحوكمة، حيث أن ذلك من دعائم الادارة الحكيمة للعمل المصرفي. إن لإدارة المخاطر بالمجموعة بصمتها الواضحة والمستمرة في بيتك، حيث تلعب دوراً حيوياً في تقييم انكشافات المخاطر على مستوى المجموعة. تتم إدارة المخاطر بصورة يومية في عمليات البنك وعمليات صنع القرار، ووضع الاستراتيجيات، مما يجعل فهم وإدارة المخاطر مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال.

في العام السابق استكملت إدارة المخاطر تطبيق مبادراتها الاستراتيجية لمساندة عملية ترشيد رأس المال وتحسين جودة الأصول وتماشت هذه المبادرات مع الاستراتيجية العامة للمجموعة، وأيضاً تحظى بالدعم الكامل من الإدارة التنفيذية. وفي الوقت نفسه، قامت إدارة المخاطر بتحديث أطر وأنظمة الرقابة ورفع التقارير على مستوى المجموعة وخاصة فيما يتعلق بإدارة رأس المال، وإدارة مخاطر السوق والسيولة، وإدارة استمرارية الأعمال.

في إطار الاستجابة لمعايير ومتطلبات الحوكمة، قامت لجنة الحوكمة في عام 2018 بمراجعة وتحديث مجموعة من المواثيق لكل من مجلس الإدارة واللجان التابعة لمجلس الإدارة. وقد قام بيت التمويل الكويتي بتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية" الصادرة بنهاية عام 2016. كما قامت وحدة حوكمة الشركات بالتقييم الكامل لحوكمة الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي وذلك لكي تتماشى مع سياسة حوكمة الشركات للمجموعة.

في العام السابق، حدثت إدارة المخاطر من هيكلها الوظيفي واعتمدت بنية جديدة لتعزيز الفعالية والتعاون والتكامل بين أركان الإدارة لتشمل أربعة أركان رئيسية تدعم وظيفة المخاطر هي:

- مخاطر الائتمان: مراجعة ما قبل المنح، وقسم ما بعد المنح، وقسم إعادة هيكلة الديون.
- إدارة مخاطر ائتمان الأفراد: فريق متخصص لمتابعة ومراقبة المخاطر الناشئة عن تمويل الأفراد.
- إدارة المخاطر الكلية (المؤسسية): لإدارة مخاطر الأصول والالتزامات، مخاطر السوق والاستثمار، مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر المحافظ.
- المخاطر غير المالية: تشمل المخاطر التشغيلية ومخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة استمرارية الأعمال.

لتحسين إدارة المخاطر وزيادة الوعي بالمخاطر المحيطة في بيت التمويل الكويتي، أنشأ البنك لجنة إدارة المخاطر لدعم ومساعدة الإدارة التنفيذية على فهم المخاطر الرئيسية للمجموعة والإشراف عليها وإدارتها، وتحسين أداء المجموعة فى إدارة المخاطر في إطار استراتيجية المجموعة المعتمدة، وإطار نزعة المخاطر، والمتطلبات التنظيمية ولدمج والحفاظ على ثقافة المخاطر داخل المجموعة.

إن جزءاً رئيسياً من مهام إدارة المخاطر يتمثل في مواصلة التحسينات المستمرة في مجال إدارة المخاطر وتطوير الأعمال على مستوى مجموعة بيتك من خلال تطبيق أطر العمل القياسي والمنهجي الموحدة، كما تقوم إدارة المخاطر للمجموعة بشكل منتظم بإجراء اختبارات الضغط وتقديرات كفاية رأس المال في مجموعة بيتك حيث ما زال البنك ملتزماً بجميع المتطلبات الرقابية ومؤشرات المخاطر الرئيسية لكفاية رأس المال.

وقد عززت إدارة المخاطر من خطواتها الهامة في تطوير مستوى أنظمة القياس والمراقبة وإصدار التقارير، بحيث يتم الإشراف على إدارة المخاطر للمجموعة على أساس شمولي، حيث يتم مراقبة انكشافات المخاطر وتحليلها وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة له وإلى الإدارة التنفيذية على أساس ربع سنوي، وقد تم تبني هذه التوصيات على مستوى المجموعة ككل وهو ما انعكس على تحسين نسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول لمجموعة بيتك.

وتتضمن الإنجازات الرئيسية التي حققناها في عام 2018 مبادرات عدة منها استمرار عملية تطبيق برنامج إدارة رأس المال والذي يشمل المبادرات المحددة داخلياً لتقويم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للمجموعة، وقد تم التركيز على إدارة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمخاطر السوق، وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.47% في عام 2018 أي أعلى من النسبة المطلوبة من الجهات الرقابية.

كما قامت إدارة المخاطر للمجموعة أيضاً بتحديث إطار نزعة المخاطر، ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية بشكل دوري على مستوى المجموعة.

تحت قيادة لجنة إدارة الأصول والخصوم، استمرت إدارة المخاطر في مراقبة مخاطر السوق والسيولة وإصدار تقريرها على مستوى المجموعة ليتحقق الالتزام بمستويات ونسب السيولة الأساسية منها نسبة صافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة، وذلك لمزيد من الالتزام الرقابي والقدرة على الوفاء بمتطلبات المودعين.

يعد ظهور المعيار 9 لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، من أحد نتائج الأزمة المالية، وقد قامت المجموعة بتطبيق التعليمات النهائية الصادرة في ديسمبر 2018 من بنك الكويت المركزي بهذا الشأن.

كما نجحت إدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز قدراتها من خلال تطبيق إطار عمل المخاطر التشغيلية وذلك لإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية على مستوى المجموعة.

وبالمثل قام بيت التمويل الكويتي بتحديث إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لضمان الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أصبحت التكنولوجيا تقود التغيير الذي يسير بمعدل متسارع في قطاع الخدمات المالية، ومن الواضح أنها ستواصل تأثيرها على هذا القطاع الهام، مما ينتج عنه فرصاً للنمو والابتكار برغم وجود بعضاً من المخاطر الجديدة.

ولمواجهة تلك التطورات أنشأ بيت التمويل الكويتي وحدة إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات كإدارة متخصصة لمواجهة هذه المخاطر في أوائل عام 2016، وتواصل هذه الوحدة سعيها في رصد وتقييم الممارسات المتعلقة بالتكنولوجيا في البنك لضمان تطبيق الضوابط والممارسات المعترف بها وبالتالي توفر بذلك الدعم الأساسي للأعمال الأساسية في البنك.

إفصاحات معيار

كفاية رأس المال

إفصاحات معيار كفاية رأس المال - بازل III

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ضمن إطار بازل III للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في التعميم رقم 2/ر ب، رب أ/336 /2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. تستند الإفصاحات العامة المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بازل III إلى احتساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان والسوق وفقا للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً: هيكل المجموعة

تتألف مجموعة "بيت التمويل الكويتي" من البنك في الكويت بالإضافة إلى عدد من الشركات البنكية وغير البنكية التابعة له، والتي يتمتع بملكيتها الكليّة أو الجزئية، كما يمتلك البنك عدد من الاستثمارات الاستراتيجية الأخرى. وبالتالي يتم تجميع بيانات الشركة التابعة ضمن ميزانية بيت التمويل الكويتي. أما بالنسبة للشركات غير التابعة، فإنها تظهر كاستثمارات وأعمال تابعة في البيانات المالية،إن الشركات التابعة (المجمعة) والشركات الزميلة الرئيسية (الاستثمارات الهامة) بيانها كالتالي:

1- الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة

1.1- البنك الكويتي التركي للمساهمة

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 62% (2017 : 62%)، مسجل بدولة تركيا منذ عام 1989، تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

1.2- بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب.

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100% (2017 : 100%)، مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002، تتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح والخسائر وتمويل الشركات.

1.3- بيت التمويل الكويتي – (ماليزيا) برهاد

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100% (2017 : 100%)، مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006، تشمل الأنشطة الرئيسية للبنك تقديم منتجات تمويلية إسلامية والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات.

1.4- بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2017 : 100%)، مسجل بالمملكة العربية السعودية، يتمثل نشاط الشركة في تقديم خدمات الاستثمار الاسلامى من خلال ممارسة أنشطة متعددة وهي التعامل بصفة أصيل والتعهد بالتغطية والإدارة والترتيب وتقديم المشورة والحفظ في سوق المال السعودي، والخدمات الاستشارية في أعمال الأوراق المالية.

1.5- شركة بيتك كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)*

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 99.9% (2017 : 99.9%)، تمارس أنشطتها وفق احكام الشريعة الاسلامية، وتشمل الاستثمار والمتاجرة في الأسهم واستثمارات الملكيات الخاصة وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول.

1.6- شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100% (2017 : 100%)، مسجلة بجزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية في الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة حول العالم.

1.7- شركة بيت التمويل الكويتى العقارية ش.م.ك. (مقفلة)*

شركة تابعة مملوكة بنسبة 99.9% (2017 : 99.9%)، تشمل أنشطة الشركة تقديم خدمات التأجير والتطوير العقارى.

1.8- شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)*

شركة تابعة مملوكة بنسبة 99.9% (2017 : 99.9%)، تشمل أنشطتها الرئيسية في استثمارات البنية التحتية والاستثمارات الصناعية.

1.9- شركة بيتك للإستثمار العقاري ش.م.س.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2017 : 100%)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الاستثمار والتطوير العقاري.

1.10- شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 97% (2017 : 97%)، وتشمل أنشطتها خدمات صيانة الحاسب الآلى وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة وخدمات البرامج.

1.11- شركة الإنماء العقارية ش.م.ك.ع

شركة تابعة مملوكة بنسبة 56% (2017 : 56%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات الاستثمار والمتاجرة وإدارة العقارات.

1.12- شركة تركابيتال القابضة ش.م.ب (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 51% (2017 : 51%)، وتمارس أنشطتها في مجال العقارات وتأجير السيارات وخدمات التأمين.

1.13- صندوق مؤشر المثنى الإسلامى

صندوق مملوك بنسبة 20% (2017 : 30%)، وتتمثل أنشطته في الاستثمار في الأسهم الإسلامية.

1.14- صندوق المثنى للمصارف الإسلامية الخليجية

صندوق مملوك بنسبة 92% (2017 : 91%)، وتتمثل أنشطته في الاستثمار في الأسهم الإسلامية.

1.15- شركة مستشفى السلام الدولى ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 76% (2017 : 76%)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في انجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الخدمات الصحية.

1.16- شركة إعمار

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% (2017 : 100%)، تتمثل أنشطتها في مجال الاستثمار الاسلامى.

1.17- الشركة الخليجية العالمية لتجارة السيارات ش.م.ك. (مقفلة)*

شركة تابعة مملوكة بنسبة 99.6% (2017 : 99.6%)، تتمثل أنشطتها في انجاز عمليات الإتجار واستيراد وتصدير السيارات المستعملة.

*حصة الملكية الفعلية هي بنسبة 100% (2017 : 100%).

2- الشركات الزميلة الرئيسية

2.1- بنك إبدار ش.م.ب.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 35% (2017 : 40%)، مسجل بمملكة البحرين، يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الإستثمارية التى تشمل إصدار السندات الإسلامية، وإدارة الثروات، والإستثمارات في القطاعات الإقتصادية المختلفة.

2.2- مصرف الشارقة الإسلامي

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 18% (2017 : 18%)، مسجل بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1975، تشمل انشطته في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية ومنتجات التمويل الاسلامى والتخصص في تمويل الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

2.3- شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع. (ألافكو)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 46% (2017 : 46%)، تتمثل أنشطة الشركة في عمليات بيع الطائرات وتأجيرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: هيكل رأس المال والتسويات مع الميزانية العمومية:

أ – هيكل رأس المال:

يتكون رأس المال الرقابى للبنك من:

1- **رأس المال الأساسى (الشريحة 1) وتتكون من:**

– حقوق المساهمين (CET1) – وتشمل رأس المال والأرباح المحتفظ بها والإحتياطيات والجزء المؤهل لحقوق الأقلية.

– رأس المال الإضافى (AT1) – والذى يتألف من الجزء المؤهل لحقوق الأقلية.

2- **رأس المال المساند (الشريحة 2) – والذى يتكون من الجزء المؤهل لحقوق الأقلية والجزء المسموح به من المخصصات العامة (1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان).**

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 1,941,387 ألف دينار كويتي، كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" 190,477 ألف دينار كويتي كما هو موضح أدناه:

ألف دينار كويتي

بيان عناصر رأس المال	31/12/2018
شريحة (1): حقوق المساهمين (قبل الإستقطاعات)	2,086,578
الاستقطاعات الرقابية للشريحة (1) حقوق المساهمين	200,729
حقوق المساهمين بعد التعديلات الرقابية	1,885,849
شريحة (1): رأس المال الإضافى	55,538
إجمالي الشريحة (1) من رأس المال	1,941,387
شريحة (2): رأس المال المساند	190,477
إجمالي رأس المال المتوفر	2,131,864
إجمالى الإنكشافات المرجحة بالمخاطر	12,201,132
معدل رأس المال	
حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر	%15.46
رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر	%15.91
إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	%17.47
الحد الأدنى لمعدل رأس المال	
الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين	%11.5
الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	%13.0
الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل	%15.0

ب – تسويات عناصر رأس المال الرقابى:

1- نموذج الافصاح العام:

وهو عبارة عن بيان تفصيلى لعناصر رأس المال الرقابى بشكل متسق وواضح كما يلى:

ألف دينار كويتي

م	حقوق المساهمين (CET1) : الأدوات والاحتياطيات	31/12/2018
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	1,354,559
2	الأرباح المحتفظ بها	190,024
3	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى	402,137
4	رأس المال المصدر مباشرة والذى يخضع للاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة١) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	0
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الاقلية)	76,435
6	صافى الدخل	0
7	أسهم منحة مقترح إصدارها	63,423
	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	2,086,578
	حقوق المساهمين (CET1) : التعديلات الرقابية	
8	تعديلات التقييم (Valuation adjustments)	
9	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	292
10	الاصول غير الملموسة الأخرى (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	30,888
11	أرباح نقدية مقترح توزيعها	125,097
12	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
13	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	
14	عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	
15	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التصكيك (كما هو مبين في الفقرة 72 من هذه التعليمات)	
16	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	
17	صافى أصول صندوق التقاعد ذات العائد المحدد (الفقرة 68)	
18	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	44,452
19	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
20	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-
21	الاستثمارات الهامة في الاسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10%من حقوق مساهمين البنك)	
22	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبلغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)	

23	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الاصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك ، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
24	المبلغ الذى يتجاوز حد 15% من حقوق مساهمي البنك	
25	منها: الاستثمارات الهامة في الاسهم العادية للمؤسسات المالية	
26	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
27	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الاصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
28	التعديلات الرقابية الاخرى المقررة من السلطة الرقابية	
29	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
30	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	200,729
	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	1,885,849
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : الأدوات	
31	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الاصدار	
32	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة	
33	منها: المصنفة كالتزامات وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة	
34	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
35	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة1)	55,538
36	منها: الادوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	55,538
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية	
37	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
38	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
39	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	
40	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
41	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
42	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
43	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
	رأس المال الإضافي (AT1)	55,538
	راس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	1,941,387

	رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات	
44	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الاصدار	
45	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	54,638
47	منها: الادوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
48	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	135,839
	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	190,477
	رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية	
49	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
50	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
51	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	
52	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
53	التعديلات الرقابية الاخرى المقررة من السلطة الرقابية	
54	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	رأس المال المساند (الشريحة 2)	190,477
	رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)	2,131,864
	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل الترجيح الإضافي 50%)	12,201,132
	معدلات رأس المال والمصدات	
55	حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر	15.46%
56	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر	15.91%
57	إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	17.47%
58	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائدا المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائدا المتطلبات الرأسمالية الاضافية على البنوك ذات التأثير النظامى)، ويعبر عنها كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر	11.5%
59	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	2.5%
60	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	
61	منها: المتطلبات الرأسمالية الاضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	2.0%
62	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الاصول المرجحة بالمخاطر)	8.46%

	الحدود الدنيا	
63	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	11.5%
64	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	13.0%
65	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل متضمن مصدات البنوك ذات التأثير النظامى	15.0%
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
66	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الاخرى	
67	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	
68	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
69	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الاصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	34,005
	حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
70	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقا للاسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الاقصى)	290,215
71	الحد الاقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا للأسلوب القياسي	135,839
72	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقا للاسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الاقصى)	
73	الحد الاقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا للأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	

2- نموذج متطلبات التسوية:

وهو عبارة عن تسوية متكاملة لكافة عناصر رأس المال الرقابى مع ما يقابله من بيانات مالية مدققة فى الميزانية العمومية.

الخطوة 1

ألف دينار كويتي

البيان	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المنشورة	تقع ضمن إطار التجميع الرقابي	المرجع
	كما فى نهاية الفترة	كما فى نهاية الفترة	
الأصول	31/12/2018	31/12/2018	
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,381,170	1,381,170	
مرابحات قصيرة الأجل	3,248,450	3,248,450	
مدينو تمويل	9,385,474	9,385,474	
منها المخصصات العامة (مستقطعة) – المؤهلة لرأس المال المساند (T2)	135,839	135,839	A
استثمار في صكوك	1,563,361	1,563,361	
عقارات للمتاجرة	147,639	147,639	
استثمارات مالية متاحة للبيع	284,883	284,883	
استثمارات فى شركات زميلة والمشروعات المشتركة	499,179	499,179	
عقارات إستثمارية	489,609	489,609	
موجودات أخرى	544,416	544,416	
موجودات غير ملموسة وشهرة	31,180	31,180	
منها الشهرة	292	292	B
منها موجودات غير ملموسة أخرى	30,888	30,888	C
عقارات ومعدات	194,917	194,917	
إجمالى الأصول	**17,770,278**	**17,770,278**	
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	2,689,079	2,689,079	
دائنو صكوك	498,588	498,588	
حسابات المودعين	11,780,310	11,780,310	
مطلوبات أخرى	728,131	728,131	
إجمالى الإلتزامات	**15,696,108**	**15,696,108**	

حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	634,226	634,226	D
علاوة الاصدار	720,333	720,333	E
أسهم منحة مقترح إصدارها	63,423	63,423	S
أسهم خزينة	(44,452)	(44,452)	F
احتياطيات	395,278	395,278	
منها الاحتياطى القانونى	298,527	298,527	G
منها الاحتياطى الاختيارى	298,527	298,527	H
منها احتياطى اسهم خزينة	6,947	6,947	I
منها احتياطى القيمة العادلة:	(14,715)	(14,715)	
منها الرصيد المؤهل لحقوق المساهمين (CET1)	(17,602)	(17,602)	K
منها الرصيد المؤهل لحقوق المودعين	2,887	2,887	
منها احتياطى تحويل عملات أجنبية:	(238,293)	(238,293)	
منها الرصيد المؤهل لحقوق المساهمين (CET1)	(176,567)	(176,567)	L
منها الرصيد المؤهل لحقوق المودعين	(61,726)	(61,726)	
منها احتياطيات اخرى:	(20,642)	(20,642)	
منها الرصيد المؤهل لحقوق المساهمين (CET1)	(7,695)	(7,695)	M
منها الرصيد المؤهل لحقوق المودعين	(12,947)	(12,947)	
منها الأرباح المحتفظ بها	64,927	64,927	T
أرباح نقدية مقترح توزيعها	125,097	125,097	N
إجمالى حقوق الملكية الخاصة بمساهمى البنك	1,893,905	1,893,905	
حقوق الاقلية فى الشركات التابعة المجمعة	180,265	180,265	
حقوق الاقلية المؤهلة لحقوق المساهمين (CET1)	76,435	76,435	O
حقوق الاقلية المؤهلة لرأس المال الإضافى (AT1)	55,538	55,538	P
حقوق الاقلية المؤهلة لرأس المال المساند (T2)	54,638	54,638	Q
إجمالى حقوق المساهمين	2,074,170	2,074,170	
إجمالى الإلتزامات وحقوق المساهمين	**17,770,278**	**17,770,278**	

الخطوة 2

ألف دينار كويتي

م	حقوق المساهمين (CET1) : الأدوات والإحتياطيات	مكونات رأس المال الرقابى المفصح عنه من قبل البنك	المصدر استناداً إلى رقم / الحرف المرجعى فى الميزانية العمومية ضمن نطاق التجميع الرقابى من الخطوة 1
		31/12/2018	
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائد علاوة الإصدار ذات العلاقة	1,354,559	D+E
2	الأرباح المحتفظ بها	190,024	T + N
3	الدخل الشامل المتراكم الآخر (والإحتياطيات الأخرى)	402,137	G+H+I+K+L+M
4	الأسهم العادية المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به فى حقوق المساهمين (CET1)	76,435	O
5	اسهم منحة مقترح إصدارها	63,423	S
6	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	2,086,578	
	التعديلات الرقابية – حقوق المساهمين (CET1)		
7	الشهرة (بالصافى من الضريبة المدرجة فى جانب الإلتزام ذى الصلة)	(292)	B
8	أصول غير ملموسة	(30,888)	C
9	أسهم خزينة	(44,452)	F
10	أرباح نقدية مقترح توزيعها	(125,097)	N
11	إجمالى التعديلات الرقابية – حقوق المساهمين (CET1)	(200,729)	
12	حقوق المساهمين (CET1)	1,885,849	
	رأس المال الإضافى (AT1)		
13	الأسهم العادية المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به فى رأس المال الإضافى (AT1))	55,538	P
14	إجمالي الشريحة (1) من رأس المال	1,941,387	
	رأس المال المساند (T2)		
15	الأسهم العادية المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به فى رأس المال المساند (T2))	54,638	Q
16	المخصصات العامة – المؤهلة لرأس المال المساند (T2)	135,839	A
17	إجمالي الشريحة (2) من رأس المال	190,477	
	إجمالي رأس المال المتوفر	2,131,864	

ثالثاً: الموجودات المرجحة باوزان المخاطر ورأس المال اللازم:

أ- مخاطر الائتمان:

يتبع بيت التمويل الكويتي إطار محدد لإدارة مخاطر الائتمان لضمان ما يلي:

- توافر سياسات ائتمان محددة تحديداً واضحاً لتمويل الشركات، وتمويل الأفراد، والتمويل العقاري، وتمويل المؤسسات المالية. وتوضح هذه السياسات المتطلبات المالية والتوثيق لاعتماد التسهيلات الائتمانية الجديدة او المطلوب تجديدها او المطلوب تعديلها.
- وجود نظام لصلاحيات الائتمان يضمن (1) توافق الصلاحيات مع الخبرة والقدرة والسمات الشخصية للأفراد والدرجات الوظيفية والاشرافية للموظفين والمدراء. (2) قيام إدارة المخاطر بمراجعة ودراسة طلبات الائتمان قبل اتخاذ القرار النهائي بها (3) الموافقة على انكشافات الائتمان الكبيرة من لجان الإدارة أو مجلس الإدارة طبقا لمصفوفه الصلاحيات.
- نظام تصنيف ائتماني لتمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظام تصنيف مخاطر للأفراد ذو الملاءة المالية الكبيرة.
- وضع نظام للحدود يضمن أن البنك لا يتحمل إلا المخاطر التي تدخل ضمن نزعة المخاطر المعتمدة وضمن المتطلبات التنظيمية.
- وضع عملية تضمن الإلتزام بسياسات الائتمان من خلال ضمان توافر المستندات المطلوبة والحصول على الاعتمادات اللازمة.
- وضع عمليات فعالة للمتابعة تضمن تخفيف حدة المتأخرات من خلال الكشف المبكر عن التدهور في محفظة التمويل واتخاذ الإجراءات الإدارية الملائمة للتعامل مع هذه التمويلات.

يستند منهج بيت التمويل الكويتي عند منح التسهيلات الائتمانية على أساس تقييم قدرة العملاء على السداد، إضافةً إلى دعم التخفيف من حدة مخاطر الائتمان. واستناداً إلى وضع العميل ونوع المنتج، يمكن تقديم التسهيلات بدون ضمانات. ويعد استعمال الضمانات لتخفيف حدة مخاطر الائتمان جانباً أساسياً من جوانب الإدارة الفعالة للمخاطر ويتخذ العديد من الأشكال حسب ضوابط بنك الكويت المركزي. وتحدد سياسة البنك بشأن الضمانات قائمة الضمانات المقبولة. وتتضمن الضمانات المستخدمة لدى البنك الضمانات المالية (نقد واسهم) والضمانات غير المالية (العقارية والضمانات البنكية والاتفاقات مع الأطراف الأخرى).

وقد قام البنك بمراجعة إجراءات الائتمان الخاصة بتمويل الشركات وعمل على تحسينها، وشملت عملية التحسين ما يلي: (أ) تبسيط العملية نفسها لضمان اتمام عملية صنع القرار بكفاءة مع توزيع واضح للمسؤوليات، (ب) تعزيز مصفوفة صلاحيات الائتمان وإعادة تنظيمها لضمان التعديل الملائم والاوضح للقرارات وإشراك جميع الأطراف المعنية من وحدات الأعمال وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة، (ج) تفعيل دور لجنة الائتمان مع مستوى ملائم من العضوية ومستوى صلاحية لمراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها أو إبداء توصية.

وقد اعتمد بيتك على الأسلوب القياسي لقياس رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان تحت الركن الأول. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة عن تركز الأسماء أو تركز القطاعات، وتلك المتبقية من تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان فيتم وضعها تحت الركن الثاني لأنها غير مشمولة تحت الركن الأول.

- يعتمد بيت التمويل الكويتي على نظام التصنيف لوكالة Moody's للتصنيفات الائتمانية الداخلية.

1- المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	262,824	262,824	-	-
2	المطالبات على الدول	4,135,692	4,135,692	497,086	74,563
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	489,954	489,954	35,236	5,285
4	المطالبات على بنوك التنمية	65,400	65,400	12,387	1,858
5	المطالبات على البنوك	2,210,535	2,210,535	671,226	100,684
6	المطالبات على الشركات	3,388,318	3,130,379	2,587,675	388,151
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,716,793	3,656,298	2,787,540	418,131
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	466,564	414,818	116,160	17,424
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	372,192	241,467	108,032	16,205
10	مراكز السلع والبضائع	37,996	37,996	56,999	8,550
11	الاستثمارات العقارية	1,439,625	994,886	1,591,973	238,796
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	939,583	780,584	933,227	139,984
13	الانكشافات الأخرى	1,402,768	1,402,768	1,315,207	197,281
	الإجمالي	**18,928,244**	**17,823,601**	**10,712,748**	**1,606,912**

2- اجمالي الانكشافات "الممولة ذاتيا والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	اجمالي	الممولة ذاتيا	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	262,824	163,796	99,028
2	المطالبات على الدول	4,135,692	2,577,515	1,558,177
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	489,954	305,347	184,607
4	المطالبات على بنوك التنمية	65,400	40,758	24,642
5	المطالبات على البنوك	2,210,535	1,460,097	750,438
6	المطالبات على الشركات	3,388,318	2,317,507	1,070,811
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,716,793	2,378,052	1,338,741
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	466,564	290,770	175,794
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	372,192	232,811	139,381
10	مراكز السلع والبضائع	37,996	23,679	14,317
11	الاستثمارات العقارية	1,439,625	897,195	542,430
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	939,583	590,586	348,997
13	الانكشافات الأخرى	1,402,768	874,226	528,542
	الإجمالي	**18,928,244**	**12,152,339**	**6,775,905**

3- صافى الانكشافات "المصنفة والغير مصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	262,824	-	262,824
2	المطالبات على الدول	4,135,692	4,135,372	320
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	489,954	461,151	28,803
4	المطالبات على بنوك التنمية	65,400	65,400	-
5	المطالبات على البنوك	2,210,535	1,984,035	226,500
6	المطالبات على الشركات	3,130,379	100,985	3,029,394
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,656,298	-	3,656,298
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	414,818	-	414,818
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	241,467	-	241,467
10	مراكز السلع والبضائع	37,996	-	37,996
11	الاستثمارات العقارية	994,886	-	994,886
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	780,584	-	780,584
13	الانكشافات الأخرى	1,402,768	-	1,402,768
	الإجمالي	**17,823,601**	**6,746,943**	**11,076,658**

4- متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الإستثمار المطلقة على أساس ربع سنوي

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الانكشافات لمخاطر الإئتمان الإئتمانية	الممولة ذاتيا	الممولة من حسابات الإستثمار
1	بنود نقدية	265,924	163,710	102,214
2	المطالبات على الدول	4,016,751	2,473,420	1,543,331
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	382,586	236,690	145,896
4	المطالبات على بنوك التنمية	67,463	41,554	25,909
5	المطالبات على البنوك	1,840,718	1,206,107	634,611
6	المطالبات على الشركات	3,832,540	2,618,083	1,214,457
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,714,719	2,349,096	1,365,623
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	508,436	312,361	196,075
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	404,177	249,754	154,423
10	مراكز السلع والبضائع	36,230	22,305	13,925
11	الاستثمارات العقارية	875,980	540,647	335,333
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,438,208	887,742	550,466
13	الانكشافات الأخرى	1,389,579	856,176	533,403
	الإجمالي	**18,773,311**	**11,957,645**	**6,815,666**

5- تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يعرضهم لمواجهة التزامات تعاقدية قد تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ تمويلية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام تقنيات تخفيف المخاطر في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى الأعمال.

أ- التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	أسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	95,690	-	159,055	8,079	-	262,824
2	المطالبات على الدول	3,069,558	-	879,791	186,343	-	4,135,692
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	461,151	-	-	28,803	-	489,954
4	المطالبات على بنوك التنمية	8,009	5,830	-	51,561	-	65,400
5	المطالبات على البنوك	1,309,118	101,065	602,753	84,195	113,404	2,210,535
6	المطالبات على الشركات	1,469,482	401	1,636,842	280,616	977	3,388,318
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,858,996	-	683,349	174,448	-	3,716,793
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	107,031	-	308,074	51,459	-	466,564
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	312,923	-	32,563	26,706	-	372,192
10	مراكز السلع والبضائع	37,987	-	-	9	-	37,996
11	الاستثمارات العقارية	1,362,115	24,890	7,186	45,434	-	1,439,625
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	738,972	10,835	-	189,776	-	939,583
13	الانكشافات الأخرى	1,043,856	52,169	232,424	67,456	6,863	1,402,768
	الإجمالي	**12,874,888**	**195,190**	**4,542,037**	**1,194,885**	**121,244**	**18,928,244**

ب - الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	262,824	-	-	262,824
2	المطالبات على الدول	2,591,477	852,716	691,499	4,135,692
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	278,993	157,546	53,415	489,954
4	المطالبات على بنوك التنمية	51,561	-	13,839	65,400
5	المطالبات على البنوك	1,862,923	197,767	149,845	2,210,535
6	المطالبات على الشركات	666,772	978,185	1,743,361	3,388,318
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	174,900	331,149	3,210,744	3,716,793
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	3,173	15,097	448,294	466,564
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	-	-	372,192	372,192
10	مراكز السلع والبضائع	4,819	4,482	28,695	37,996
11	الاستثمارات العقارية	-	436	1,439,189	1,439,625
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	289,416	350,081	300,086	939,583
13	الانكشافات الأخرى	52,547	78,641	1,271,580	1,402,768
	الإجمالي	**6,239,405**	**2,966,100**	**9,722,739**	**18,928,244**

ج - القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	10	166,995	46	-	95,773	262,824
2	المطالبات على الدول	-	-	-	4,135,692	-	4,135,692
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	489,954	489,954
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	65,400	-	-	-	65,400
5	المطالبات على البنوك	-	2,210,535	-	-	-	2,210,535
6	المطالبات على الشركات	973,468	300,594	790,774	-	1,323,482	3,388,318
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	302,012	-	140,982	-	3,273,799	3,716,793
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	466,564	466,564
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	72,843	59,898	170,079	-	69,372	372,192
10	مراكز السلع والبضائع	1,434	-	600	-	35,962	37,996
11	الاستثمارات العقارية	-	-	498,235	-	941,390	1,439,625
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	43,069	15,461	445,557	-	435,496	939,583
13	الانكشافات الأخرى	21,528	201,661	286,128	-	893,451	1,402,768
	الإجمالي	**1,414,364**	**3,020,544**	**2,332,401**	**4,135,692**	**8,025,243**	**18,928,244**

6- التسهيلات المتأخرة ومخصصات انخفاض القيمة

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات متأخرة إذا مر على استحقاق العائد / القسط الأصلي يوم واحد حتى 90 يوم.

يعتبر التسهيل الائتماني متأخرا ومنخفض القيمة إذا مر على استحقاق العائد او القسط الأصلي أكثر من 90 يوما.

كما تصنف التسهيلات المتأخرة والتسهيلات منخفضة القيمة ضمن الفئات الأربع التالية والتي تستخدم في عملية احتساب المخصصات:

الفئات	المعايير
بشأنها ملاحظات	إذا كانت غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً
دون المستوى	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 يوماً حتى 180 يوماً
مشكوك في تحصيلها	إذا كانت غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 يوم وحتى 365 يوماً
رديئة	إذا كانت غير منتظمة لفترة أكثر من 365 يوماً

قد تقوم المجموعة بتصنيف بعض التسهيلات الائتمانية ضمن احدى الفئات المذكورة أعلاه بناء على راي الإدارة حول وضع العميل المالي و/أو غير المالي.

كما في 31 ديسمبر 2018 بلغت قيمة التسهيلات التمويلية النقدية منخفضة القيمة للمجموعة 217,758 ألف دينار كويتي قبل انخفاض القيمة (بالصافى بعد الأرباح المؤجلة والمعلقة).

وقامت المجموعة باحتساب مخصص محدد بمبلغ 95,968 ألف دينار كويتي مقابل هذه التسهيلات على النحو الوارد ادناه:

أ - الإنكشافات منخفضة القيمة وفقا للمحافظ القياسية:

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد مقابل منخفضة القيمة	المخصصات المحددة المشطوبة خلال الفترة	متأخرة
1	المطالبات على الشركات	50,109	67,897	105,430	251,151
2	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	45,276	14,430	18,174	163,020
3	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	2,065	486	0	33,228
4	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	120,308	13,155	25,323	132,286
	الإجمالي	**217,758**	**95,968**	**148,927**	**579,685**

ب - الإنكشافات منخفضة القيمة وفقا للتقسيم الجغرافي:

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد مقابل منخفضة القيمة	المخصصات المحددة المشطوبة خلال الفترة	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	155,651	68,878	111,034	385,832
2	أوروبا	49,368	23,190	32,541	151,325
3	آسيا	12,739	3,900	5,352	42,528
	الإجمالي	**217,758**	**95,968**	**148,927**	**579,685**

ج - الإنكشافات منخفضة القيمة وفقا للقطاعات الصناعية:

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد مقابل منخفضة القيمة	المخصصات المحددة المشطوبة خلال الفترة	متأخرة
1	تجاري وصناعي	31,029	18,829	102,859	173,688
2	بنوك ومؤسسات مالية	717	38,990	6,474	28
3	إنشاءات وعقارات	103,136	20,979	21,419	175,288
4	أخرى	82,876	17,170	18,175	230,681
	الإجمالي	**217,758**	**95,968**	**148,927**	**579,685**

د - المخصص العام

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الاتكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	رصيد المخصص العام والمتوافر في السجلات
1	المطالبات على الدول	77
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	4,931
3	المطالبات على البنوك	5,210
4	المطالبات على الشركات	131,455
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	48,650
6	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	87,892
	الإجمالي	**278,215**

7- أساليب تخفيف مخاطر الائتمان

يقوم بيت التمويل الكويتي (البنك) بالحرص على تنويع الإنكشافات وفقا للمحافظ القياسية وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية، بالإضافة إلى التقييم المستمر لوسائل تخفيف المخاطر مقابل الالتزامات التمويلية والحدود الائتمانية للعميل وفقا للدراسة التحليلية للمركز المالي للعميل.

يتم تطبيق نسب الخصم على القيم المؤهلة للضمانات والكفالات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزى عند احتساب معيار كفاية رأس المال، كما يتم اجراء مقاصة للودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية، وتستخدم الضمانات البنكية في إعادة توجيه المخاطر إلى محفظة المطالبات على البنوك. إن نسب الخصم المعمول بها لتخفيض وسائل مخاطر الائتمان هي المنصوص عليها بتعليمات بنك الكويت المركزي والتعميمات التابعة بهذا الشأن.

إن التزام البنك لحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد والاحتفاظ بنسب كافية من الأصول السائلة يتيح طرق عدة لقياس جودة وفاعلية وسائل تخفيف المخاطر المستخدمة لأغراض تخفيض متطلبات رأس المال

المخاطر المتبقية الناتجة عن تخفيف مخاطر الائتمان: يستخدم البنك حزمة من الضمانات المالية وغير المالية، كواحدة من أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وذلك للحد من مخاطر الائتمان و في حالة التخلف عن السداد أو إعادة الهيكلة بسبب تدهور الائتمان، يتم إنشاء مخصصات لاستيعاب الخسائر المستقبلية ، إن وجدت. تستخدم المجموعة النماذج المعتمدة (المستخدمة فى احتساب المخصصات طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 9) للتكهن بالخسائر المحتملة في الحالات التي لا يكون فيها الضمانات والمخصصات المحتسبة القائمة قادرة على امتصاص الخسائر بالكامل في إطار سيناريو محافظ وذلك لاحتساب المخاطر المتبقة الناتجة عن تخفيف مخاطر الائتمان.

الأنواع الرئيسية للضمانات: ان السياسة الائتمانية لبيتك حددت وصف دقيق لجميع الضمانات المقبولة لدى بيتك والشروط الخاصة بكل ضمانه وكذلك نسبة الاستقطاع لكل منها كما حددت ضرورة اجراء تقييم دوري لكل ضمانه طبقا لطبيعتها.

يشترط البنك ان تتوافق جميع الضمانات المقبولة مع الشريعة وقد حدد البنك بأن أنواع الضمانات المقبولة قد تشمل:

- **الأموال النقدية:** مثال: هامش الجدية (إيداع ضمان، العربون أو الهوامش، حسابات استثمار المشاركة في الربح أو الأموال النقدية المودعة لدى البنك).
- **الأوراق المالية:** للشركات المدرجة والشركات الغير مدرجه
- **العقارات:** العقارات التجارية، العقارات السكنية
- مخزون السلع
- الآلات والمعدات
- المركبات/ السيارات

يمكن قبول الضمانات الأخرى بخلاف الواردة بالأعلى إذا وافقت عليها لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

وسائل تخفيف المخاطر لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

ألف دينار كويتي

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	اجمالي الانكشافات الائتمانية	الضمانات المالية
1	بنود نقدية	262,824	-
2	المطالبات على الدول	4,135,692	-
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	489,954	-
4	المطالبات على بنوك التنمية	65,400	-
5	المطالبات على البنوك	2,210,535	-
6	المطالبات على الشركات	3,388,318	257,939
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,716,793	60,495
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	466,564	51,746
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	372,192	130,726
10	مراكز السلع والبضائع	37,996	-
11	الاستثمارات العقارية	1,439,625	444,738
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	939,583	158,999
13	الانكشافات الأخرى	1,402,768	-
	الإجمالي	**18,928,244**	**1,104,643**

ب- مخاطر السوق

قدرت الانكشافات المرجحة لمخاطر السوق المحتسبة خلال العام المالي 2018 بمبلغ 263,163 ألف دينار كويتي وفقا للأسلوب القياسي. كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق 39,474 ألف دينار كويتي.

إن من الوسائل المستخدمة للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف هي عمليات التقاص الحاصلة من عمليات الودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي.

ج - مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2018 هي 1,225,221 ألف دينار كويتي. وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي. إن المبلغ المحتسب للإنكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل يكفي لتغطية أي مخاطر متوقعة للاحتفاظ بمعدل مناسب لأرباح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 183,783 ألف دينار كويتي. يعتبر بيت التمويل الكويتي عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى جانب اختبارات الضغط أداة إدارة رئيسية لتقييم مدى كفاية رأس المال مقابل المخاطر المختلفة التي يواجهها بيت التمويل الكويتي في ظل الظروف العادية والصعبة (الأوضاع الضاغطة)، ويتم استخدام نتائج اختبارات الضغط للمساعدة في إجراء دراسة فعالة لوضع المخاطر وكفاية رأس المال على أعلى المستويات في البنك. ويعمل بيت التمويل الكويتي على تطبيق إطار فعال لحوكمة المخاطر لضمان تحسين مستوى التحكم في المخاطر وفعالية تنسيق أنشطة ومبادرات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة،كما تتناول عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط بيت التمويل الكويتي كمجموعة متضمنة الشركات التابعة. تُطبق اختبارات الضغط على مستوى البنوك التابعة كما على مستوى المجموعة أيضاً. أما بالنسبة لمتطلبات رأس مال الركن الثاني، فإن بيت التمويل الكويتي يستخدم طريقتان لتجميع نتائج الركن الثاني على مستوى المجموعة ككل بحسب فئات المخاطر:

- **التجميع المباشر لنتائج حساب رأس مال الركن الثاني لكل بنك من البنوك التابعة:** تُستخدم هذه الطريقة لقياس مخاطر التركز الائتماني والمخاطر الائتمانية المتبقية، مخاطر السيول، مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدل العائد، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية المتبقية. ويمكن تطبيق هذه الطريقة نظراً لإمكانية تجميع وإضافة هذه الفئات من المخاطر.

- **التطبيق على مستوى كل بنك من البنوك التابعة وعلى مستوى المجموعة:** تُستخدم هذه الطريقة لقياس مخاطر أسعار الأسهم. فعلى سبيل المثال، يتم حساب المراكز المعرضة للمخاطر على مستوى الشركة التابعة باستخدام مُعامل التغاير والتباين (Variance/ Covariance) ذي الصلة، وكذا على مستوى المجموعة باستخدام مُعامل التغاير والتباين ذي الصلة. وتسمح هذه الطريقة بوضع فائدة التنوع في الاعتبار عند احتساب القيمة المعرضة للمخاطر على مستوى المجموعة. وعند تعرض كل بنك من البنوك التابعة لضغوط، يتم تجميع النتائج على مستوى المجموعة ككل.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التابعة تجري تقييمها الداخلي لكفاية رأس المال بصورة مستقلة عن المجموعة. ويتم تبنى منهجاً مزدوجاً تفصيلياً وعاماً. ففي المنهج التفصيلي يجري التحليل من منظور الكيان الأم للمجموعة، ثم تتم مقارنة النتائج ومناقشتها مع البنوك التابعة استناداً إلى حساباتها وتحليلها الخاص (المنهج العام). ويساعد هذا المنهج الإدارة على فهم المخاطر بصورة أفضل على مستوى البنك التابع مقابل الوضع على مستوى المجموعة، ويساعد الإدارة أيضاً على التحقق من نتائج كل بنك من البنوك التابعة وفقاً لذلك.

رابعاً: إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر لدى بيت التمويل الكويتي مدمجة كجزء أساسي من نشاط الأعمال للبنك، وتقوم بإجراء عمليات تقييم المخاطر والدور الرقابي بصورة مستقلة. ولضمان الإبقاء على عملية إدارة المخاطر ضمن جدول الأعمال التنفيذي للبنك، فقد تم وضع أنشطة إدارة المخاطر ضمن أنشطة الإدارة اليومية لأعمال البنك. وتجدر الإشارة إلى أن تنوع أنشطة أعمال بيت التمويل الكويتي تتطلب من البنك تحديد وقياس وتجميع وإدارة المخاطر بطريقة فعالة، هذا بالإضافة إلى توزيع رأس المال بين وحدات العمل بطريقة متناسبة. وتجري أعمال إدارة المخاطر من خلال تطبيق إطار من الأسس والهياكل التنظيمية وعمليات القياس والإدارة التي تتكامل مع أنشطة قطاعات الأعمال. ويتضمن منهج بيت التمويل الكويتي في إدارة المخاطر عدداً من العناصر الرئيسية التي توجه عمليات إدارة المخاطر عبر أنشطة الأعمال المختلفة.

- تقديم اطر عمل فعال لادارة المخاطر على مستوى المجموعة لدعم التوسع المتوقع مع الاخذ بعين الاعتبار أفضل العوائد على المخاطر المقبولة، بالاضافة الى التحسين المستمر لجودة الاصول وأيضا التخصيص الأمثل للأصول.
- تحسين التقييم الائتمانى لمجموعة بيت التمويل.
- الالتزام بالمتطلبات الرقابية مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات المستقبلية المتوقعة على هذه المتطلبات.
- تقديم الدعم للادارة للمساعدة فى اتخاذ القرارات الموضوعية مع الاخذ فى الاعتبار السيناريوهات المستقبلية المتوقعة والاستراتيجيات الموضوعه.

وترتكز استراتيجية ادارة المخاطر على الاركان الآتية:

التخطيط الامثل لرأس المال و الاصول المرجحة بالمخاطر: تحسين إطار عمل خطة رأس المال للمجموعة وتحسين الأصول المرجحة بالمخاطر.

الهدف الرئيسي هو بناء قاعدة رأس مال كافية لدعم نمو الأعمال وامتصاص اي خسائر محتمله (ان وجدت)، والالتزام بالمتطلبات الرقابية. وبهذا الصدد تم اتخاذ العديد من المبادرات لتحسين قاعدة رأس المال من المصادر الداخلية وأيضا تم تحسين نظم التقييم الائتماني.

تحسين جودة الاصول و نزعة المخاطر: تحسين نزعة المخاطر لدعم الإدارة في المحافظة على جودة الأصول وتحسينها.

تحسنت جودة الأصول بدرجة ملحوظة نتيجة تطوير سياسات المنح الائتمان وتم العمل على تحسين نظم الحوكمة لتتماشى مع أفضل الممارسات.

تكامل المجموعة: تعزيز حوكمة المخاطر ونشر ثقافتها والعمل على تكاملها عبر مجموعة بيتك.

يتم مراجعة السياسات دوريا لبحث امكانية تحديثها بما يمكن من تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة ولتتماشى مع المتطلبات الرقابية. يتم تعميم أفضل الممارسات التي تعزز من هيكل الحوكمة

الهيكل التنظيمي

قام بيت التمويل الكويتي أيضاً بإعادة هيكلة الهيكل التنظيمي العام له على مستوى البنك وذلك بالانتقال من الهيكل القائم على الوظائف إلى هيكل أكثر فعالية يمكن أن يساعد البنك على الانتقال بفعالية بين احتياجات العمل الحالية والمستقبلية واغتنام الفرص.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي في الكويت

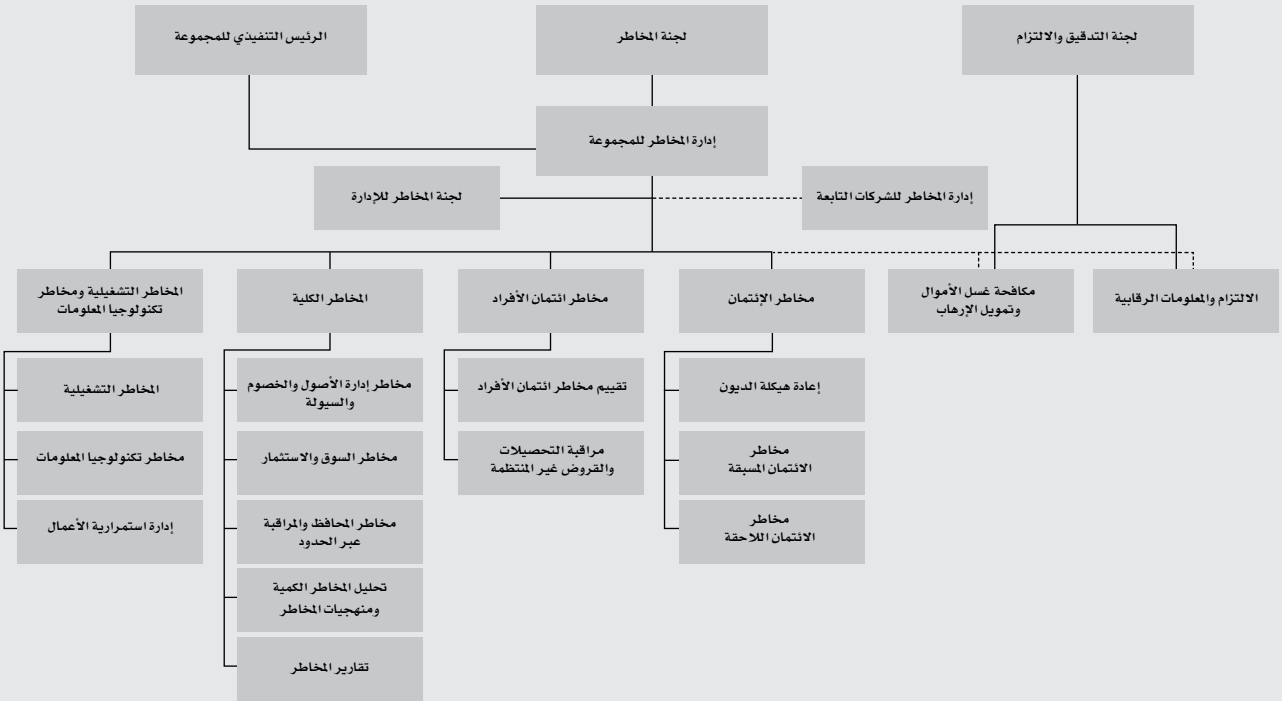

وتماشياً مع الاتجاهات الناشئة في إدارة المخاطر، فقد تبنى بيت التمويل الكويتي نموذجاً يتكون من مستويان لاتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان والاستثمار تضطلع فيه وحدات الأعمال وإدارة المخاطر بدور مستقل. وتجدر الإشارة إلى أن دمج إدارة المخاطر في هذه القرارات يعمل على تحقيق المزيد من الضمان لتقديم حكم مستقل وقائم على الخبرة بإدارة المخاطر بالإضافة إلى الالتزام بالإرشادات الداخلية لإدارة المخاطر واستراتيجية البنك. وفي 2018، وافق مجلس الادارة علي إدخال تحسينات علي هيكل أداره المخاطر من أجل تعزيز الاستفادة من القدرات و المعرفه عن طريق تجميع وحدات المخاطر المالية وغير المالية معا وإنشاء وظيفة جديده للاشراف علي محفظة الإئتمان المصرفية لضمان تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها بما يتماشى مع اطار أداره المخاطر المعمول به. وفى النصف الاول من 2018، أنشئت لجنة إدارة المخاطر الجديدة (MRC) لدعم الاداره ومساعدتها على فهم ومراقبه وإداره المخاطر للمجموعة وتحسين جودة الأصول في سياق الاستراتيجية المعتمدة للمجموعة، وكذلك متابعة نزعة المخاطر والترسيخ والحفاظ علي ثقافة المخاطر داخل المجموعة. ويتمثل الدور الرئيسي لها في دعم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة في تحقيق واجباتها وأهدافها التي يحددها المجلس من خلال المشورة والتيسير والرصد والمتابعة بشان تنفيذ القرارات والحفاظ على المعايير العالية لإدارة المخاطر.

1- انواع المخاطر

يتعرض بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك شركاته التابعة، لأنواع مختلفة من المخاطر. وتتمثل الأنواع الرئيسة للمخاطر في مخاطر الائتمان ومخاطر الاستراتيجية.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي أكبر أنواع المخاطر التي يواجهها بيت التمويل الكويتي. ويتعرض بيت التمويل الكويتي لمخاطر الائتمان من خلال محفظة التمويل بصفة رئيسية، ويمكن تقسيم مصادر مخاطر الائتمان على النحو التالي:

- مخاطر متعلقة بالبيانات المالية والأداء المالي للعميل والتي من خلالها يتبين لنا قدرة العميل على خدمة الدين والسداد الكامل للمديونية.
- مخاطر متعلقة بالإدارة والتشغيل لدى العميل، ومن خلالها يتبين لنا قدرة العميل على الاستمرار والنمو في مجاله.
- مخاطر متعلقة بطبيعة شخصية العميل character، بحيث يكون العميل مستوفي الملاءة المالية للسداد وكفاءة الإدارة وتحقيق العوائد المرجوة إلا أن طبيعته الشخصية تتسم بعدم الإلتزام بالسداد. ويتضح ذلك من خلال الإستعلام عن العميل وعلاقته/تعاملاته الائتمانية السابقة سواء داخليا أو من أي من البنوك الأخرى.
- مخاطر متعلقة بالسوق أو القطاع الاقتصادي الذي يمارس فيه العميل نشاطه.
- مخاطر متعلقة بالبيئة المحيطة بالعميل والبنك، والتي قد تؤثر على عملية التمويل من خلال التغيرات في التشريعات والقوانين.
- مخاطر قطرية (جيوسياسية) وهي التي تتعلق بأي أحداث سياسية واقتصادية (كحدوث ثورات أو حروب أو كساد اقتصادي)
- مخاطر الطرف الآخر والتي تنشأ من الإنكشافات المختلفة في محفظة التمويل ومن محفظة الصكوك على النحو التالي:
  - **تمويل الشركات:** الانكشافات الممنوحة لعملاء التمويل بخلاف الشركات العقارية.
  - **تمويل التجزئة:** الانكشافات الممنوحة لعملاء التجزئة بخلاف الشركات العقارية.
  - **الأعمال المصرفية والتمويلات الصغيرة:** الانكشافات الممنوحة التي تقل عن 250,000 د.ك. بخلاف الشركات العقارية
  - **تمويل الشركات العقارية:** الانكشافات الممنوحة للشركات العقارية المحلية والعالمية لعملاء التمويل وعملاء التجزئة.
  - **تمويل شركات الاستثمار:** تمويلات مباشرة او تمويلات عن طريق الخزينة.
- مخاطر التخلف عن سداد الصكوك / مخاطر سيادية.
- مخاطر التركز الناجمة عن انكشافات ائتمانية كبيرة لعميل معين أو مجموعة من العملاء أو القطاعات والذي قد يعرض البنك لخسائر كبيرة في حالة تدهور ظروف الائتمان من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة.
- ويتعرض البنك أيضاً لمخاطر الائتمان من خلال محفظته الاستثمارية وذلك مع إخفاق العملاء الالتزام برد المستحقات او قيمتها المالية طبقا للعقود.

إطار الحوكمه والهيكل التنظيمي

هناك مجموعات مختلفة تتولى مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان داخل البنك. وتتمثل مهمة هيكل حوكمة مخاطر الائتمان في ضمان وجود أطر فعالة لاعتماد الائتمان ولنزعة المخاطر وأن جميع المخاطر تدخل ضمن هذه الأطر. ويؤدي هذا الأمر، إلى جانب الإشراف والتدقيق المستقل والقوي، إلى مساعدة بيت التمويل الكويتي في الحفاظ على بيئة جيدة لمنح الائتمان وذلك في إطار نزعة المخاطر.

وتتولى الجهات التالية داخل البنك مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان وذلك في إطار هيكل حوكمة المخاطر المطبق حالياً في بيت التمويل الكويتي:

مجلس الإدارة / لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة: يتحمل المجلس المسؤولية الأساسية للإشراف على مخاطر الائتمان، وذلك من خلال تحديد نزعة المخاطر لدى البنك واعتماد السياسات الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان (بما يتضمن سياسة الائتمان).

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الادارة /لجنة الائتمان: تتولى اللجنة إجراء المراجعة واتخاذ الإجراءات بشأن تعريف مخاطر الائتمان للبنك مع ضمان تحقيق التوافق مع نزعة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تضمن اللجنة بوجه عام الالتزام بجميع سياسات مخاطر الائتمان المعتمدة مع الحصول على الموافقة الملائمة على حالات الاستثناء (ان وجدت). وتتولى اللجنة أيضاً مراجعة واعتماد طلبات الائتمان في إطار حدود صلاحيات اعتماد الائتمان المسندة إلى اللجنة من مجلس الإدارة، كما تتولى مسؤولية الإشراف على الإنكشافات التي قد تعرض البنك لمخاطر غير مقبولة، وتقديم توصية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد. إضافةً إلى ذلك، تقوم اللجنة بتنظيم إطار تعزيز الائتمان للبنك.

لجنة الاغراض الخاصة: والتي تعقد اسبوعيا، معنية بمراجعة محفظة عملاء ادارة الائتمان (الشركات) وعملاء ادارة التمويل الخاص وتحليل ادائها كما انها تختص بمراجعة العملاء المتأخرين عن السداد و نسب تغطية ضماناتهم والاستثناءات الممنوحة لهم و انتهاء الحدود الممنوحة الخ...

وحدات العمل: تتشارك قطاعات العمل المختلفة في بيت التمويل الكويتي في إدارة مخاطر الائتمان من خلال تحمل المخاطر في إطار الحدود ومستويات التحمل المعتمدة ومن خلال اعتماد طلبات الائتمان في إطار حدود صلاحية اعتماد الائتمان المسندة إليها من مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر: تتولى إدارة مراجعة الائتمان (إجراء تحليل مسبق لعناصر المخاطر (pre-fact analysis) لطلبات الائتمان، وكذلك تقييم المخاطر بعد منح الائتمان (post-fact assessment)، وإعداد تقارير حول جودة الائتمان. وهذا الأمر من شأنه تمكين إدارة الائتمان من مراجعة ودراسة جميع الطلبات الجديدة للتسهيلات الائتمانية وطلبات تجديدها وطلبات إعادة هيكلتها. وتتولى إدارة مخاطر المحافظ الإشراف على المحفظة العامة للأصول في بيت التمويل الكويتي وضمان توافقها مع نزعة المخاطر المعتمدة. فضلاً عن ذلك، تتولى الإدارة مسؤولية تحديد المنهجيات والسياسات اللازمة لإدارة مخاطر الائتمان بالإضافة إلى النماذج المطلوبة للقياس. كما تتولى هذه الإدارات مسؤولية إعداد تقارير بشأن مخاطر الائتمان ورفعها للأطراف الداخلية والخارجية المعنية.

التدقيق الداخلي: تزود الإدارة مجلس الإدارة والإدارة العليا بعملية تدقيق مستقلة بشأن ضوابط مخاطر الائتمان على مستوى البنك.

المنهجيات والإجراءات

يتبع بيت التمويل الكويتي إطار محدد لإدارة مخاطر الائتمان لضمان ما يلي:

- توافر سياسات ائتمان محددة تحديداً واضحاً لتمويل الشركات، وتمويل الأفراد، والتمويل العقاري، وتمويل المؤسسات المالية. وتوضح هذه السياسات المتطلبات المالية والتوثيق لاعتماد التسهيلات الائتمانية الجديدة او المطلوب تجديدها او المطلوب تعديلها
- وجود نظام لصلاحيات الائتمان يضمن (1) توافق الصلاحيات مع الخبرة والدرجات الوظيفية و الاشرافية للموظفين و المدراء (2) قيام إدارة المخاطر بمراجعة ودراسة طلبات الائتمان قبل اتخاذ القرار النهائي بها (3) الموافقة على انكشافات الائتمان من لجان الإدارة أو مجلس الإدارة طبقا لمصفوفه الصلاحيات
- نظام تصنيف ائتماني لتمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظام تصنيف مخاطر للأفراد ذو الملاءة المالية الكبيرة.
- وضع نظام للحدود يضمن أن البنك لا يتحمل إلا المخاطر التي تدخل ضمن نزعة المخاطر المعتمدة وضمن المتطلبات التنظيمية
- وضع عملية تضمن الالتزام بسياسات الائتمان من خلال ضمان توافر المستندات المطلوبة والحصول على الاعتمادات اللازمة
- وضع عمليات فعالة للمتابعة تضمن تخفيف حدة المتأخرات من خلال الكشف المبكر عن التدهور في محفظة التمويل واتخاذ الإجراءات الإدارية الملائمة للتعامل مع هذه التمويلات

يستند منهج بيت التمويل الكويتي عند منح التسهيلات الائتمانية على أساس تقييم قدرة العملاء على السداد، إضافةً إلى دعم التخفيف من حدة مخاطر الائتمان. واستناداً إلى وضع العميل ونوع المنتج، يمكن تقديم التسهيلات بدون ضمانات. ويعد استعمال الضمانات لتخفيف حدة مخاطر الائتمان جانباً أساسياً من جوانب الإدارة الفعالة للمخاطر ويتخذ العديد من الأشكال حسب ضوابط بنك الكويت المركزي. وتحدد سياسة البنك بشأن الضمانات قائمة الضمانات المقبولة. وتتضمن الضمانات المستخدمة لدى البنك الضمانات المالية (نقد واسهم) والضمانات غير المالية (العقارية والضمانات البنكية والاتفاقات مع الأطراف الأخرى).

وقد استعرض البنك عملية الائتمان الخاصة بتمويل الشركات وعمل على تحسينها، وشملت عملية التحسين ما يلي: (أ) تبسيط العملية نفسها لضمان اتمام عملية صنع القرار بكفاءة مع توزيع واضح للمسؤوليات، (ب) تعزيز مصفوفة صلاحيات الائتمان وإعادة تنظيمها لضمان التعديل الملائم والاوضح للقرارات وإشراك جميع الأطراف المعنية من وحدات الأعمال وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة، (ج) تفعيل دور لجنة الائتمان مع مستوى ملائم من العضوية ومستوى صلاحية لمراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها أو إبداء توصية.

وقد اعتمد بيتك على الأسلوب القياسي لقياس رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان تحت الركن الأول. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة عن تركز الأسماء أو تركز القطاعات، وتلك المتبقية من تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان فيتم وضعها تحت الركن الثاني لأنها غير مشمولة تحت الركن الأول.

ب. مخاطر السوق

مصادر المخاطر

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تنشأ من معاملات استثمارات البنك، بما في ذلك الاستثمارات في الاسهم (المدرجة وغير المدرجة) والصكوك والعقارات وغيرها. يتم تصنيف هذه المخاطر إلى ثلاث تصنيفات رئيسية يتم من خلالها قياس وإدارة مخاطر السوق، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على أداء المحفظة الاستثمارية للبنك كما يلي:

مخاطر الأسعار: التي تنشأ عن التغييرات في القيمة السوقية للاستثمارات – الأسهم (والمحفظة البنكية ومحفظة التداول متضمناً الاستثمارات الاستراتيجية) والصكوك والعقارات

مخاطر سعر الصرف: مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغييرات في أسعار صرف العملات مما يؤثر على المحفظة البنكية (بما يتضمن المراكز الهيكلية الناشئة عن الاستثمارات عبر الحدود) ومحفظة التداول.

مخاطر معدل العائد: من المتعارف عليه أن بيت التمويل الكويتي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية، لذلك تنشأ مخاطر معدل العائد من تأثير التغيرات في معدلات العائد للسوق على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع.

إطار الحوكمه والهيكل التنظيمي

تتم إدارة مخاطر السوق بصفة رئيسية في ادارة الخزانة. كما أن هناك جهات أخرى تابعة للبنك تضطلع بدور في إدارة مخاطر السوق. وفي إطار هيكل حوكمة البنك، فإن الجهات التالية تتحمل مسؤولية إدارة مخاطر السوق على النحو التالي:

مجلس الإدارة / لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة: تتحمل المسؤولية الأساسية لضمان الإدارة الفعالة لمخاطر السوق، حيث يقوم بتحديد نزعة المخاطر لدى البنك واعتماد السياسات الرئيسية لإدارة مخاطر السوق. كما يشرف مجلس الإدارة على هيكل المخاطر التي يتعرض لها البنك.

لجنة الأصول والخصوم لبيتك الكويت والمجموعة: تتولى هذه اللجان مسؤولية الحفاظ على الإشراف وإدارة هيكل / تكوين الميزانية (للمجموعة والكويت) لضمان التوافق مع نزعة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة والاستراتيجية المتبعة. وتتولى اللجان وضع استراتيجية الخزانة، بالإضافة إلى أمور أخرى بوتيرة شهرية للكويت و ربع سنوية للمجموعة. وتضمن اللجان بوجه عام الالتزام بجميع سياسات مخاطر السوق المعتمدة والموافقة على حالات الاستثناء بصورة ملائمة، كما تتخذ اللجان القرارات بشأن سياسة التحوط لدى البنك وآليات ومنتجات التحوط.

إدارة الخزانة / الذراع الاستثماري للبنك: تقوم ادارة الخزانة بتنفيذ الاستراتيجية العامة للبنك بالإضافة إلى دور إدارة الخزانة في تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. وقد أصبحت بيتك كابيتال (شركة تابعة) في 2015 الذراع الاستثماري لمجموعة بيتك (الى وقتنا الحالى)، وتقوم بإدارة محفظة البنك الاستثمارية وتحملها في إطار الحدود ومستويات التحمل المعتمدة.

إدارة المخاطر: وتقوم ادارة مخاطر السوق بشكل مستقل تماما بمتابعة ومراقبة أنشطة الخزانة والاستثمار ووضع الحدود اللازمة اذا لزم الامر. وتقوم إدارة مخاطر السوق بتحديد وقياس انكشافات مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك. ويتم عرض ومناقشة تلك المخاطر في اكثر من لجنة. وتقوم الوحدة بإدارة مخاطر السوق من الناحية الشمولية لميزانية البنك لتعقب التركزات المحتملة، وتقوم ايضا برفع التوصيات اللازمة لتقليل المخاطر اذا لزم الامر. كما تراقب الالتزام بسياسات وحدود المخاطر.

التدقيق الداخلي: تزود الإدارة مجلس الإدارة والإدارة العليا بعملية تدقيق مستقلة بشأن ضوابط مخاطر السوق على مستوى البنك.

المنهجيات والإجراءات

يكمن الهدف من عمليات إدارة مخاطر السوق المتبعة في بيت التمويل الكويتي في إدارة الإنكشافات لمخاطر السوق والتحكم فيها بهدف تحسين العائد على المخاطر مع الحفاظ على توصيف لمخاطر السوق يتوافق مع نزعة المخاطر.

إطار مخاطر السوق سوف يعمل ضمن الاستراتيجية العامة للبنك ونزعة المخاطر المعتمدة بالإضافة إلى الانكشافات للمخاطر الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار لما يلي:

- الأرباح المعرضة للخطر
- القيمة الاقتصادية للأسهم
- الإنكشافات المفتوحة لصرف العملات
- انكشافات الاستثمارات حسب نوعها
- القيمة المعرضة للمخاطر
- حساسية المحفظة للتقلبات في معدل العائد

شرع بيت التمويل الكويتي أيضاً في إجراء مراجعة شاملة لإطار عمليات الاستثمار وإدارة الأداء من خلال بيتك كابيتال للاستثمار والتي تعتبر الذراع الاستثماري التابع لبيت التمويل الكويتي ، ويتضمن هذا الإطار تحديد القطاعات والمناطق الجغرافية وحدود الإنكشافات المستهدفة الخ...

يقوم بيتك كابيتال للاستثمار التابع للبنك بتولي مسؤولية تقييم استثمارات البنك المتعثرة، وترتيب الأولويات لأنشطة إعادة هيكلة المحافظ، ووضع خطط إعادة الهيكلة لكل استثمار من الاستثمارات المتعثرة، وتقييم بدائل لدمج هذه الاستثمارات وفصلها.

ويجري البنك أيضاً تقييماً دورياً لاستثماراته العقارية مستخدماً مصدرين مختلفين من مصادر التقييم وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي.

أما فيما يتعلق بمخاطر المخزون، فإن بيت التمويل الكويتي لديه نموذج عمل ناجح ومعد جيداً لإدارة أسطول سياراته للبيع أو الإيجار. ويتضمن هذا الأمر وجود علاقات جيدة مع الموردين للحصول على السيارات وبيعها دون التأثير سلباً على العمل.

وقد تبنى بيت التمويل الكويتي منهجاً موحداً لقياس رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق تحت الركن الأول، إلا أن مخاطر السوق الناشئة عن أوضاع سعر الصرف ومخاطر الأسعار ومخاطر معدل العائد تقع بصورة أوسع تحت الركن الثاني.

ج. مخاطر السيولة

مصادر المخاطر

يحدد بيت التمويل الكويتي مصادر مخاطر السيولة على النحو التالي:

مخاطر السيولة: هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة بيت التمويل الكويتي على الوفاء بالتزاماته عند حلول موعدها نتيجة لانخفاض السيولة أو بدائل التمويل المتاحة أو قيام المودعين بسحب أموالهم بطريقة منتظمة

المخاطر التجارية المنتقلة: المخاطر الناتجة عن قيام أصحاب الودائع بسحب أموالهم للحصول على عوائد أكثر جذباً نظراً لقيام بيت التمويل الكويتي بدفع عائد على الودائع أقل من المنافسين

إطار الحوكمه والهيكل التنظيمي

يتحمل مجلس الإدارة ولجنة الأصول والخصوم (لبيتك الكويت والمجموعة) وإدارة الخزانة التابعتين للبنك المسؤولية الأساسية عن إدارة مخاطر السيولة للمجموعة ، إلا أن هناك جهات أخرى داخل البنك تضطلع بدور في ضمان وجود إطار لإدارة مخاطر السيولة وتشغيل هذا الإطار بالفعالية المطلوبة:

مجلس الإدارة/ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة: تتحمل المسؤولية الأساسية لضمان الإشراف الفعال على مخاطر السيولة، كما يعمل على تحديد نزعة المخاطر للسيولة و التمويل بالنسبة للبنك، واعتماد السياسات الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة وسياسة التمويل، كما يشرف المجلس على تعريف مخاطر السيولة والائتمان للبنك.

لجنة الأصول والخصوم لبيتك والمجموعة: تتولى اللجنة مهمة الإشراف الفعال على إدارة مخاطر التمويل والسيولة للمجموعة، واعتماد إطار السياسة في المقام الأول، ومتابعة تنفيذه في اجتماعاتها الدورية.

ادارة الخزانة: تنفذ ادارة الخزانة الاستراتيجيات الموضوعة لتخفيف حدة مخاطر السيولة وإدارتها، وتتولى الخزانة أيضاً مراقبة أوضاع السيولة.

إدارة المخاطر: تقوم منهجية وحدة ادارة مخاطر السيولة علي المتابعة مع ادارة الخزانة بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري ونشط ومستقل، مع العلم ان بيتك ملتزم بجميع الحدود الرقابية الخاصة بالسيولة والتي تأخذ في الاعتبار جميع انواع حسابات الودائع.

التدقيق الداخلي: تزود الإدارة مجلس الإدارة والإدارة العليا بعملية تدقيق مستقلة بشأن ضوابط مخاطر السيولة على مستوى البنك.

المنهجيات والإجراءات

في إطار ادارة مخاطر السيولة اعتمد البنك سياسات مخاطر السيولة بما يتضمن الادارة التشغيلية لمخاطر السيولة، وسياسة خطة تمويل للطوارئ، وتوزيع المسؤوليات، والتي تمت الموافقة عليها. ويسعى اطار ادارة مخاطر سيولة ببيت التمويل الكويتي لضمان الحصول على سيولة كافية في جميع الاوقات لتلبية المطالب المتوقعة او غير المتوقعة من قبل العملاء وسوق النقد بسعر مقبول لبيت التمويل الكويتي وبما يتوافق مع الشريعة الاسلامية. وتم وضع خطة الطوارئ لتمكين بيت التمويل الكويتي من ادارة السيولة في حالات ظهور ازمات السيولة.

كما جاء في المبادئ التوجيهية لبازل III وفي إشارة إلى أفضل الممارسات في إدارة ومراقبة مخاطر سيولة البنك، اعتمد بيت التمويل الكويتي نسب السيولة لبازل III، وهي معيار تغطية السيولة (LCR)، ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR). يتم قياس هذه النسب بشكل دوري وعلى مستوى بيت التمويل الكويتي الكويت والمجموعة المصرفية ووفقا لتعميم بنك الكويت المركزي والمبادئ التوجيهية لضمان أن بيت التمويل الكويتي في جميع الأوقات لديه مصادر تمويل جيدة وممتثلة للحدود الرقابية لتلك النسب.

يضمن بيت التمويل الكويتي معالجة المخاطر بطريقة ملائمة من خلال استراتيجيات السيولة التالية:

- ضمان الحفاظ على مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن استخدامها (لتغطية حاجات السيولة أو الاقتراض بضمانها) لتوفير النقد حال وجود طلب غير متوقع للنقد من قِبل العملاء
- تنويع مصادر التمويل فيما يتعلق بالمصادر، والمضمون وخصائص إعادة التسعير للتخفيف من مخاطر الإخفاق في الحصول على النقد بأسعار مقبولة في جميع الأوقات
- مراقبة التحركات داخل وخارج الميزانية العمومية بالنسبة للأصول والخصوم لتحديد نقاط الضغط على إدارة السيولة
- تنفيذ سيناريوهات الضغط لتحديد فترات انخفاض السيولة، وإدماجها في تقييم متطلبات السيولة
- تحديد وتصنيف جميع موارد التمويل المتاحة للبنك ووضع خطة لاستخدامها لضمان توفر السيولة الكافية في جميع الأوقات (خطة طوارئ للتمويل)
- تحديد المسؤولية عن الإجراءات المطلوبة لضمان تطبيق إطار فعّال لإدارة مخاطر السيولة

يعتقد بيت التمويل الكويتي أنه يتمتع بالتمويل الكافي، إلا أنه تحقيقاً لمبدأ الإدارة الحكيمة، قام مجلس الادارة بيت التمويل الكويتي بالموافقة على خطة الطوارئ ليقوم بيت التمويل الكويتي بمراقبة وضعه من حيث السيولة والتمويل في ظل افتراضات متوقعة وافتراضات الضغط ورفع تقارير بهذا الشأن إلى لجنة الأصول والخصوم (لبيتك الكويت والمجموعة) واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بصفة دورية. تتطلب خطة طوارئ التمويل بناء مصادر للتمويل يتم استخدامها في المواقف التي تزداد سوءاً ووضع مسؤوليات واضحة للمديرين التنفيذيين المخولين بإدارة السيولة في ظل هذه الخطة. كما أن رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السيولة بسبب ارتفاع تكاليف التمويل تدخل ضمن متطلبات رأس مال الركن الثاني لبيت التمويل الكويتي.

د. المخاطر التشغيلية

مصادر المخاطر

بيت التمويل الكويتي معرض للخسائر بسبب عدم ملائمة أو إخفاق العمليات الداخلية والعاملين والنظم أو بسبب الأحداث الخارجية بما يتضمن المخاطر القانونية. وبناءً على ذلك يمكن تقسيم المخاطر التشغيلية على النحو التالي:

المخاطر التشغيلية: مخاطر التعرض للخسائر الناشئة عن إدارة التنفيذ والتسليم والعمليات وتلف الأصول المادية والمخالفة للوائح ممارسات التوظيف وسلامة مكان العمل والمنتجات أو ممارسات العمل

المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام: المخاطر المتعلقة بالتعرض للخسائر نتيجة المخالفات للقوانين أو القواعد أو اللوائح أو السياسات أو الإجراءات أو الالتزامات التعاقدية أو المعايير الأخلاقية أو الممارسات التي يشوبها الغموض

المخاطر التقنية: المخاطر المتعلقة بتوقف العمل أو تعطل الأنظمة مثل توقف المرافق وتعطل البرامج والأجهزة

مخاطر الاحتيال: المخاطر المتعلقة بالتعرض للخسائر نتيجة الاحتيال الداخلي مثل احتيال الموظفين والاحتيال الخارجي مثل السرقة والتزوير من طرف خارجي

إطار الحوكمه والهيكل التنظيمي

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية بصفة رئيسية على عاتق جميع الموظفين وإدارات الأعمال. ويتولى مدير كل إدارة مسؤولية الحفاظ على الإشراف على المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية وتغطية جميع العمليات التي يتحمل هؤلاء المديرون مسؤوليتها.

وتوضح النقاط التالية الجهات الأخرى داخل البنك التي تتولى مسؤولية حوكمة المخاطر التشغيلية:

مجلس الادارة / لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة: تتحمل اللجنة المسؤولية الأساسية عن ضمان الإدارة الفعالة على المخاطر التشغيلية، كما تعمل على تحديد نزعة المخاطر للبنك واعتماد السياسات الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر: تتولى إدارة المخاطر التشغيلية في الهيكل التنظيمي للمخاطر – بصفة رئيسية – مساعدة الإدارة في تنفيذ مسؤوليتها للإشراف على المخاطر التشغيلية داخل إداراتها التابعة، كما تتولى مسؤولية الحفاظ على إطار إدارة المخاطر التشغيلية ومتابعة مستوى الخسائر التشغيلية وفعالية بيئة الرقابة، وتتولى أيضاً مسؤولية إعداد التقارير بشأن المخاطر التشغيلية.

التدقيق الداخلي: تزود الإدارة مجلس الإدارة والإدارة العليا بعملية تدقيق مستقلة بشأن ضوابط المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.

المنهجيات والإجراءات

يتمثل الهدف من إطار إدارة المخاطر التشغيلية لبيت التمويل الكويتي في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة من ناحية التكاليف ضمن مستويات المخاطر التشغيلية المستهدفة وبالتوافق مع نزعة المخاطر المعتمدة.

يعمل بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على تطبيق عملية التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر التي تتضمن تحديد أهداف وحدات الأعمال والمخاطر الرئيسية ذات الصلة وربط الانشطة الرقابية بالمخاطر وتحديد المسؤولين عن الانشطة الرقابية وتقييم فعالية الضوابط والمخاطر المتبقية. ولقد تم الانتهاء من تطبيق عمليات التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر لوحدات العمل الهامة وفقا لخطة عمل المخاطر التشغيلية.

كما حدد البنك عدداً من أهم مؤشرات المخاطر التشغيلية والتي يتم حالياً قياسها ومراقبتها لغرض أنشطة الأعمال الرئيسية.

كما يقوم البنك بانتظام بتجميع بيانات أحداث المخاطر من وحدات الأعمال والإدارات التشغيلية من خلال نظام إدارة بيانات الخسائر التشغيلية وعملية حصر بيانات سير الأعمال.وفي إطار إدارة استمرارية الأعمال، أنشأ البنك لجنة لمراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال. وقد تم وضع واعتماد تحليل التأثير الكامل على الأعمال. وقد اعتمد بيتك أسلوب المؤشر الأساسي لقياس رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية ضمن الركن الأول. كما قام البنك ضمن الركن الثاني بإعداد نموذج محاكاة للخسائر المتوقعة من خلال 7 أحداث مختلفة للخسائر التشغيلية وهي الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي والموظفين والسلامة والعملاء وممارسات المنتج والأضرار التي تلحق بالأصول المادية وفشل الأنظمة وإدارة التنفيذ. ويتم تغطية المخاطر المتبقية الناتجة عن المخاطر التشغيلية بمتطلبات رأس المال المقدرة كجزء من محاكاة مونت كارلو التي أجريت ضمن الركن الثاني لاختبار مخففات المخاطر التشغيلية. كما يقوم البنك بحساب رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر القانونية ضمن الركن الثاني.

هـ – مخاطر معدل العائد

تنشأ مخاطر معدل العائد من احتمال تأثير التغيرات في معدلات العائد على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة

للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدل العائد حيث إن البنك يعمل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية. ولكن التغيرات في

معدل العائد قد تؤثر على القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع

وتقوم ادارة المخاطر بمتابعة وقياس تقلبات معدل العائد وتطبقه بسيناريوهات مختلفة حادة مع الاخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر على معدلات العائد وتأثيرها على اسعار العقود مثل:

- سعر خصم البنك المركزي.
- النشاط الاقتصادي (نمو / ركود).
- المرحلة الحالية للدورة الاقتصادية.
- معدل توزيعات الربح المقدمة من البنوك الاسلامية المنافسة.

خامساً: المعلومات المتعلقة بحسابات الاستثمار

يوفر "بيتك" العديد من حسابات التوفير الاستثمارية بهدف تشجيع العملاء على الادخار وتوفير الأموال للاستفادة منها عند الحاجة مع الاستفادة من أرباح المبالغ المدخرة ، ولذلك نجد أن «بيتك» يوفر هذه الحسابات لشرائح عمرية مختلفة ومواصفات عديدة سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية، ومن هذه الحسابات (حساب التوفير الاستثماري بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية – حساب الرابح – حساب بيتي الاستثماري للأطفال– حساب تحت الطلب بمبدأ الوكالة للشركات).

ويمكن فتح جميع حسابات التوفير الاستثماري للأفراد والمؤسسات والقصر، وذلك حسب الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع هذه الحسابات. أما حسابات تحت الطلب فهي مخصصة فقط للشركات والجهات الاعتبارية (لجان – اتحادات – إلخ..)

علماً بأن جميع الحسابات يتم استثمارها طبقاً لمبدأ "المضاربة الشرعي" و"مبدأ الوكالة الشرعي" وفقاً لشروط عقد الاستثمار ونسب اقتسام الأرباح.

المعلومات المتعلقة بالودائع و الخطط الاستثمارية طويلة الأجل

يوفر "بيتك" العديد من الودائع الاستثمارية للعملاء بهدف توفير أكبر عدد من الأدوات الاستثمارية التي تساعد العميل على الاستثمار وتحقيق أرباح بطريقة آمنة ومستقرة ، ولذلك نجد أن لدى «بيتك» أنواعاً مختلفة من الودائع الاستثمارية سواء من حيث مدة الاستثمار أو من حيث آلية توزيع الأرباح أو من حيث العملة سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية، ومن هذه الودائع الاستثمارية (الوديعة الاستثمارية المستمرة – وديعة الديمة الاستثمارية – وديعة النوير الاستثمارية – وديعة السدرة الاستثمارية – وديعة الكوثر الاستثمارية – الوديعة الاستثمارية الخماسية – الودائع بالعملات الأجنبية)

كما يوفر "بيتك" حسابات الخطط الاستثمارية طويلة الأجل المغطاة بتأمين تكافلي لشرائح عمرية مختلفة ومواصفات عديدة بالدينار الكويتي، ومن هذه الحسابات (حساب الخطة الادخارية لأغراض التعليم العالي للقصّر «جامعتي» / حساب الخطة الادخارية لأغراض التقاعد «ثمار» / حساب الخطة الادخارية لأغراض الزواج «رفاء» / حساب الخطة الادخارية للمشاريع الخاصة «إنجاز»/ حساب الخطة الادخارية لحالات الرعاية الطبية الخاصة «شفاء»).

ويمكن فتح هذه الأنواع من الودائع و حسابات الخطط الاستثمارية طويلة الأجل لكل من الأفراد على أن يكون السن القانوني للعميل هو 21 عاما، ويسمح للولي الشرعي أو الوصي بموجب حكم من المحكمة فتح وديعة باسم القاصر، كما يمكن فتح تلك الودائع لجميع أنواع الشركات والجهات الاعتبارية (لجان – اتحادات – مؤسسات إلخ..)

وتأتي أهمية الودائع الاستثمارية من كونها توفّر استقراراً أكبر لعمليات المصارف (البنوك)، إذ بإمكان «بيتك» استثمار الودائع الاستثمارية في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير. أما التكييف الشرعي للودائع الاستثمارية فينقسم ما بين عقود المضاربة وعقود الوكالة بالاستثمار.

حساب الذهب:

حرصاً من "بيتك" على تنوع المنتجات ومواكبة التغييرات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من اقبال عالمي على شراء وبيع سبائك الذهب، تم إطلاق حساب الذهب حيث يمكن العملاء من شراء وبيع الذهب والسحب والايداع (في حال رغبته بذلك)، من خلال حسابات مصرفية مع الاحتفاظ بالذهب المملوك للعميل بصفة أمانة لدى "بيتك". كما يمكن لعملاء بيتك المشتركين في خدمة KFH online الاستفادة من خدمات "حساب الذهب" من حيث (فتح الحساب – شراء ذهب – بيع ذهب – طلب كشف حساب) من خلال موقع "بيتك" الالكتروني او من خلال تطبيق "بيتك" للأجهزة المحمولة.

سادساً: الضوابط الشرعية

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتبع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية سياسات وإجراءات رقابية للتأكد من مدى التزام جميع قطاعات وإدارات بيتك بقراراتها؛ ولها في سبيل تحقيق ذلك ما يلي:

1. إقرار برامج التدريب الشرعية للعاملين بالبنك على المستويين الأساسي والمتقدم بالتنسيق مع قطاع التدريب والتطوير بإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة في «بيتك»

2. التحقق من التزام قطاعات وإدارات "بيتك" بعرض جميع الأنشطة على الهيئة الشرعية وذلك من خلال مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والسياسات والإجراءات والهياكل التمويلية؛ وذلك بقصد التأكد من خلوها من المحظورات الشرعية.

3. الاطلاع على تقارير التدقيق الشرعي الدورية والنهائية على قطاعات وإدارات "بيتك" المرفوعة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة؛ وذلك لضمان التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. التأكد من أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر محرمة أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.

5. يتم احتساب الوعاء الزكوي بعد موافقة البنك المركزي على الميزانية العامة لبيت التمويل الكويتي.

6. الجمعية العامة هي التي تقوم بتحديد مكافأة أعضاء الهيئة الشرعية.

تقرير مراقبي
الحسابات والبيانات

المالية المجمعة

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) وشركاته التابعة
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2018

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق *الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للتمويل الإسلامي للعملاء
إن تحقق خسائر الائتمان للتمويل الإسلامي للعملاء ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي حول تصنيف التسهيلات التمويلية والمخصص المتعلق بها ("تعليمات بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية في الإيضاحين 2.6 و10 حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

إن تحقق خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذيها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند التحقق المبدئي والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لاحقاً في تاريخ التقارير المالية لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن تحقق المخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يستند إلى القواعد التي يحددها بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم تحققه إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالتسهيل التمويلي.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

خسائر الائتمان للتمويل الإسلامي للعملاء (تتمة)

نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بذلك من عدم التأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحله مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها، عندما يتم المطالبة بذلك، وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصص المترتب على ذلك.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية مع الأخذ في الحسبان انخفاض القيمة إذا ما توفر مؤشر إلى ذلك. إن الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة يعتبر جوهريًا بالنسبة لأعمال التدقيق التي قمنا بها نظراً لحصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والقيمة المدرجة بالدفاتر لهذه الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. إضافة إلى ذلك، تستخدم الإدارة أحكام وتقديرات لتحديد انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وبالتالي نعتبر ذلك من أمور التدقيق الرئيسية.

قمنا بتنفيذ إجراءات لفهم الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتحديد العوامل المؤدية لانخفاض القيمة مثل التغيرات العكسية الجوهرية في البيئة التكنولوجية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها الشركة المستثمر فيها أو التغيرات الهيكلية في قطاع الأعمال الذي تعمل فيه الشركة المستثمر فيها أو التغيرات في البيئة السياسية أو القانونية، بما يؤثر على أنشطة الشركة المستثمر فيها والتغيرات في مركزها المالي. تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بتنفيذها، من بين أمور أخرى، تقييم مدى تناسب القيم المستردة التي تم تحديدها من قبل الإدارة وطرق التقييم المستخدمة. كما قمنا، بالنسبة لتقييم انخفاض القيمة، بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية التي استخدمتها الإدارة في تحديد قيمة الإستخدام.

قمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة في الإيضاحين 13 و14 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

اختبار انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة
إن تقييم الإدارة لانخفاض قيمة العقارات يعتبر جوهرياً بالنسبة لأعمال التدقيق التي قمنا بها نظراً لأن هذه العملية تعتبر معقدة وتتطلب وضع أحكام. إضافة إلى ذلك، تزداد مخاطر انخفاض القيمة نظراً لتراجع توقعات السوق في مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة. وبالتالي نعتبر ذلك من أمور التدقيق الرئيسية.

لقد قمنا باختيار عينات مع الأخذ في الاعتبار منهجية أساليب التقييم ومدى ملائمة هذه الأساليب والمدخلات المستخدمة في تقييم العقارات. إضافة إلى ذلك، قمنا بالاستعانة بمتخصصين داخليين لدينا لمراجعة تقييم عينة من العقارات الموجودة خارج الكويت. وكجزء من إجراءات التدقيق المذكورة، قمنا بتقييم مدى دقة المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل الإيجارات وإجمالي عائد المضاعفات والأسواق المماثلة ومعدلات الخصم. كما قمنا بمراجعة تقييم المجموعة حول ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة العقارات الدولية.

إن الافصاحات المتعلقة بالعقارات الاستثمارية مبينة في الإيضاح 15 حول البيانات المالية المجمعة.

تقييم مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود مبادلات العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية")
لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة إسلامية جوهرية ويتم تحديد قيمتها من خلال تطبيق أساليب تقييم تتضمن غالبًا ممارسة الأحكام واستخدام الافتراضات والتقديرات. ونظرًا لأهمية الأدوات المالية المشتقة الإسلامية وما يرتبط بها من تقديرات واحتمالات، فإن ذلك يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على تحديد وقياس وإدارة الأدوات المالية المشتقة الإسلامية للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها أيضاً تقييم المنهجيات وملائمة أساليب التقييم المستخدمة في تقييم الأدوات المالية المشتقة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، قمنا بالاستعانة بمتخصصين داخليين لدينا لمراجعة تقييم عينة من كل نوع من الأدوات المالية المشتقة الإسلامية. وكجزء من إجراءات التدقيق المذكورة، قمنا بتقييم مدى دقة المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل التدفقات النقدية المتعاقد عليها والمعدلات الخالية من المخاطر والتقلب في معدلات الربح ومعدلات المبادلات ومعدلات الربح الفوري والمعدلات المتضمنة الآجلة والأسعار المعروضة من مقدمي بيانات السوق عن طريق مقارنتها بالبيانات الخارجية. وفي النهاية، نأخذ في الاعتبار مدى اكتمال ودقة الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة الإسلامية لتحديد مدى التوافق مع متطلبات الإفصاحات.

إن الافصاحات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة الإسلامية مبينة في الإيضاح 28 حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018
إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018 (تتمة)
فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ/ 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ/ 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها ، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

10 يناير 2019

الكويت

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018	2017
		ألف دينار كويتي	
الإيرادات			
إيرادات تمويل		**862,055**	740,509
تكاليف تمويل والتوزيعات للمودعين		**(334,786)**	(295,662)
صافي إيرادات التمويل		**527,269**	444,847
إيرادات استثمار	3	**63,319**	106,571
إيرادات أتعاب وعمولات		**86,627**	96,896
صافي ربح العملات الأجنبية		**30,277**	17,325
إيرادات أخرى	4	**38,516**	47,641
إجمالي إيرادات التشغيل		**746,008**	713,280
المصروفات			
تكاليف موظفين		**(177,569)**	(187,523)
مصروفات عمومية وإدارية		**(81,487)**	(82,824)
استهلاك واطفاء		**(33,404)**	(34,671)
إجمالي مصروفات التشغيل		**(292,460)**	(305,018)
صافي ايرادات التشغيل		**453,548**	408,262
المخصصات وانخفاض القيمة	5	**(162,510)**	(163,411)
ربح (خسارة) السنة من العمليات الموقوفة	18	**410**	(228)
الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة		**291,448**	244,623
الضرائب	6	**(26,982)**	(29,590)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة	24	**(942)**	(878)
ربح السنة		**263,524**	214,155
الخاص بـ:			
مساهمي البنك		**227,411**	184,155
الحصص غير المسيطرة		**36,113**	30,000
		263,524	214,155
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك	7	**36.36 فلس**	29.46 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
ربح السنة	**263,524**	214,155
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:		
خسائر إعادة التقييم من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(4,790)**	-
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:		
صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة	**(21,385)**	-
معاد إدراجه في بيان الدخل المجمع	**6,021**	-
صافي الخسائر من استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(15,364)**	-
موجودات مالية متاحة للبيع:		
صافي التغيير في القيمة العادلة	-	12,667
صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع	-	(17,946)
	-	(5,279)
حصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة ومشاريع مشتركة	**(597)**	270
فروق تحويل عملات أجنبية من ترجمة عمليات أجنبية	**(122,546)**	(37,782)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	**(143,297)**	(42,791)
إجمالي الإيرادات الشاملة	**120,227**	171,364
الخاصة بـ:		
مساهمي البنك	**133,487**	155,405
الحصص غير المسيطرة	**(13,260)**	15,959
	120,227	171,364

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2018

	ايضاحات	2018	2017
		ألف دينار كويتي	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	8	**1,381,170**	1,262,456
مرابحات قصيرة الأجل	9	**3,248,450**	2,925,329
مدينو تمويل	10	**9,385,474**	9,216,475
استثمار في صكوك	11	**1,563,361**	1,428,655
عقارات للمتاجرة		**147,639**	161,137
استثمارات	12	**284,883**	304,293
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	13,14	**499,179**	463,797
عقارات استثمارية	15	**489,609**	554,321
موجودات أخرى	16	**544,416**	464,558
موجودات غير ملموسة وشهرة	17	**31,180**	38,659
عقارات ومعدات		**194,917**	214,001
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	18	**-**	324,300
مجموع الموجودات		**17,770,278**	17,357,981
المطلوبات			
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		**2,689,079**	2,239,923
دائنو صكوك		**498,588**	518,078
حسابات المودعين	20	**11,780,310**	11,596,733
مطلوبات أخرى	21	**728,131**	699,236
مطلوبات متعلقة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	18	**-**	187,889
إجمالي المطلوبات		**15,696,108**	15,241,859
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال	23	**634,226**	576,569
علاوة إصدار أسهم	22	**720,333**	720,333
أسهم منحة مقترح إصدارها	24	**63,423**	57,657
أسهم خزينة	23	**(44,452)**	(45,063)
احتياطيات	22	**395,278**	466,101
		1,768,808	1,775,597
أرباح نقدية مقترح توزيعها	24	**125,097**	96,645
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**1,893,905**	1,872,242
الحصص غير المسيطرة		**180,265**	243,880
إجمالي حقوق الملكية		**2,074,170**	2,116,122
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**17,770,278**	17,357,981

حمد عبد المحسن المرزوق
[رئيس مجلس الإدارة]

مازن سعد الناهض
[الرئيس التنفيذي للمجموعة]

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي

	الخاصة بمساهمي البنك								الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم منحة مقترح إصدارها	أسهم خزينة	احتياطيات (إيضاح 22)	الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي		
الرصيد في 1 يناير 2018	576,569	720,333	57,657	(45,063)	466,101	1,775,597	96,645	1,872,242	243,880	2,116,122
تعديل انتقالي من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 (إيضاح 26)	-	-	-	-	(3,282)	(3,282)	-	(3,282)	(961)	(4,243)
الرصيد المعاد ادراجه في 1 يناير 2018	576,569	720,333	57,657	(45,063)	462,819	1,772,315	96,645	1,868,960	242,919	2,111,879
ربح السنة	-	-	-	-	227,411	227,411	-	227,411	36,113	263,524
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	-	(93,924)	(93,924)	-	(93,924)	(49,373)	(143,297)
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	-	-	-	-	133,487	133,487	-	133,487	(13,260)	120,227
إصدار أسهم منحة (إيضاح 24)	57,657	-	(57,657)	-	-	-	-	-	-	-
زكاة مدفوعة	-	-	-	-	(12,578)	(12,578)	-	(12,578)	-	(12,578)
المدفوعات بالأسهم (إيضاح 25)	-	-	-	-	490	490	-	490	-	490
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	(96,645)	(96,645)	-	(96,645)
توزيعات أرباح: (إيضاح 24)										
أسهم منحة مقترح إصدارها	-	-	63,423	-	(63,423)	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-	-	(125,097)	(125,097)	125,097	-	-	-
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	-	-	611	211	822	-	822	-	822
وقف تجميع شركة تابعة (إيضاح 18)	-	-	-	-	(341)	(341)	-	(341)	(43,972)	(44,313)
بيع شركة تابعة (إيضاح 18)	-	-	-	-	(290)	(290)	-	(290)	(955)	(1,245)
توزيعات أرباح مدفوعة للحصص الغير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,554)	(1,554)
صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,913)	(2,913)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	634,226	720,333	63,423	(44,452)	395,278	1,768,808	125,097	1,893,905	180,265	2,074,170

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي

	الخاصة بمساهمي البنك								الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم منحة مقترح إصدارها	أسهم خزينة	احتياطيات (إيضاح 22)	الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي		
الرصيد كما في 1 يناير 2017	524,154	720,333	52,415	(48,824)	474,652	1,722,730	87,755	1,810,485	228,340	2,038,825
ربح السنة	-	-	-	-	184,155	184,155	-	184,155	30,000	214,155
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	-	(28,750)	(28,750)	-	(28,750)	(14,041)	(42,791)
إجمالي الإيرادات الشاملة	-	-	-	-	155,405	155,405	-	155,405	15,959	171,364
إصدار أسهم منحة	52,415	-	(52,415)	-	-	-	-	-	-	-
زكاة مدفوعة	-	-	-	-	(9,682)	(9,682)	-	(9,682)	-	(9,682)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	(87,755)	(87,755)	-	(87,755)
توزيعات أرباح: (إيضاح 24)										
أسهم منحة مقترح إصدارها	-	-	57,657	-	(57,657)	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-	-	(96,645)	(96,645)	96,645	-	-	-
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	-	-	3,761	1	3,762	-	3,762	-	3,762
بيع شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,434)	(1,434)
التغير في حصة الملكية بدون فقدان السيطرة	-	-	-	-	27	27	-	27	4,440	4,467
صافي التغيرات الأخرى في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,425)	(3,425)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	576,569	720,333	57,657	(45,063)	466,101	1,775,597	96,645	1,872,242	243,880	2,116,122

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقديـة المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	ايضاحات	2018	2017
		ألف دينار كويتي	
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**263,524**	214,155
تعديلات لمطابقة الربح بصافي التدفقات النقدية:			
استهلاك وإطفاء		**33,404**	34,671
المخصصات وانخفاض القيمة		**162,510**	163,411
إيرادات توزيعات أرباح	3	**(4,695)**	(5,345)
ربح بيع استثمارات	3	**(4,209)**	(47,159)
ربح بيع استثمارات عقارية	3	**(13,963)**	(12,809)
حصة في نتائج استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	3	**(28,192)**	(13,203)
خسائر (إيرادات) استثمار أخرى	3	**2,306**	(13,727)
		410,685	319,994
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
(الزيادة) النقص في موجودات التشغيل:			
مدينو تمويل ومرابحات قصيرة الأجل		**(501,547)**	(1,463,612)
عقارات للمتاجرة		**13,489**	10,799
موجودات أخرى		**(25,875)**	98,920
ودائع قانونية لدى بنوك مركزية		**239,587**	(151,592)
الزيادة (النقص) في مطلوبات التشغيل:			
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		**318,592**	(319,030)
حسابات المودعين		**183,577**	1,139,678
مطلوبات أخرى		**(27,183)**	(2,621)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**611,325**	(367,464)
أنشطة الاستثمار			
استثمارات، بالصافي		**(127,441)**	(290,795)
شراء عقارات استثمارية		**(2,915)**	(7,811)
المحصل من بيع عقارات استثمارية		**27,833**	19,542
شراء عقارات ومعدات		**(46,561)**	(37,825)
المحصل من بيع عقارات ومعدات		**6,042**	1,814
موجودات غير ملموسة، بالصافي		**(6,336)**	(4,859)
شراء استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة		**(304)**	(770)
المحصل من بيع استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة		**3,857**	31,406
المحصل من بيع شركات تابعة		**34,133**	10,068
توزيعات أرباح مستلمة		**13,711**	15,148
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(97,981)**	(264,082)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		**(96,645)**	(87,755)
زكاة مدفوعة		**(12,578)**	(9,682)
صافي الحركة في أسهم خزينة		**822**	3,762
توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة		**(1,554)**	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		**(109,955)**	(93,675)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		**403,389**	(725,221)
النقد والنقد المعادل كما في 1 يناير		**1,366,890**	2,092,111
النقد والنقد المعادل كما في 31 ديسمبر	8	**1,770,279**	1,366,890

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

1 معلومات حول المجموعة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك في 10 يناير 2019. إن الجمعية العمومية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تتكون المجموعة من بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة المجمعة (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة") كما هي مبينة في إيضاح 19.1. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى بنك الكويت المركزي. ويقوم بصورة رئيسية بتقديم كافة الأنشطة المصرفية الإسلامية لحسابه ولحساب أطراف أخرى، بما في ذلك تمويل وشراء وبيع الاستثمارات والإجارة وتنفيذ المشاريع الإنشائية لحسابه وأنشطة تجارية أخرى دون ممارسة الربا. إن عنوان المركز الرئيسي المسجل للبنك هو شارع عبد الله المبارك، المرقاب، الكويت.

تتم جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، طبقاً لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ و التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و تطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الاخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ورأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومخزون المعادن الثمينة ومبادلات العملات ومبادلات معدلات الربح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يرد خلاف ذلك.

2.2 عرض البيانات المالية

تقوم المجموعة بعرض بيان المركز المالي المجمع بحسب ترتيب السيولة.

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، والمعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات من عقود مع العملاء.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية"
قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 في تاريخ التطبيق الابتدائي اعتبارا من 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات التمويلية وفقاً لما ورد في الايضاح 2.1 أعلاه. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يتضمن المعيار الجديد تغييرات أساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية.

لم تقم المجموعة بإعادة إدراج المعلومات المقارنة لسنة 2017 طبقا لما هو مسموح في الأحكام الانتقالية للمعيار. وبالتالي، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018. تم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018 وتم الإفصاح عنها بالإيضاح 26.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" (تتمة)
فيما يلي ملخص التغييرات الاساسية في السياسات المحاسبية للمجموعة الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية
يتطلب المعيار الجديد تقييم كافة الموجودات المالية - باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات - استنادا إلى الجمع بين نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات. تم استبدال فئات قياس الأدوات المالية ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بما يلي:

- أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة؛
- أدوات الدين المالية المقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل عند عدم التحقق؛
- أدوات حقوق الملكية المقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل عند عدم التحقق، بالإضافة إلى
- الموجودات المالية المقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

كما يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للشركات بمواصلة تصنيف الأدوات المؤهلة للقياس وفقا للتكلفة المطفأة أو وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى – على نحو غير قابل للإلغاء – كأدوات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان هذا التصنيف من شأنه الإلغاء أو الحد من عدم تماثل أنماط القياس أو التحقق بصورة جوهرية. ويجوز تصنيف أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة – على نحو غير قابل للإلغاء – كأدوات مقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع.

لم يطرأ أي تغير على طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية بصورة كبيرة عنها ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39، باستثناء معاملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من خسائر الائتمان لدى المنشأة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة كمطلوبات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سيتم عرض هذه الحركات ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أية إعادة تصنيف لاحقة إلى بيان الدخل، إلا إذا طرأ عدم تطابق محاسبي في الأرباح أو الخسائر.

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، لا يتم أبداً فصل المشتقات المتضمنة في العقود إذا كان العقد الرئيسي يمثل أصلاً مالياً يندرج ضمن نطاق المعيار. بدلاً من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية المختلطة ككل لغرض التصنيف. تم عرض السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الإيضاح 2.6.

تم الإفصاح عن تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بالإيضاح 26.

انخفاض قيمة الموجودات المالية:
يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود والاستثمارات في الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ولا ينطبق على الاستثمارات المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. وطبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق مقارنة بما هو طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاستحداث. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. يتم مطالبة المجموعة أيضاً باحتساب مخصص لخسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقا للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية بقيمة خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

تم عرض السياسات المحاسبية للمجموعة والمتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية ضمن الإيضاح 2.6. وتم الإفصاح عن الأثر الكمي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018 ضمن الإيضاح 26.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" (تتمة)

محاسبة التغطية:
يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التغطية العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا للأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التغطية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، يتوافر قدر أكبر من المرونة بالنسبة لأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التغطية لاسيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تغطية وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التغطية. إضافة إلى ذلك، تم تحديث اختبار الفعالية واستبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". كما أن إجراء تقييم فعالية التغطية بأثر رجعي لم يعد مطلوبا.

اختارت المجموعة تطبيق متطلبات محاسبة التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9. وحيث إن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لا يغير المبادئ العامة حول كيفية محاسبة المنشأة عن عمليات التغطية الفعالة، لن يكون لتطبيق متطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء"
تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يعرض المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً شاملاً موحداً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حاليا في كافة المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل البضائع أو تقديم الخدمات للعميل.

إن تطبيق المجموعة للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لم يكن له أي تأثير مادي على هذه البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 لم يكن لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه القائمة من المعايير والتفسيرات الصادرة هي تلك التي تتوقع المجموعة بصورة معقولة ان يتم تطبيقها في المستقبل. وتنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016 ويسري فعليا للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4- تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15- عقود التأجير التشغيلي- الحوافز، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27- تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد التأجير. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن كافة العقود ضمن نموذج موازنة فردي مماثل للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17.

يتضمن المعيار إعفاءين للمستأجرين - عقود التأجير لموجودات "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الحواسب الشخصية) وعقود التأجير قصيرة الأجل (أي العقود التي تمتد لفترة 12 شهر أو أقل). وفي تاريخ بداية عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام لمدفوعات عقد التأجير (أي التزام عقد التأجير) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل الأساسي خلال مدة عقد التأجير (أي الأصل المرتبط بحق الاستخدام). ينبغي على المستأجرين القيام بشكل منفصل بتسجيل مصروف التمويل على التزام عقد التأجير ومصروف الاستهلاك للأصل المرتبط بحق الاستخدام.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (تتمة)
كما يجب على المستأجرين أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الايجار، أو التغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتج من التغير في المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد تلك المدفوعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الاصل المرتبط بحق الاستخدام.

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17، حيث يستمر المؤجرون في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 كما يميز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي والتمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن أغلب عقود التأجير في نطاق المعيار بطريقة مماثلة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي التي يتم المحاسبة عنها حالياً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 "عقود التأجير". حيث يقوم المستأجرون بتسجيل الأصل "المرتبط بحق الاستخدام" والالتزام المالي المقابل في بيان المركز المالي. وسيتم إطفاء الأصل على مدار مدة الإيجار وقياس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة. تظل محاسبة المؤجر كما هي إلى حد كبير كما في معيار المحاسبة الدولي 17.

كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين والمؤجرين عرض المزيد من الإفصاحات بما يتجاوز متطلبات معيار المحاسبة الدولي 17.

الانتقال إلى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16
تخطط المجموعة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بواسطة طريقة التطبيق المعدل بأثر رجعي. وبموجب هذه الطريقة، لن يعاد إدراج المعلومات المقارنة. وسوف تختار المجموعة تطبيق المعيار على العقود التي تم تحديدها سابقاً كعقود تأجير ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4. وبالتالي، لن تطبق المجموعة المعيار على العقود التي لم يتم تحديدها سابقاً كعقود تشتمل على تأجير ينطبق عليه معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4.

ستختار المجموعة الاستفادة من الإعفاءات التي يقدمها المعيار على عقود التأجير التي تنتهي بموجبها مدة التأجير خلال 12 شهراً كما في تاريخ التطبيق المبدئي، وعقود التأجير المتعلقة بأصل منخفض القيمة. لدى المجموعة عقود تأجير لبعض المعدات المكتبية (أي الحواسب الشخصية وماكينات الطباعة والتصوير الفوتوغرافي) والتي تعتبر منخفضة القيمة.

خلال السنة، أجرت المجموعة تقييماً تفصيلياً لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16. استناداً إلى هذا التقييم المفصل للتأثير، من المتوقع أن يزيد العقار والمعدات (حق الاستخدام) والمطلوبات الأخرى للمجموعة بمبلغ 33,744 ألف دينار كويتي.

2.5 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة كلاً من البيانات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة وشركاتها التابعة كما في ذلك التاريخ أو تاريخ بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة ويتم تعديلها، متى لزم ذلك، لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية ما بين الشركات بما في ذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.5 أساس التجميع (تتمة)

أ. الشركات التابعة
الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للمجموعة سيطرة عليها. وتتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لها حقوق في، العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها متى تشير الحقائق والظروف إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. راجع (إيضاح 19) لمعرفة قائمة الشركات التابعة الرئيسية وأعمالها الرئيسية وحصة ملكية المجموعة فيها.

ب. الحصص غير المسيطرة
إن الحصة في حقوق ملكية الشركات التابعة غير الخاصة بالمجموعة يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع كحصص غير مسيطرة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بالتناسب مع الحصة في المبالغ المحققة لصافي الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت تتجاوز حصة ملكية الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة. يتم معاملة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مالكي حقوق المجموعة. يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة دون فقد السيطرة كمعاملة حقوق ملكية.

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الاعمال والشهرة
يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. وتتضمن تحقق الموجودات المحددة (بما في ذلك الموجودات غير الملموسة غير المسجلة سابقًا) والمطلوبات (بما في ذلك المطلوبات المحتملة ولكن باستثناء مطلوبات إعادة الهيكلة المستقبلية) المحددة للأعمال التي تم حيازتها وفقًا للقيمة العادلة. ويتحقق أي فائض لتكلفة الحيازة عن القيم العادلة لصافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها كشهرة. وفي حالة إذا كانت تكلفة الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها، يتم تسجيل الخصم على الحيازة مباشرة في بيان الدخل المجمع في سنة الحيازة.

عقب التحقق المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصًا أية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. تتم مراجعة الشهرة لتحديد أي انخفاض في قيمتها سنويًا أو بصورة أكثر تكرارًا في حالة وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى احتمالية انخفاض القيمة المدرجة بالدفاتر. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة التي تم حيازتها في دمج الأعمال من تاريخ الحيازة إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد والتي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بغض النظر عما إذا كان يتم تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات. تمثل كل وحدة يتم إليها توزيع الشهرة أقل مستوى ضمن المجموعة والذي يتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية والذي لا يزيد عن قطاع التشغيل طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل.

عندما يتم توزيع الشهرة على وحدة إنتاج النقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزء من العملية بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

عند بيع الشركات التابعة، يسجل الفرق بين سعر البيع وصافي الموجودات زائدًا فروق التحويل المتراكمة ذات الصلة وتغطية التدفقات النقدية والشهرة في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
إن الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً وليس سيطرة.

المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. والسيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقديًا للسيطرة على أحد الترتيبات والتي تتحقق فقط عندما تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الأهمية اتفاقًا جماعيًا للأطراف التي تتشارك السيطرة. وتكون الاعتبارات المستخدمة في تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

يتم تسجيل الاستثمار في أي شركة زميلة أو مشروع مشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقاً بطريقة حقوق الملكية المحاسبية. ويتم تسجيل حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الحيازة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في بيان الدخل المجمع، كما أن حصة المجموعة من تغيرات ما بعد الحيازة في الإيرادات الشاملة الأخرى تقيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تعديل التغيرات المتراكمة فيما بعد الحيازة مقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار.

تُجري المجموعة تقديرًا في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. فإذا ما توفر ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركة الزميلة والمشروع المشترك وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع. عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمته العادلة. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس أو السيطرة المشتركة وإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع. ويتم إدراج الأرباح او الخسائر في بيان الدخل المجمع.

تحويل العملات الأجنبية
تعرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية وعملة العرض للمجموعة. تقوم كل شركة في المجموعة بتحديد العملة الرئيسية لها، كما يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام العملة الرئيسية.

المعاملات والأرصدة
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر الصرف السائد للعملة الرئيسية بتاريخ المعاملة.

ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج كافة الفروق ضمن صافي الربح/الخسارة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الفورية كما في تاريخ التحقق.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. تتم معاملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تحويل البنود غير النقدية بما يتفق مع تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للبند.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية (تتمة)

شركات المجموعة
عند التجميع، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل لهذه الشركات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف. تتحقق فروق أسعار تحويل الصرف ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع أو تصفية أو سداد رأس مال أو التنازل عن كل أو جزء من شركة تابعة أجنبية، يتحقق بند الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك الشركة التابعة الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة الشركة التابعة الأجنبية وأي تعديلات وفقًا للقيمة العادلة على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة كموجودات ومطلوبات للشركة التابعة الأجنبية ويتم تحويلها وفقًا لسعر الصرف الفوري في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

تحقق الإيرادات
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1) تمثل إيرادات التمويل الإيرادات من عمليات المرابحة والاستصناع والموجودات المؤجرة واستثمارات الوكالة ويتم تحديدها باستخدام طريقة الربح الفعلي. إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.
2) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عندما تقوم المجموعة باستيفاء التزام الأداء من خلال تقديم الخدمات المطلوبة الى العملاء. في بداية العقد، تحدد المجموعة ما إذا كانت تستوفي التزام الأداء على مدى فترة زمنية معينة أو في وقت معين. تسجل إيرادات الاتعاب المكتسبة من الخدمات المقدمة على مدى فترة زمنية معينة على مدى فترة تقديم الخدمة. كما تسجل الاتعاب والعمولات الناتجة من تقديم خدمات معاملات في فترة زمنية معينة عند إتمام المعاملة ذات الصلة.
3) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.
4) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.
5) تتحقق الإيرادات من عقود التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت وفقاً لعقد التأجير.
6) تتضمن الأرباح من الاستثمارات العقارية الربح من بيع وتحويل وتوزيع العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة وتتحقق أرباح العقارات عند تحويل المخاطر الهامة والعائدات إلى المشتري بما في ذلك الوفاء بكافة شروط العقد.

عقود التأجير
إن تحديد ما إذا كان ترتيب ما يتمثل في أو يشتمل على عقد تأجير يعتمد على جوهر الترتيب في تاريخ البدء ويتطلب تقييمًا لما إذا كان الوفاء بالترتيب يعتمد على استخدام أصل محدد أو مجموعة موجودات محددة أم ينقل الترتيب الحق في استخدام ذلك الأصل.

المجموعة كمستأجر
يتم رسملة عقود التأجير التمويلي التي تنتقل بموجب ترتيباتها كافة المخاطر والمنافع الهامة لملكية البند المستأجر إلى المجموعة عند بداية عقد التأجير وفقاً للقيمة العادلة للأصل المؤجر، أو وفقاً للقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير أيهما أقل. يتم توزيع مدفوعات التأجير بشكل نسبي بين مصروفات التمويل وخفض مطلوبات التأجير بغرض التوصل إلى معدل ثابت من الربح على الرصيد المتبقي من المطلوبات. تحمل مصروفات التمويل في بيان الدخل المجمع. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة التي تم رسملتها على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل. ويتم إدراج مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروفات في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدى عقد التأجير.

المجموعة كمؤجر
موجودات مؤجرة
يمثل هذا البند صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءًا كبيرًا من الأعمار الاقتصادية لتلك الموجودات. إن عقود التأجير تمنح المستأجرين خيار شراء الموجودات المؤجرة بسعر يعادل أو من المتوقع أن يعادل أو يقل عن القيمة العادلة لتلك الموجودات في الوقت الذي يتم فيه ممارسة هذا الخيار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود التأجير (تتمة)

المجموعة كمؤجر (تتمة)
عقود تأجير تشغيلي
يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تشغيلي عندما يحتفظ المؤجر بكافة المخاطر والمزايا الهامة المتعلقة بملكية الأصل.

تدرج الموجودات المؤجرة بمبالغ تعادل صافي الاستثمار القائم في عقود التأجير.

عقارات للمتاجرة
تقاس العقارات للمتاجرة مبدئياً بالتكلفة، لاحقاً بعد التحقق المبدئي، فإن العقارات للمتاجرة تدرج بالتكلفة أو بصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل، وتحدد لكل عقار على حدة.

عقارات استثمارية
تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. لاحقاً بعد التحقق المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه.

يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. للتحويل من عقار استثماري إلى عقارات ومعدات فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة المدرجة بالدفاتر في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار والمعدات ضمن فئة عقارات استثمارية تقوم المجموعة بالمحاسبة لهذا العقار وفقاً للسياسة المتبعة للعقار والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري موجود بغرض بيعه، يتم تحويل العقار الاستثماري إلى عقارات للمتاجرة بالقيمة المدرجة بالدفاتر.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 20-25 سنة لكافة العقارات المؤجرة فيما عدا الأرض غير المشغولة التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

عقارات قيد الإنشاء
يتم تصنيف العقارات قيد الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية وتدرج بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. إن التكاليف هي المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرةً بإنشاء الأصل.

مخزون المعادن الثمينة
يتكون مخزون المعادن الثمينة بصورة رئيسية من الذهب ويدرج بالقيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع.

الأدوات المالية
تاريخ التحقق
يتم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

التصنيف عند القياس المبدئي للأدوات المالية
يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم إضافة إو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ. يتم قياس المدينين التجاريين وفقاً لسعر المعاملة. وعندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند التحقق المبدئي عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن أرباح أو خسائر على مدار اليوم الواحد كما هو مبين أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الربح أو الخسارة على مدار يوم واحد
عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلا ويدرج فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم عدم التحقق لتلك الأداة.

فئات قياس الموجودات والمطلوبات المالية
اعتبارا من 1 يناير 2018، تقوم المجموعة بتصنيف كافة موجوداتها المالية استنادا الى نموذج الاعمال المستخدم لإدارة الموجودات، والشروط التعاقدية للموجودات بين الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

قبل 1 يناير 2018، قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كمديني تمويل (التكلفة المطفأة) وموجودات مالية متاحة للبيع، وراسمال مشترك بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، او كمشتقات – وفقاً للتصنيف الملائم.

يتم قياس المطلوبات المالية بخلاف التزامات التمويلات والضمانات المالية وفقاً للتكلفة المطفأة أو وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة وتكون في صورة أدوات مشتقة أو عند تطبيق تصنيف القيمة العادلة.

تقييم نموذج الاعمال
تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف المجموعة يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وتقاس وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ورفع التقارير عنها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وبالأخص كيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (على سبيل المثال أن تستند المكافأة إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).
- كما أن معدل التكرار وقيمة وتوقيت المبيعات المتوقع تعتبر من العوامل المهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تسجيل التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط (اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط)
عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطا بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط ("اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فقط").

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط (اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط) (تتمة)

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب تمويل أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط، تقوم المجموعة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب تمويل أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والعائد عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتبارا من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات نادرة ولم يقع أي منها خلال السنة.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل المجمع عند عدم التحقق
- أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع عدم إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل المجمع عند عدم التحقق
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يتم قياس الأصل المالي وفقا للتكلفة المطفأة في حالة استيفائه كلا الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقق مدفوعات لأصل المبلغ والعائد فقط.

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية والمرابحات قصيرة الأجل ومديني التمويل كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

يتم لاحقا قياس أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة وفقا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي المعدل بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. وتسجل إيرادات الربح وارباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. كما تسجل أي أرباح او خسائر عند الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى

يتم قياس أداة الدين المالية وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالإداة ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقق مدفوعات لأصل المبلغ والعائد فقط.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقا للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تسجيل إيرادات الارباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الدخل المجمع. ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة تغطية فعالة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بينما يتم عرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى يتم استبعاد أو إعادة تصنيف الأصل. وعند استبعاد الأصل، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 *الأدوات المالية: العرض* ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقا قياس الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالقيمة العادلة. وتسجل التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المحققة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد ولا يتم تحققها في بيان الدخل المجمع. كما تسجل إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكلٍ واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار. وفي هذه الحالة يتم تحققها في الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إلى تقييم انخفاض القيمة.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر إذا تم شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقق الأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقا للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقا للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الأرباح وتوزيعات الأرباح في بيان الدخل المجمع طبقا لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

يتضمن هذا التصنيف بعض الصكوك المستدامة والأسهم والمشتقات غير المصنفة كأدوات تغطية في علاقة تغطية فعالة.
قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

1. النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، والارصدة لدة البنوك والمؤسسات المالية وعقود المرابحة قصيرة الاجل، والنقد في الطريق وتحويل الودائع المستحقة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العقد. يدرج النقد والنقد المعادل بالتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي.

2. عقود المرابحة قصيرة الاجل

إن عقود المرابحة قصيرة الاجل هي موجودات مالية يتم استحداثها من قبل المجموعة وتمثل معاملات مرابحة البضاعة مع البنوك والمؤسسات المالية مرتفعة الجودة الائتمانية والتي تستحق خلال سنة واحدة من تاريخ المركز المالي. وتدرج هذه العقود بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (تتمة)

3. مدينو التمويل

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط، وتتكون بصورة رئيسية من مديني المرابحة والاستصناع والوكالة والموجودات المؤجرة. تدرج مدينو التمويل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي.

المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإخطار المشتري بالسعر الذي سوف تتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. إن المرابحة هي أصل مالي تقوم المجموعة باستحداثه.

الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع بين مالك عقد ومقاول، حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع أو اقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات، وبيعه إلى مالك العقد مقابل سعر محدد وبطريقة سداد متفق عليهما سواء كان ذلك بالدفع مقدماً أو بالأقساط أو بتأجيل الدفع إلى موعد محدد في المستقبل.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى وكيل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا الوكيل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم العميل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

الموجودات المستأجرة – المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي متى يتم بموجب ترتيبات اتفاقية التأجير انتقال المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى المستأجر. ويتم تصنيف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. ويتم إدراج الموجودات المستأجرة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي.

مدينون تجاريون

إن الأرصدة التجارية المدينة هي تلك المتعلقة بشكل أساسي بالشركات التابعة في أعمال خلاف التمويل وتدرج بالمبالغ المستحقة، بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة وتدرج بالتكلفة المطفأة.

4. الاستثمارات

تتكون الاستثمارات المالية للمجموعة من الاستثمار في الصكوك والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات الأخرى. يتم تصنيف الصكوك وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استنادا إلى نموذج الأعمال الذي يتم إدارة هذه الأوراق المالية من خلاله. وتصنف إدارة المجموعة الاستثمار في الصكوك كأدوات دين وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم إدراج الاستثمارات في الأسهم بصفة عامة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء هذه الاستثمارات المحددة التي اختارت المجموعة تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. كما يتم إدراج الاستثمارات الأخرى وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

5. رأس مال مشترك مدرج وفقًا للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

لا يتم المحاسبة عن بعض الاستثمارات في المشاريع المشتركة المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شريحة رأس المال المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، حيث اختار البنك قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، باستخدام الإعفاء الوارد بمعيار المحاسبة الدولي 28: استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة.

يتم إدراج رأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي المجمع وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل صافي التغيرات في القيمة العادلة كأرباح (خسائر) غير محققة في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (تتمة)

6. الموجودات المالية المتاحة للبيع- السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في أسهم وأوراق الدين المالية (أي الاستثمار في الصكوك). إن الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة مباشرة في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى وتؤخذ إلى احتياطي الموجودات المالية المتاحة للبيع. عند بيع الاستثمار، تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقًا ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل المجمع. ويتم تسجيل الربح المكتسب أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات أرباح باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي والتي تأخذ في اعتبارها أي خصم/علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من عائد الأداة. تتحقق توزيعات الأرباح المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع. تسجل الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة تلك الاستثمارات في بيان الدخل المجمع ضمن "خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية" ويتم استبعادها من الاحتياطي المتاح للبيع.

المطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس مطلوباتها المالية كما يلي:

1. المستحق الى البنوك وحسابات الودائع

تقاس بالتكلفة المطفأة.

2. الدائنون التجاريون

تتعلق الأرصدة التجارية الدائنة بصورة رئيسية بالشركات غير المصرفية التابعة للمجموعة. وتسجل المطلوبات بالمبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل بضاعة سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة او لم تصدر.

3. مصروفات مستحقة

تسجل المطلوبات للمبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل الخدمات المستلمة سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة او لم تصدر.

4. الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، تمنح المجموعة ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وحوالات مقبولة. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية كالتزام بالقيمة العادلة، ويتم تعديله مقابل تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الضمان. لاحقا للتحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل. واعتبارا من 1 يناير 2018، يتم قياس التزام المجموعة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

إن التزامات التمويلات غير المسحوبة وخطابات الاعتماد هي التزامات يجب على المجموعة خلال مدتها تقديم تمويل بشروط محددة مسبقا الى العميل. بنفس الطريقة المتبعة لعقود الضمان المالي، ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39، يتم احتساب مخصص في حالة وجود عقد واحد معرض للمخاطر، واعتبارا من 1 يناير 2018 يتم احتسابها مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

لا يتم تحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده أيهما أقل.

لا يتم تحقق الالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام المالي الحالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

عدم التحقق نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تعمل المجموعة على عدم تحقق الأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرية إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كعدم تحقق للأرباح أو الخسائر في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف التمويلات المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم يعتبر التمويل الجديد منخفض ائتمانياً كأصل مشترى أو مستحدث.

عند تقييم إمكانية عدم تحقق أرصدة مديني التمويل أو تحققها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص الأسهم
- تغير الطرف المقابل
- في حالة وقوع مثل هذا التعديل، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط.

إذا لم يؤد هذا التعديل إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهرية، فإن هذا التعديل لا يؤدي إلى عدم التحقق. واستنادا إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة وفقا لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانونًا بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

1. المشتقات غير المصنفة كعمليات تغطية:

تسجل أدوات مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة ("الأدوات") مبدئياً في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة) وتقاس لاحقاً بقيمتها العادلة. تتضمن القيمة العادلة لهذه الأدوات الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لربط الأدوات بسعر السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع. تسجل هذه الأدوات كموجودات مالية عندما تكون القيمة العالة موجبة وكمطلوبات مالية عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تؤخذ أي أرباح او خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات مباشرةً إلى بيان الدخل المجمع.

2. المشتقات المصنفة كعمليات تغطية:

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف عمليات التغطية كما يلي:

- عمليات تغطية القيمة العادلة حيث يتم التغطية من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة أو التزام تام غير محقق.
- عمليات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.
- عمليات تغطية صافي الاستثمار في عمليات اجنبية.

عند بداية علاقة تغطية، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التغطية التي تهدف المجموعة تطبيق محاسبة التغطية عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التغطية.

قبل 1 يناير 2018، يتضمن التوثيق تحديد أداة التغطية والبند أو المعاملة الذي يتم التغطية له وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها وأسلوب المجموعة في تقييم فعالية التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية من حيث مقاصة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للبند الذي يتم التغطية له أو التدفقات النقدية الخاصة بالمخاطر التي يتم التغطية لها. من المتوقع أن تكون معاملات التغطية هذه ذات فاعلية عالية من حيث مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها على أساس مستمر للتأكد من ارتفاع معدل فعاليتها على مدار فترات البيانات المالية المجمعة التي تشهد معاملات التغطية.

اعتبارا من 1 يناير 2018، يشمل التوثيق تحديد أداة التغطية وبند التغطية أو المعاملة وطبيعة المخاطر التي يتم التغطية منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التغطية لمتطلبات فعالية التغطية من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التغطية وكيفية تحديد نسبة التغطية). تتأهل علاقة التغطية لمحاسبة التغطية عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التغطية وأداة التغطية
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية
- تكون نسبة التغطية المرتبطة بعلاقة التغطية مماثلة لتلك الناتجة من نوعية بند التغطية والذي تقوم المجموعة بالتغطية منه فعلياً وقدر أداة التغطية التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتغطية من بند التغطية.

تتم المحاسبة عن عمليات التغطية التي تستوفي كافة معايير التأهل لمحاسبة التغطية على النحو التالي:

عمليات تغطية القيمة العادلة:

تسجل الأرباح أو الخسائر لأداة التغطية في بيان الدخل المجمع، في حين تؤدي الأرباح أو الخسائر للبند المغطي الى تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر للبند المغطى - متى كان ذلك مناسباً- وتسجل في بيان الدخل المجمع.

عمليات تغطية التدفقات النقدية:

يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التغطية ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع بينما يتم تحقق أي جزء غير فعال مباشرةً في بيان الدخل المجمع. ويتم تعديل احتياطي تغطية التدفقات النقدية بالأرباح او الخسائر المتراكمة لأداة التغطية أو التغير المتراكمة في القيمة العادلة لبند التغطية أيهما أقل.

يتم تحويل المبالغ المسجلة كإيرادات شاملة أخرى إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر معاملة التغطية على بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية (تتمة)

2. المشتقات المصنفة كعمليات تغطية: (تتمة)

عمليات تغطية التدفقات النقدية: (تتمة)

عندما تنتهي صلاحية أداة التغطية أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التغطية، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة سابقًا في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع في ذلك الوقت ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التغطية المتوقعة في بيان الدخل المجمع. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع مباشرةً إلى بيان الدخل المجمع.

تغطية صافي الاستثمار:

إن عمليات تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية بما في ذلك تغطية بند نقدي والتي تمت المحاسبة عنها كجزء من صافي الاستثمار يتم المحاسبة عنها بطريقة مماثلة لعمليات تغطية التدفقات النقدية. تسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة التغطية التي تتعلق بالجزء الفعال من التغطية كإيرادات شاملة أخرى بينما تسجل أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. عند استبعاد العملية الأجنبية، يتم تحويل القيمة المتراكمة لأي أرباح أو خسائر مسجلة في حقوق الملكية إلي بيان الدخل المجمع.

3. المبادلات وعقود معدلات الأرباح المتضمنة:

يتم فصل المبادلات وأدوات معدلات الأرباح المتضمنة (العقود الآجلة) عن العقد الرئيسي إذا كانت السمات والمخاطر الاقتصادية للعقود الآجلة لا تتعلق بشكل وثيق بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الرئيسي، أو يكون هناك أداة منفصلة لها نفس الشروط، والتي تستوفي تعريف المشتقات.

تتم معاملة المبادلات وعقود معدلات الأرباح المتضمنة كأدوات منفصلة وتسجل وفقاً للقيمة العادلة إذا كانت تستوفي التعريف أعلاه ولم تكن السمات والمخاطر الاقتصادية للعقود الآجلة تتعلق بشكل وثيق بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الرئيسي، وألا يكون العقد الرئيسي نفسه محتفظ به للمتاجرة أو يتم تصنيفه وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تم إدراج المبادلات وعقود معدلات الربح المتضمنة المنفصلة عن العقد الرئيسي وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

اعتباراً من 1 يناير 2018 ومع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، تقوم المجموعة بالمحاسبة بهذه الطريقة عن المبادلات وعقود معدلات الأرباح المتضمنة ضمن المطلوبات المالية والعقود الرئيسية غير المالية. ويتم تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال وتقييم اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والمرابحة قصيرة الأجل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وخطابات اعتماد مستندية وحوالات بنكية مقبولة وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء) (يشار اليها معاً بـ "تسهيلات تمويلية") والاستثمار في الصكوك المقاسة بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك الصادرة من بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي فلم يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. إن الاستثمارات في أسهم لا تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة.

يسجل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من بنك الكويت المركزي (الموضحة في السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 أدناه) أيهما أعلى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة
وضعت المجموعة سياسة لتنظيم إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ التحقق المبدئي عن طريق مراقبة التغير في مخاطر التعثر والذي يطرأ على مدار العمر المتبقي للأداة المالية.

- لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة، ستقوم المجموعة بتقييم مخاطر التعثر التي تطرأ على الأداة المالية على مدار عمرها المتوقع. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي على مدار العمر المتوقع المتبقي للأصل المالي؛ أي الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى المجموعة بموجب العقد و؛
- التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، والمخصومة وفقا لمعدل الربح الفعلي للتمويل.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى منهجية انخفاض القيمة المطبقة كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للتعرض للمخاطر المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي لا تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ التعرض للضمانات المحددة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

باستثناء التمويل الاستهلاكي والمقسط، ينتقل التسهيل الائتماني من المرحلة 2 الى المرحلة 1 بعد فترة 12 شهر من تاريخ انتهاء كافة الظروف التي أدت الى تصنيف الموجودات المالية ضمن المرحلة 2. إن تحويل الموجودات المالية من المرحلة 3 الى المرحلة 2 او المرحلة 1 يخضع لموافقة بنك الكويت المركزي.

بالنسبة للموجودات المالية التي ليس لدى المجموعة أي توقعات معقولة لها حول استرداد المبلغ القائم كلياً أو جزئياً، يتم تخفيض مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل المالي. ويعتبر هذا الأمر عدم تحقق (جزئي) للأصل.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة لالتزامات التمويل غير المسحوبة، تقوم المجموعة بتقدير الجزء المتوقع من التزام التمويل الذي سيتم سحبه على مدار العمر المتوقع. وعندئذ تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى القيمة الحالية للعجز المتوقع في التدفقات النقدية في حالة سحب التمويل. ويتم خصم العجز النقدي المتوقع بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي المتوقع للتمويل.

يقاس التزام المجموعة طبقا لكل ضمان بالمبلغ المسجل مبدئياً ناقصا الإطفاء المتراكم المسجل في بيان الدخل المجمع أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المحتسب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بارشادات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقع سدادها إلى حامل الأداة عن خسائر الائتمان التي يتكبدها. ويتم خصم العجز النقدي بمعدل الربح المعدل بالمخاطر والمرتبط بالانكشاف للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)
بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مراحل الانخفاض في القيمة
تقوم المجموعة باستمرار بمراقبة كافة الموجودات المعرضة لخسائر انخفاض القيمة. ولتحديد ما إذا كانت الأداة او محفظة الأدوات سوف تخضع لخسائر انخفاض القيمة لمدة 12 شهر او على مدى عمر الأداة، تقوم المجموعة بتقييم مدى وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، ومؤشرات التراجع وإجراء تحليل يستند الى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم خسائر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية. تأخذ المجموعة في اعتبارها ارتفاع التعرض لمخاطر الائتمان عندما يوجد تدهور جوهري في تصنيف العميل مقارنة بالتصنيف عند استحداث المعاملة، وإعادة الهيكلة نتيجة لمواجهة صعوبات مالية للعملاء وغيرها من الظروف الموضحة أدناه.

كما تقوم المجموعة بتطبيق طريقة نوعية ثانوية لقياس الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل انتقال العميل/ التسهيل الى قائمة المراقبة، او تعليق الرصيد. وفي بعض الحالات، يجوز أن تأخذ المجموعة أيضا في اعتبارها أن الاحداث الموضحة أدناه (على سبيل المثال وليس الحصر) تمثل مؤشرات على الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان بخلاف التعثر.

- التصنيف الداخلي للعميل الذي يشير الى التعثر او التعثر المحتمل في المستقبل القريب،
- مطالبة العميل بتمويل عاجل من المجموعة،
- يكون للعميل التزامات متأخرة الى جهات دائنة عامة او موظفين،
- انخفاض تصنيف العميل،
- انخفاض مادي في قيمة الضمان الأساسي المتوقع ان يتم استرداد التمويل من خلال بيعه،
- انخفاض مادي في معدل الاسترداد من العميل، او خسارة عملاء رئيسيين او تدهور المركز المالي للعميل،
- مخالفة الاتفاقية دون أن تقوم المجموعة بالتنازل عنه،
- أن يتقدم الملتزم (او أي جهة قانونية تابعة لمجموعة الملتزم) بطلب الإفلاس او الحماية او التصفية،
- تعليق الأسهم او أوراق الدين المتعلقة بالملتزم في السوق الرئيسي نتيجة شائعات او حقائق تتعلق بمواجهته لصعوبات مالية،
- اتخاذ تدابير قانونية ضد العميل من قبل جهات دائنة أخرى،
- وجود دليل واضح على عدم قدرة العميل على سداد المستحقات التمويلية في تاريخ الاستحقاق،
- تصنيف الموجودات المالية ضمن المرحلة 2 في حالة تخفيض التصنيف الائتماني للتسهيل لدرجتين بالنسبة للتصنيف الاستثماري، ودرجة واحدة بالنسبة للتصنيف غير الاستثماري
- تصنيف كافة الموجودات المالية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للانضمام للمرحلة 3.

تتمثل المعايير النوعية المستخدمة في تحديد الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر السداد لها لمدة 30 يوماً ذات ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتنتقل إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشير المعايير الأخرى إلى الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة ذات الانخفاض الائتماني في تلك الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً عند التحقق المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 3.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تحديد مراحل الانخفاض في القيمة (تتمة)
يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية تأخر سداد أي مبالغ لأصل المبلغ أو الأرباح لمدة تزيد عن 90 يوماً أو كانت هناك صعوبات معلومة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل، أو تراجع التصنيف الائتماني أو مخالفة الشروط الأصلية الواردة في العقد أو قدرته على تحسين الأداء عندما تنشأ الصعوبة المالية أو تراجع قيمة الضمان ... الخ. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي او مجمع بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على أساس فردي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة
خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لاحتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر والمخاطر في حالة التعثر.

- إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقا واستمرار إدراجه في المحفظة. تستخدم المجموعة طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية لاحتمالية التعثر في وقت محدد (TTC PD) لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر1% للتسهيلات التمويلية مرتفعة المخاطر الائتمانية (غير الاستثمارية)، ونسبة 0.75% للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية (الاستثمارية) الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة كاستثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة الى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية (مع استبعاد بطاقات الائتمان).

- إن المخاطر في حالة التعثر تتمثل في تقدير المخاطر المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل اخذا في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد او خلاف ذلك، والانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها المجموعة. وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي، تطبق المجموعة معامل تحويل الائتمان بنسبة 100% على التسهيلات النقدية وغير النقدية المستخدمة. بالنسبة للتسهيلات غير المستخدمة، يتم تطبيق معامل تحويل الائتمان بناءا على متطلبات بنك الكويت المركزي بشأن معدل الرفع المالي والصادرة في 21 أكتوبر 2014.

- إن الخسائر الناتجة من التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استنادا الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع جهة التمويل استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم عرض هذه الخسائر عادة كنسبة من المخاطر في حالة التعثر. قد حدد بنك الكويت المركزي قائمة بالكفالات المؤهلة والحد الأدنى من التخفيض المطبق لتحديد الخسائر الناتجة من التعثر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)
قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

إضافة الى ذلك، بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي فإن الحد الأدنى للخسائر الناتجة من التعثر المطبق على التسهيلات التمويلية ذات الأولوية والثانوية غير المكفولة بضمان يمثل 50% و75% على التوالي.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات الدوارة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى 2؛ حيث تأخذ المجموعة في اعتبارها الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لجميع التسهيلات التمويلية لمدة 7 سنوات (باستثناء التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان وتسهيلات الإسكان الشخصي التي يقوم بتنظيمها بنك الكويت المركزي بناءا على الرواتب) ما لم يكون للتسهيلات التمويلية مدة استحقاق تعاقدية غير قابلة للتمديد، وتكون الدفعة النهائية اقل من 50% من اجمالي قيمة التسهيل الممنوح. بالنسبة للتمويل الاستهلاكي من جهة وبطاقات الائتمان وتسهيلات الإسكان الشخصي والتي تخضع لرقابة بنك الكويتي المركزي استناداً إلى الراتب ضمن المرحلة 2، تحدد المجموعة الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لمدة 5 سنوات و15 سنة على التوالي.

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية
تستعين المجموعة بالمعلومات المستقبلية في تقييمها في حال كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ التحقق المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة والمعدلات الصادرة من البنك المركزي، وأسعار النفط، ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية تزيد من درجة الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها
في حالات التعثر، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء تحققها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع
يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع.

الشطب
لم تتغير السياسة المحاسبية للمجموعة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عنها طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39. يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر. وتؤخذ أي استردادات لاحقة إلى مصروفات خسائر الائتمان.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018
تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصلا ماليا أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن قياسه بصورة موثوق منها.

قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات على مواجهة العميل أو مجموعة العملاء لصعوبة مالية كبيرة أو احتمال إشهار إفلاسهم أو ترتيبات مالية أخرى أو تقصير أو تأخر في سداد الأرباح أو الدفعات الأساسية وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاضًا يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالمتأخرات.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة
بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بالتقييم على أساس منفرد في حال كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو على أساس مجمع بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. إذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض في القيمة بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهريًا أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

يتم قياس مبلغ أية خسارة من انخفاض القيمة تم تحديدها بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

يتم تخفيض القيمة المدرجة في الدفاتر للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل الخسارة في بيان الدخل المجمع. يتم شطب مديني التمويل بالإضافة إلى المخصص المتعلق بها في حالة وجود احتمال واقعي لعدم استردادها في المستقبل وتحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى المجموعة. إذا تم في السنة اللاحقة زيادة أو انخفاض مبلغ خسائر انخفاض القيمة المقدرة نتيجة حدث وقع بعد تحقق الانخفاض في القيمة، يتم زيادة أو خفض خسائر انخفاض القيمة المحققة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. وفي حالة استرداد الشطب لاحقًا، يؤخذ الاسترداد إلى المخصص المحمل في بيان الدخل المجمع.

مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان مديني التمويل طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة مديني التمويل متأخرة السداد وتلك متأخرة السداد ومنخفضة القيمة معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات.

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181-365 يوماً	50%
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

بالإضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل التي تنطبق عليها هذه التعليمات (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المقيدة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

موجودات مالية متاحة للبيع واستثمار في صكوك

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن استثمارًا أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يتضمن:

- حدوث انخفاض "كبير" أو "مستمر" في القيمة العادلة للاستثمار بما يقل عن تكلفته و/أو
- معلومات أخرى حول جهة الإصدار والتي تؤثر سلبًا على أداء جهة الإصدار للأسهم. يتم تقييم ما إذا كان الانخفاض "كبيرا" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمراً" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسارة انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع تدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 (تتمة)

مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (تتمة)

موجودات مالية متاحة للبيع استثمار في صكوك (تتمة)
في حالة الاستثمار في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع، يمثل المبلغ المسجل لانخفاض القيمة الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة لذلك الاستثمار والمسجلة سابقاً في بيان الدخل المجمع. في حالة زيادة القيمة العادلة للصكوك في سنة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

عقارات ومعدات
تدرج العقارات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو تدرج كأصل منفصل، متى كان ذلك مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تنتقل إلى المجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا تستهلك الأرض ملك حر ويحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها مخصوما منها قيمتها المتبقية كما يلي:

- مباني 20 سنة
- أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات
- سيارات 3 سنوات

يتم في نهاية كل سنة مالية مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات ويتم تعديلها متى كان ذلك مناسباً.

يتم عدم تحقق العقارات والمعدات عند البيع أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم تحقق الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل) في بيان الدخل المجمع في سنة عدم تحقق الأصل.

موجودات غير ملموسة
لا يتم تحقق الأصل غير الملموس إلا عندما يمكن قياس تكلفته بصورة موثوق منها ويكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة.

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بشكل منفصل عند التحقق المبدئي بالتكلفة. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج للأعمال في قيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التحقق المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة التي يتم إنتاجها داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسملة، وتنعكس المصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي يتم فيها تكبد المصروفات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

موجودات غير ملموسة (تتمة)

يتم احتساب الإطفاء بواسطة طريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة الموجودات غير الملموسة إلى قيمتها التخريدية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• رخصة شركة الوساطة الإسلامية	تم التقييم بأن أعمارها الإنتاجية غير محددة
• تكلفة تطوير برامج	3 – 5 سنوات
• حقوق ترخيص برامج	15 سنة
• حقوق أخرى	3-7 سنوات

يتم تحديد الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة بحيث تكون إما محددة أو غير محددة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية الاقتصادية. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية.

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ولكن يتم اختبارها لغرض تحديد انخفاض القيمة سنوياً إما على أساس فردي أو على مستوى وحدة إنتاج النقد. يتم مراجعة تقييم العمر الإنتاجي غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان تقييم العمر الإنتاجي كغير محدد ما زال مؤيداً وإن لم يكن ذلك فإن التغير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يتم على أساس مستقبلي.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل وتدرج في بيان الدخل المجمع عند عدم تحقق الأصل. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج أخر خسارة من انخفاض القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
تجري المجموعة تقييمًا بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية واردة مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وعندئذ يتم تقييم المبلغ الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات المتداولة علنا أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

تستند المجموعة في حساب انخفاض القيمة إلى موازنات مفصلة وحسابات للتنبؤ والمعدة بشكل منفصل لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الموجودات الفردية إليها. وتغطي هذه الموازنات وحسابات التنبؤ بصورة عامة فترة خمس سنوات. وبالنسبة للفترات الأطول، يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ آخر إدراج لخسارة الانخفاض في القيمة. وهذا العكس محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة المدرجة بالدفاتر التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

يتم اختبار الشهرة سنوياً وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة المدرجة بالدفاتر قد تنخفض قيمتها.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج للنقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها المدرجة بالدفاتر، يتم إدراج خسارة انخفاض في القيمة. إن أي خسائر من انخفاض القيمة متعلقة بالشهرة لا يتم عكسها في فترات مستقبلية.

الضرائب
تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الحالية) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقا للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة. تتحقق الموجودات الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الاعتمادات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد الذي يصبح فيه توفر الأرباح الخاضعة للضريبة محتملًا للاستفادة من تلك الاعتمادات الضريبية. تدرج مطلوبات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة والقوانين المطبقة بتاريخ البيانات المالية.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع ومجموعات الاستبعاد
تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها المدرجة بالدفاتر بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع وفقًا لقيمتها المدرجة بالدفاتر والقيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، أيهما أقل. يعتبر هذا الشرط مستوفيًا فقط عندما يكون هناك احتمالية كبيرة للبيع ويكون الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحة للبيع المباشر بحالتها الحالية. يجب أن تلتزم الإدارة بالبيع الذي من المتوقع أن يعتبر مؤهلاً للتحقق كبيع مكتمل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

يتم استبعاد العمليات الموقوفة من نتائج العمليات المستمرة ويتم عرضها بشكل منفصل كأرباح أو خسائر بعد الضريبة من العمليات الموقوفة في بيان الدخل المجمع.

قياس القيمة العادلة
تعرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، في وجود أو غياب السوق الأكثر فائدة التي يكون للمجموعة حق الوصول إليها في ذلك التاريخ.

متى توفرت الأسعار المعروضة في سوق نشطة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشطة لتلك الأداة.

تعتبر السوق نشطة عندما تتم المعاملات للأصل أو الالتزام بمعدل تكرار وحجم كافي لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر.

عند عدم توفر أسعار معلنة في سوق نشطة، تستخدم المجموعة أساليب تقييم تحقق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة. تتضمن أساليب التقييم المختارة كافة العوامل التي يراعيها المشاركون في السوق عند تسعير المعاملة.

عند توفر سعر شراء وسعر طلب للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس الموجودات بأسعار الشراء والمطلوبات بأسعار الطلب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معروضة في سوق الأوراق المالية عند إقفال الأعمال بتاريخ البيانات المالية المجمعة.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم إجراء تقدير معقول للقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى معاملات تجارية بحتة حديثة أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعفات الربحية أو مضاعفات الربحية المتعلقة بقطاع أعمال ما أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود التي لها شروط وسمات مخاطر مماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة بالاعتبار معوقات السيولة وكذلك التقييم لتحديد أي انخفاض في القيمة.

مبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية وعقود السلع الآجلة
يتم تحديد القيمة العادلة لمبادلات العملات ومبادلات معدلات الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية وعقود السلع الآجلة استناداً إلى تقييمات يتم الحصول عليها من طرف مقابل / أطراف أخرى.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى
بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتقدير الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقائه مبادلة هذه الموجودات بمقابل نقدي على أساس تجاري بحت أو سداد التزام لتسوية الدائنين.

العقارات الاستثمارية
بالنسبة للعقارات الاستثمارية يتم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين عقارات مسجلين لهم خبرة ذات صلة في سوق العقارات.

المستحق من/ إلى عملاء عن أعمال عقود
يمثل المستحق من/ إلى عملاء شركات تابعة متعاقدة عن عقود غير مكتملة التكاليف، والتي تشتمل على المواد المباشرة والعمالة المباشرة وتوزيع ملائم للمصروفات غير المباشرة زائداً الأرباح المتعلقة بها إلى الحد الذي يمكن عنده تقدير الربح بدرجة معقولة من التأكد ناقصاً مخصص لأي مطلوبات محتملة وأية خسائر متكبدة أو متوقعة حتى إتمام العقود وناقصاً أي مبالغ مستلمة أو مستحقة كفواتير إنجاز.

المدفوعات بالأسهم
تطبق المجموعة برنامج شراء أسهم لبعض الموظفين المؤهلين حيث يقوم الموظفون بتقديم الخدمات كمقابل لأدوات حقوق ملكية (معاملات يتم تسويتها بالأسهم) ونقد (معاملات يتم تسويتها نقداً).

معاملات يتم تسويتها بالأسهم
يتم تحديد تكلفة المعاملات التي يتم تسويتها بالأسهم من خلال القيمة العادلة في تاريخ منح الأسهم. وتسجل تلك التكلفة ضمن مصروفات مزايا الموظفين بالإضافة إلى زيادة مقابلة في حقوق الملكية (الاحتياطيات) على مدار فترة تقديم الخدمة ويتم الوفاء بالتزامات الأداء متى كان ذلك ممكناً (فترة الاستحقاق). إن المصروفات المتراكمة المسجلة للمعاملات التي يتم تسويتها بالأسهم في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة حتى تاريخ الاستحقاق تعكس الحد الذي تنتهي عنده فترة الاستحقاق وأفضل تقدير للمجموعة عن عدد أدوات حقوق الملكية التي سيتم استحقاقها في النهاية. تمثل المصروفات أو الأرصدة الدائنة المسجلة في بيان الدخل المجمع الحركة في المصروفات المتراكمة المسجلة خلال السنة.

معاملات يتم تسويتها نقداً
يتم قيد الالتزام عن القيمة العادلة للمعاملات التي يتم تسويتها نقداً. تقاس القيمة العادلة مبدئيا وفي تاريخ كل بيانات مالية مجمعة حتى وبما في ذلك تاريخ التسوية مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة ضمن مصروفات مزايا الموظفين. يتم تسجيل القيمة العادلة كمصروفات على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق مع تسجيل التزام مقابل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تكلفة التمويل
تتعلق تكلفة التمويل مباشرةً بالمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي تتكبد فيها.

مخصصات واحتياطيات أخرى
تسجل المخصصات والاحتياطيات الأخرى عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية إلى خارج المجموعة من أجل سداد الالتزام ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي استرداد.

احتياطيات صيانة
تدرج احتياطيات التكاليف المتعلقة بالصيانة عند تقديم الخدمة. يستند التسجيل المبدئي إلى الخبرة السابقة. ويتم مراجعه التقدير المبدئي للتكاليف المتعلقة بالصيانة سنويا.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً إلى أخر راتب للموظف ومدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

أسهم الخزينة
يتم المحاسبة عن حيازة المجموعة لأسهمها كأسهم خزينة وتدرج بمقابل الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. عند بيع أسهم الخزينة، يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة). يتم تحميل أية خسائر متكبدة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن. لا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم، كما أن إصدار أسهم منحة يزيد من عدد أسهم الخزينة نسبياً ويخفض متوسط التكلفة للسهم الواحد دون أن تؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

موجودات بصفة الأمانة
تقدم المجموعة خدمات الأمانة وخدمات الوكالة الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو الاستثمار نيابةً عن عملاء. لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع. وهي مفصح عنها بشكل منفصل في البيانات المالية المجمعة.

الأحكام
في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإصدار الأحكام التالية بخلاف تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية – السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018
تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط على أصل المبلغ القائم.

التزامات عقود التأجير التشغيلي – المجموعة كمؤجر
أبرمت المجموعة عقود تأجير لعقارات تجارية لمحفظة العقارات الاستثمارية الخاصة بها. وتوصلت المجموعة، استناداً إلى تقييم شروط وأحكام الترتيبات، ومنها أن مدة هذه العقود لا تشكل جزءاً جوهرياً من العمر الاقتصادي للعقار التجاري، إلى أنها تحتفظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية لملكية هذه العقارات وتم المحاسبة عن العقود كعقود تأجير تشغيلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام (تتمة)

تصنيف العقارات
يتعين على الإدارة عند حيازة عقار مطور أو قيد التطوير اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار استثماري أو ممتلكات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن سياق الأعمال الطبيعي أو حال تم اعادة تطويره بغرض بيعه.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تصنف المجموعة العقار كممتلكات ومعدات إذا تم حيازته لاستخدامها الخاص.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع – السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018
تقوم المجموعة بمعاملة استثمارات الموجودات المالية في الأسهم المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم العوامل الأخرى مثل التقلب الطبيعي في أسعار الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات
فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي تنطوي على مخاطر جوهرية بأن تتسبب في تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية:

انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة
تقوم المجموعة على أساس سنوي على الأقل بتحديد ما إذا كانت الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها والقيمة المدرجة بالدفاتر إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة أو شركات المحاصة. إن تقدير القيمة الممكن استردادها يتطلب من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة
تقوم المجموعة بمراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للعقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة لتحديد ما إذا كان يوجد مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر من الانخفاض في القيمة إذا كانت قمتها العادلة أقل من قيمتها المدرجة بالدفاتر. تحدد إدارة المجموعة الأساليب الرئيسية المناسبة والمدخلات المطلوبة لقياس القيمة العادلة باستخدام البيانات المعروضة في السوق، ومتى كان ذلك مناسباً، تستعين المجموعة بمقيمين ذوي سمعة جيدة لإجراء التقييم.

انخفاض قيمة الأدوات المالية – السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018
إن قياس خسائر انخفاض القيمة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 لكافة فئات الأدوات المالية يتطلب إصدار الأحكام وخصوصا فيما يتعلق بتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الازدياد الملحوظ في خسائر الائتمان. ويتم استقاء هذه التقديرات من خلال عدة عوامل والتي يمكن ان تؤدي أي تغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.
تتمثل عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة في مدخلات نماذج معقدة تتضمن عدة افتراضات أساسية حول اختيار مدخلات المتغيرات والعلاقات فيما بينها. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة ما يلي والتي تعتبر كأحكام وتقديرات محاسبية:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

2.6 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

انخفاض قيمة الأدوات المالية – السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018 (تتمة)

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والذي يخصص احتمالات التعثر عن السداد لدرجات التصنيف الفردية
- معايير المجموعة فيما يتعلق بتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتقييم النوعي للمخاطر.
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة بصورة مجمعة.
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر.
- تحديد السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لاستقاء المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة

إن سياسة المجموعة هي مراجعة النماذج الخاصة بها بصورة منتظمة في ضوء الخبرة الفعلية بالخسائر وتعديلها عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة تسهيلات التمويل - السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018
تقوم المجموعة بمراجعة تسهيلات التمويل على أساس ربع سنوي لتقييم مدى ضرورة تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. على وجه الخصوص، يجب على الإدارة اتخاذ أحكام جوهرية لتقدير القيمة والمدة الزمنية للتدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند هذه التقديرات بالضرورة الى الافتراضات حول عدة عوامل من بينها درجات متباينة من الأحكام وعدم التأكد. وقد تختلف النتائج الفعلية نتيجة التغيرات المستقبلية في هذه المخصصات.

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة
يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:
- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- مضاعف الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرا جوهرياً. ويوجد عدد من الاستثمارات التي لا يمكن تحديد هذا التقدير لها بدرجة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

3 إيرادات استثمار

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
ربح من بيع استثمارات عقارية	**13,963**	12,809
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	**14,566**	14,328
إيرادات توزيعات أرباح	**4,695**	5,345
ربح بيع استثمارات	**4,209**	47,159
حصة في نتائج استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (إيضاح 13 وإيضاح 14)	**28,192**	13,203
أخرى	**(2,306)**	13,727
	63,319	106,571

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

4 إيرادات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2018	2017
إيرادات بيع عقارات ومعدات	**8,540**	3,193
إيرادات عقارات للمتاجرة وتطوير عقارات وانشاءات	**3,781**	8,061
إيرادات من صيانة وخدمات واستشارات	**11,491**	12,198
إيرادات تأجير من عقود تأجير تشغيلي	**8,039**	7,647
إيرادات أخرى	**6,665**	16,542
	38,516	47,641

5 المخصصات وانخفاض القيمة

	ألف دينار كويتي	
	2018	2017
خسائر الائتمان المتوقعة لاستثمار في صكوك (إيضاح 11)	**5,662**	-
خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية الأخرى	**8,344**	-
انخفاض قيمة مديني تمويل (إيضاح 10)	**87,835**	90,910
استرداد ديون مشطوبة	**(28,082)**	(22,735)
انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	**-**	16,768
انخفاض قيمة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	1,407
انخفاض قيمة عقارات استثمارية * (إيضاح 15)	**71,117**	15,160
انخفاض قيمة عقارات ومعدات	**1,141**	-
انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة والشهرة (إيضاح 17)	**-**	73
(عكس)انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 10)	**(2,875)**	15,183
انخفاض قيمة عقارات للمتاجرة	**240**	2,581
انخفاض قيمة موجودات أخرى ومخصصات أخرى	**19,128**	44,064
	162,510	163,411

* خلال السنة، تم تسجيل انخفاض بكامل القيمة مقابل بعض الاستثمارات العقارية في دول مجلس التعاون بمبلغ 63,779 ألف دينار كويتي ويرجع ذلك إلى عدم التأكد من القيمة المستردة في ظل التوقعات بالسوق.

6 الضرائب

	ألف دينار كويتي	
	2018	2017
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	**2,210**	1,774
ضريبة دعم العمالة الوطنية	**4,078**	4,008
الزكاة (استناداً إلى قانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006)	**2,223**	1,950
ضرائب متعلقة بشركات تابعة	**18,471**	21,858
	26,982	29,590

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

7 ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة بعد التعديل بأسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة.

ربحية السهم الأساسية والمخففة	***2018***	*2017*
ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	**227,411**	184,155
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	**6,253,871**	6,251,187
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك	**36.36 فلس**	29.46 فلس

ربحية السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة:	***2018***	*2017*
ربح السنة من العمليات المستمرة الخاصة بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	**222,825**	185,234
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	**6,253,871**	6,251,187
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك من العمليات المستمرة	**35.63 فلس**	29.63 فلس

إن برنامج مدفوعات الأسهم للموظفين ليس له تأثير مخفف على ربحية السهم.

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة لسنة المقارنة لكي تعكس أسهم المنحة المصدرة (إيضاح 24).

8 النقد والأرصدة لدى البنوك

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
نقد	**218,746**	258,590
أرصدة لدى بنوك مركزية	**701,407**	591,716
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية - حسابات جارية	**461,017**	412,150
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	**1,381,170**	1,262,456
مرابحات قصيرة الأجل تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	**865,624**	805,930
نقد لدى البنوك خاص بالعمليات الموقوفة (إيضاح 18)	**-**	14,606
ناقصاً: ودائع قانونية لدي البنوك المركزية	**(476,515)**	(716,102)
النقد والنقد المعادل	**1,770,279**	1,366,890

تمثل الودائع القانونية لدى البنوك المركزية الأرصدة التي لا تتوفر للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

9 مرابحات قصيرة الأجل

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك	**1,133,976**	836,525
مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك مركزية	**2,114,474**	2,088,804
	3,248,450	2,925,329

إن القيمة العادلة للمرابحة قصيرة الأجل لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها المدرجة في الدفاتر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

10 مدينو تمويل

يتكون مدينو التمويل بصورة رئيسية من أرصدة المرابحة والوكالة والموجودات المؤجرة والإستصناع وتدرج بالصافي بعد الانخفاض في القيمة، كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2018	2017
مدينو تمويل		
مرابحات ووكالات	**8,973,191**	8,999,840
موجودات مؤجرة	**1,972,101**	1,847,974
استصناع ومدينون آخرون	**89,306**	102,687
	11,034,598	10,950,501
ناقصاً: أرباح مؤجلة ومعلقة	**(1,274,941)**	(1,289,618)
صافي المدينين	**9,759,657**	9,660,883
ناقصاً: انخفاض القيمة	**(374,183)**	(444,408)
	9,385,474	9,216,475

	ألف دينار كويتي					
	محدد		عام		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
الرصيد كما في بداية السنة	**166,713**	228,090	**277,695**	297,676	**444,408**	525,766
المحمل خلال السنة (ايضاح 5)	**78,182**	106,834	**9,653**	(15,924)	**87,835**	90,910
المبالغ المشطوبة وتحويل العملات الأجنبية	**(148,927)**	(168,211)	**(9,133)**	(4,057)	**(158,060)**	(172,268)
الرصيد كما في نهاية السنة	**95,968**	166,713	**278,215**	277,695	**374,183**	444,408

إن المخصصات التي تم ردها خلال السنة والمتعلقة بالتسهيلات غير النقدية تبلغ (2,875) ألف دينار كويتي (2017: مخصص بمبلغ 15,183 ألف دينار كويتي) (ايضاح 5) في حين أن رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 42,260 ألف دينار كويتي (2017: 46,341 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 21).

إن القيمة العادلة لمديني التمويل لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها المدرجة في الدفاتر.

إن إجمالي الحد الأدنى لمديني مدفوعات التأجير المستقبلية هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2018	2017
خلال سنة واحدة	**996,148**	977,436
سنة إلى خمس سنوات	**349,464**	334,850
أكثر من خمس سنوات	**626,489**	535,688
	1,972,101	1,847,974

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

10 مدينو تمويل (تتمة)

التسهيلات التمويلية غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ إجمالي التسهيلات التمويلية النقدية غير المنتظمة 217,758 ألف دينار كويتي (2017: 276,224 ألف دينار كويتي)، قبل انخفاض القيمة والضمانات (بالصافي بعد الأرباح المؤجلة والمعلقة).

تبلغ خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تسهيلات التمويل النقدية وغير النقدية المستخدمة وغير المستخدمة 372,868 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 وهي أقل من إجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المسجل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 416,443 ألف دينار كويتي.

11 استثمار في صكوك

يبين الجدول التالي الجدارة الائتمانية والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى نظام تصنيفات الائتمان الداخلية للمجموعة وتصنيف مرحلة نهاية السنة. تمثل المبالغ المعروضة إجمالي مخصصات انخفاض القيمة.

ألف دينار كويتي

2018	*المرحلة 1 منفصلة*	*المرحلة 2 منفصلة*	*المرحلة 3 منفصلة*	*المجموع*
فئة عالية	**1,366,246**	**-**	**-**	**1,366,246**
فئة قياسية	**204,304**	**-**	**-**	**204,304**
إجمالي القيمة المدرجة بالدفاتر	**1,570,550**	**-**	**-**	**1,570,550**
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**(7,189)**	**-**	**-**	**(7,189)**
صافي القيمة المدرجة بالدفاتر	**1,563,361**	**-**	**-**	**1,563,361**

فيما يلي الحركة في إجمالي القيمة المدرجة بالدفاتر وخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة فيما يتعلق باستثمارات المجموعة في صكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:

ألف دينار كويتي

	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
2018				
إجمالي القيمة المدرجة بالدفاتر				
كما في 1 يناير 2018	**1,418,033**	**-**	**1,308**	**1,419,341**
صافي الحركة خلال السنة	**152,517**	**-**	**(1,308)**	**151,209**
في 31 ديسمبر 2018	**1,570,550**	**-**	**-**	**1,570,550**

ألف دينار كويتي

	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**1,527**	**-**	**1,308**	**2,835**
كما في 1 يناير 2018				
إعادة القياس خلال السنة (إيضاح 5)	**5,662**	**-**	**-**	**5,662**
المبالغ المشطوبة	**-**	**-**	**(1,308)**	**(1,308)**
في 31 ديسمبر 2018	**7,189**	**-**	**-**	**7,189**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

12 استثمارات

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
محافظ مدارة*	**58,082**	70,556
استثمارات في أسهم غير مسعرة	**98,074**	96,966
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**29,932**	39,648
صناديق مشتركة	**65,506**	71,448
استثمارات في أسهم مسعرة	**33,289**	25,675
	284,883	304,293
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**161,906**	-
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**93,045**	-
موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالقيمة العادلة	-	168,143
موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة	-	96,502
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**29,932**	39,648
	284,883	304,293

* تتضمن المحافظ المدارة مبلغ 31,691 ألف دينار كويتي (2017: 55,301 ألف دينار كويتي) يمثل استثمار البنك في عدد 51,953 ألف سهم (2017: 96,008 ألف سهم) من أسهم البنك نيابة عن المودعين، أي ما يعادل 0.82% من إجمالي رأس المال المصدر في 31 ديسمبر 2018 (2017: 1.67%). إن نتائج الأنشطة المتعلقة بالتداول في هذه الأسهم تخص المودعين فقط ولذلك تصنف هذه الأسهم ضمن الاستثمارات.

13 استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		***بلد التسجيل***	***النشاط الرئيسي***	***تاريخ تقرير البيانات المالية***
	2018	*2017*			
مصرف الشارقة الإسلامي	**18**	18	الإمارات العربية المتحدة	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2018
بنك إبدار ش.م.ب.	**35**	40	البحرين	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2018
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع. (ألافكو)	**46**	46	الكويت	خدمات شراء وتمويل الطائرات	30 سبتمبر 2018

يوضح الجدول التالي تلخيص المعلومات المالية للشركات الزميلة للمجموعة على نحو إجمالي حيث إن كافة الشركات الزميلة بشكل منفصل ليست جوهرية:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

13 استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

بيان المركز المالي المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
موجودات	**5,607,341**	4,627,720
مطلوبات	**(4,546,119)**	(3,618,076)
حقوق الملكية	**1,061,222**	1,009,644
القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار	**296,203**	288,598

بيان الدخل المجمع الموجز:

إيرادات	**323,215**	356,354
مصروفات	**(244,429)**	(302,336)
ربح السنة	**78,786**	54,018
حصة المجموعة من ربح السنة	**24,039**	4,795

إن الاستثمارات في شركات زميلة بقيمة مدرجة بالدفاتر تبلغ 242,802 ألف دينار كويتي (2017: 236,492 ألف دينار كويتي) تبلغ قيمتها السوقية 217,607 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 235,197 ألف دينار كويتي) وذلك استناداً إلى الأسعار المعلنة.

إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات الزميلة خلال السنة كانت بمبلغ 7,911 ألف دينار كويتي (2017: 3,288 ألف دينار كويتي).

14 استثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		***بلد التسجيل***	***النشاط الرئيسي***	***تاريخ تقرير البيانات المالية***
	2018	*2017*			
شركة ديار هومز ذ.م.م. (سوق المحرق)	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	31 أكتوبر 2018
شركة الدرة التجارية ذ.م.م.	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	31 أكتوبر 2018
شركة ديار المحرق ذ.م.م.	**52**	52	البحرين	تطوير عقاري	31 أكتوبر 2018

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية الموجزة للمشاريع المشتركة للمجموعة، كما أن كافة المشاريع المشتركة لا تعتبر جوهرية على نحو فردي:

بيان المركز المالي المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
موجودات	**983,997**	863,529
مطلوبات	**(540,048)**	(482,728)
حقوق الملكية	**443,949**	380,801
القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار	**202,976**	175,199

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

14 استثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)

بيان الدخل المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
إيرادات	**41,779**	80,240
مصروفات	**(34,184)**	(63,947)
ربح السنة	**7,595**	16,293
حصة المجموعة من ربح السنة	**4,153**	8,408

بلغت توزيعات الأرباح المستلمة من المشاريع المشتركة خلال السنة الحالية 1,105 ألف دينار كويتي (2017: 2,207 ألف دينار كويتي).

15 عقارات استثمارية

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
كما في 1 يناير	**554,321**	590,801
إضافات	**2,915**	7,811
المحول من / إلى موجودات أخرى وعقارات للمتاجرة	**29,306**	(1,377)
استبعادات	**(18,996)**	(20,821)
الاستهلاك المحمل للسنة	**(6,820)**	(6,933)
انخفاض القيمة (إيضاح 5)	**(71,117)**	(15,160)
كما في 31 ديسمبر	**489,609**	554,321

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
عقارات مطورة	**375,106**	421,854
عقارات قيد الإنشاء	**114,503**	132,467
	489,609	554,321

16 موجودات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
مخزون معادن ثمينة	**38,080**	31,776
مدينون تجاريون، بالصافي	**79,576**	100,013
حسابات مقاصة	**176,027**	102,828
مدينون من بيع استثمار	**34,389**	22,601
ضرائب مؤجلة	**34,005**	24,564
السلف والمدفوعات مقدما	**48,552**	76,222
موجودات أخرى متنوعة	**133,787**	106,554
	544,416	464,558

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

17 موجودات غير ملموسة وشهرة

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
موجودات غير ملموسة	**30,888**	32,010
الشهرة	**292**	6,649
	31,180	38,659

إن الحركة في الموجودات غير الملموسة هي كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
التكلفة		
كما في 1 يناير	**74,499**	71,588
إضافات	**7,248**	6,596
استبعادات	**-**	(2,090)
تحويل عملات أجنبية	**(6,194)**	(1,595)
كما في 31 ديسمبر	**75,553**	74,499
الإطفاء المتراكم		
كما في 1 يناير	**42,489**	39,135
المحمل للسنة	**5,012**	4,290
استبعادات	**-**	(541)
تحويل عملات أجنبية	**(2,836)**	(395)
كما في 31 ديسمبر	**44,665**	42,489
صافي القيمة المدرجة بالدفاتر		
كما في 31 ديسمبر	**30,888**	32,010

تتضمن الموجودات غير الملموسة ترخيص شركة وساطة إسلامية بمبلغ 14,671 ألف دينار كويتي (2017: 671,14 ألف دينار كويتي) وتم احتسابه كموجودات غير ملموسة ذات عمر إنتاجي غير محدد. يتم اختبار القيمة المدرجة بالدفاتر لترخيص شركة الوساطة الإسلامية لتحديد تعرضها للانخفاض في القيمة على أساس سنوي من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد. تم تحديد القيمة الممكن استردادها لهذا الترخيص باستخدام معدل الخصم بنسبة 9.1% (2017: 10.12%) ومعدل النمو النهائي بنسبة 3.0% (2017: 3.3%). ونتيجة لذلك، ترى الإدارة أنه لا توجد مؤشرات على انخفاض في القيمة. تمثل الموجودات غير الملموسة الأخرى بمبلغ 16,217 ألف دينار كويتي (2017: 17,339 ألف دينار كويتي) تكلفة تطوير برامج وحقوق ترخيص برامج وحقوق أخرى ذات أعمار إنتاجية محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى أعمارها الإنتاجية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

18 العمليات الموقوفة

(أ) فقد البنك السيطرة على شركة مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة عارف")، وذلك من خلال فقدان حقوق السيطرة الأساسية كنتيجة للتسوية الأخيرة لجزء من التسهيلات المقدمة سابقاً من قبل البنك لشركة عارف، مما أدى إلى تعرض البنك لانكشاف ائتماني أقل من 50% من اجمالي دائني التمويل لشركة عارف.

في ضوء هذه التطورات، قامت إدارة البنك بإعادة تقييم السيطرة على شركة عارف وانتهت إلى أن البنك لم يعد لديه القدرة على ممارسة مثل هذه السيطرة. وبالتالي، قام البنك بإعادة تصنيف شركة عارف من شركة تابعة مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وأدرج حصة الملكية في شركة عارف كاستثمار في شركة زميلة.

لقد أدى وقف تجميع شركة عارف إلى انخفاض في الموجودات غير المتداولة المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع والمطلوبات المتعلقة مباشرةً بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع والحصص غير المسيطرة المدرجة في بيان المركز المالي المجمع للبنك بمبلغ 308,045 ألف دينار كويتي ومبلغ 185,319 ألف دينار كويتي ومبلغ 43,972 ألف دينار كويتي على التوالي.

(ب)خلال السنة، قامت المجموعة ببيع حصة ملكيتها في شركة التكنولوجيا الحديثة لتعبئة مياه الشرب ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة التكنولوجيا الحديثة")، شركة تابعة غير مباشرة للبنك.

19 شركات تابعة

19.1 تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة

الاسم	*بلد التسجيل*	*النسبة في حقوق الملكية %*		*النشاط الرئيسي*	*تاريخ تقرير البيانات المالية*
		2018	*2017*		
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	**62**	62	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2018
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.	البحرين	**100**	100	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2018
بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد	ماليزيا	**100**	100	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2018
بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)	السعودية	**100**	100	استثمار إسلامي	31 ديسمبر 2018
شركة بيتك كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.9**	99.9	تمويل واستثمارات إسلامية	31 أكتوبر 2018
شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.	جزركايمان	**100**	100	استثمارات إسلامية	31 ديسمبر 2018
شركة بيت التمويل الكويتي العقارية ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.9**	99.9	تطوير وتأجير عقاري	31 أكتوبر 2018
شركة الإنماء العقارية ش.م.ك.ع.	الكويت	**56**	56	عقارات واستثمار ومتاجرة وإدارة عقارات	31 أكتوبر 2018
شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.9**	99.9	استثمارات بنية تحتية وصناعية	31 ديسمبر 2018
شركة بيتك للاستثمار العقاري ش.م.س.	السعودية	**100**	100	تطوير واستثمار عقاري	30 سبتمبر 2018

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

19 شركات تابعة (تتمة)

19.1 تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة (تتمة)

الاسم	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية % 2018	النسبة في حقوق الملكية % 2017	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	**97**	97	صيانة الكمبيوتر والاستشارات وخدمات البرامج	30 سبتمبر 2018
الشركة الخليجية العالمية لتجارة السيارات ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	**99.6**	99.6	تجارة واستيراد وتصدير السيارات المستعملة	30 سبتمبر 2018
شركة إعمار	جزر كايمان	**100**	100	استثمار إسلامي	31 ديسمبر 2018
شركة مستشفى السلام ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	**76**	76	خدمات طبية	30 سبتمبر 2018
صندوق المثنى للمصارف الإسلامية والخليجية	الكويت	**92**	91	الاستثمار في أسهم إسلامية	30 سبتمبر 2018
صندوق مؤشر المثنى الإسلامي	الكويت	**20**	30	الاستثمار في أسهم إسلامية	30 سبتمبر 2018
شركة تركابيتال القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	البحرين	**51**	51	عقارات وتأجير سيارات وتأمين	30 سبتمبر 2018

حصة الملكية الفعلية هي بنسبة 100% (2017: 100%).

19.2 شركات تابعة جوهرية مملوكة جزئياً

فيما يلي المعلومات المالية لشركات تابعة لها حصص غير مسيطرة جوهرية:

نسبة حصص الملكية المملوكة للحصص غير المسيطرة:

	بلد التأسيس والتشغيل	نسبة الحصص غير المسيطرة 2018	نسبة الحصص غير المسيطرة 2017
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	**38%**	38%

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة لهذه الشركة التابعة. تستند هذه المعلومات إلى المبالغ قبل الاستبعادات والتعديلات فيما بين شركات المجموعة.

بيان الدخل المجمع الموجز للسنة المنتهية في:

	ألف دينار كويتي 2018	ألف دينار كويتي 2017
الإيرادات	**427,068**	373,898
المصروفات	**(322,082)**	(315,552)
ربح السنة	**104,986**	58,346
الخاص بالحصص غير المسيطرة	**39,643**	22,031

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

19 شركات تابعة (تتمة)

بيان المركز المالي المجمع الموجز كما في:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
إجمالي الموجودات	**4,302,308**	4,520,545
إجمالي المطلوبات	**(3,932,558)**	(4,139,073)
إجمالي حقوق الملكية	**369,750**	381,472
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**139,618**	144,044

بيان التدفقات النقدية المجمع الموجز للسنة المنتهية في:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
التشغيل	**216,532**	(32,561)
الاستثمار	**780**	(72,793)
التمويل	**(116,707)**	4,520
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل	**100,605**	(100,834)

20 حسابات المودعين

أ - تتضمن حسابات المودعين في البنك ما يلي:

1 - ودائع غير استثمارية وتأخذ حكم الحسابات الجارية: لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة، حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى البنك، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - ودائع استثمارية: إن الودائع الاستثمارية ذات فترات استحقاق محددة وفقاً لبنود العقد وتجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر المودعين البنك كتابةً بالرغبة في عدم التجديد. إن حسابات التوفير الاستثمارية مستمرة لفترة غير محددة.

في جميع الحالات، تُمنح الودائع الاستثمارية نسبة الربح التي يحددها مجلس إدارة البنك، أو تتحمل نصيباً من الخسارة بناءً على نتائج السنة المالية.

ب- إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف عن قيمتها المدرجة بالدفاتر.

21 مطلوبات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
دائنون تجاريون	**163,521**	162,336
مصروفات مستحقة	**147,679**	147,059
شيكات مقبولة السداد	**60,218**	48,613
مستحق إلى عملاء عن أعمال عقود	**35,811**	29,877
احتياطي مصروفات صيانة واحتياطي آخر	**77,156**	96,052
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**73,478**	71,905
تأمينات مستردة	**6,309**	8,097
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 10)	**42,260**	46,341
مطلوبات أخرى متنوعة	**121,699**	88,956
	728,131	699,236

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

22 الاحتياطيات

ألف دينار كويتي

	الخاصة بمساهمي البنك							
	احتياطي قانوني	*احتياطي اختياري*	*أرباح محتفظ بها*	*احتياطي أسهم خزينة*	*احتياطي القيمة العادلة*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*احتياطيات أخرى*	**المجموع**
الرصيد في 1 يناير 2018	**274,841**	**274,841**	**88,716**	**6,736**	**19,151**	**(163,822)**	**(34,362)**	**466,101**
تعديل انتقالي من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 (إيضاح 26)	**-**	**-**	**8,208**	**-**	**(11,490)**	**-**	**-**	**(3,282)**
الرصيد المعاد ادراجه في 1 يناير 2018	**274,841**	**274,841**	**96,924**	**6,736**	**7,661**	**(163,822)**	**(34,362)**	**462,819**
ربح السنة	**-**	**-**	**227,411**	**-**	**-**	**-**	**-**	**227,411**
خسائر شاملة أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**(20,084)**	**(73,840)**	**-**	**(93,924)**
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	**-**	**-**	**227,411**	**-**	**(20,084)**	**(73,840)**	**-**	**133,487**
زكاة مدفوعة	**-**	**-**	**(12,578)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(12,578)**
المحول إلى الاحتياطيات	**23,686**	**23,686**	**(47,372)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 24)	**-**	**-**	**(63,423)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(63,423)**
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 24)	**-**	**-**	**(125,097)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(125,097)**
المدفوعات بالأسهم (إيضاح 25)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**490**	**490**
وقف تجميع شركة تابعة (إيضاح 18)	**-**	**-**	**(10,938)**	**-**	**(2,292)**	**(341)**	**13,230**	**(341)**
بيع شركة تابعة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(290)**	**-**	**(290)**
صافي الحركة في أسهم الخزينة	**-**	**-**	**-**	**211**	**-**	**-**	**-**	**211**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**298,527**	**298,527**	**64,927**	**6,947**	**(14,715)**	**(238,293)**	**(20,642)**	**395,278**

22 الاحتياطيات (تتمة)

ألف دينار كويتي

	احتياطي قانوني	*احتياطي اختياري*	*أرباح محتفظ بها*	*احتياطي أسهم خزينة*	*احتياطي القيمة العادلة*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*احتياطيات أخرى*	*المجموع*
الرصيد كما في 1 يناير 2017	255,564	255,564	107,099	6,735	25,728	(141,649)	(34,389)	474,652
ربح السنة	-	-	184,155	-	-	-	-	184,155
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	-	(6,577)	(22,173)	-	(28,750)
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	-	-	184,155	-	(6,577)	(22,173)	-	155,405
زكاة مدفوعة	-	-	(9,682)	-	-	-	-	(9,682)
المحول إلى الاحتياطيات	19,277	19,277	(38,554)	-	-	-	-	-
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 24)	-	-	(57,657)	-	-	-	-	(57,657)
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 24)	-	-	(96,645)	-	-	-	-	(96,645)
التغير في حصة الملكية بدون فقدان السيطرة	-	-	-	-	-	-	27	27
صافي الحركة في أسهم خزينة	-	-	-	1	-	-	-	1
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	274,841	274,841	88,716	6,736	19,151	(163,822)	(34,362)	466,101

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

22 الاحتياطيات (تتمة)

الاحتياطي الاجباري
وفقا لقانون الشركات والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، ينبغي تحويل نسبة 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تتخذ قرار بوقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا لتغطية الخسائر أو دفع توزيعات أرباح بحد اقصى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يكفي فيها الربح لدفع هذه النسبة نتيجة لغياب الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تكفي أرباح السنوات التالية لذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر .

الاحتياطي الاختياري
وفقا لقانون الشركات والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، ينبغي تحويل نسبة 10% بحد اقصى من ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي.

إن الاحتياطي الاختياري متاح للتوزيع على المساهمين بناءً على قرار الجمعية العمومية بالطريقة التي تعود في مصلحة البنك، باستثناء مبلغ 44,452 ألف دينار كويتي (2017: 45,063 ألف دينار كويتي) بما يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة (إيضاح 23).

وافقت الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 16 مارس 2015 على حد رصيد الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري عند نسبة 50% من رأس المال المدفوع وتحويل المبالغ التي تزيد عن نسبة 50% من رأس المال المدفوع من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري إلى الأرباح المحتفظ بها.

إن رصيد علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع.

إن احتياطي تحويل العملات الأجنبية والاحتياطي الآخر خاصة بالمساهمين وأصحاب حسابات الودائع.

23 رأس المال وأسهم الخزينة

وافقت الجمعية العمومية لمساهمي البنك المنعقدة في 19 مارس 2018 على توزيع أسهم منحة بنسبة 10% على الأسهم القائمة بمبلغ 57,657 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (إيضاح 24).

رأس المال

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقداً وأسهم المنحة:		
6,342,262,911 (2017: 5,765,693,556) سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم	**634,226**	576,569

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

	2018	*2017*
عدد الأسهم المصدرة كما في 1 يناير	**5,765,693,556**	5,241,539,597
أسهم منحة مصدرة	**576,569,355**	524,153,959
عدد الأسهم المصدرة 31 ديسمبر	**6,342,262,911**	5,765,693,556

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

23 رأس المال وأسهم الخزينة (تتمة)

أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة.
احتفظت المجموعة بأسهم الخزينة التالية في نهاية السنة:

	2018	*2017*
عدد أسهم الخزينة	**87,436,110**	80,699,163
أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم المصدرة	**1.38%**	1.40%
تكلفة أسهم الخزينة (دينار كويتي)	**44,451,503**	45,062,788
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (دينار كويتي)	**53,336,027**	46,482,718

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع.

لقد تم تجنيب مبلغ 44,452 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 45,063 ألف دينار كويتي) من الاحتياطي الاختياري بما يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة كغير قابل للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

بلغ المتوسط المرجح لسعر السوق لأسهم البنك 587 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 566 فلس للسهم).

24 أرباح نقدية مقترح توزيعها وأسهم منحة ومكافأة مجلس الإدارة

أقترح مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 20% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 17%) وكذلك إصدار أسهم منحة بنسبة 10% (2017: 10%) من رأس المال المدفوع كما يلي:

	2018		*2017*	
	الإجمالي ألف دينار الكويتي		*الإجمالي ألف دينار الكويتي*	
الأرباح النقدية المقترح توزيعها (لكل سهم)	**125,097**	**20 فلس**	96,645	17 فلس
أسهم المنحة المقترح إصدارها (لكل 100 سهم)	**63,423**	**10 سهم**	57,657	10 سهم

يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك واستكمال الإجراءات القانونية. تظهر الأرباح المقترح توزيعها كبند منفصل في حقوق الملكية.

كما اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 942 ألف دينار كويتي (2017: 878 ألف دينار كويتي) (إيضاح 29) وهي ضمن المبلغ المسموح به وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

25 المدفوعات بالأسهم

خلال السنة، تم اعتماد برنامج الحوافز طويل الأجل من قبل مجلس الإدارة وتم التصديق عليه من قبل الجمعة العمومية غير العادية والجمعية العمومية العادية للبنك. وفقاً لبنود برنامج الحوافز طويل الأجل المعتمدة، سوف يعمل هذا البرنامج على أساس تخصيص برنامج شراء الأسهم للموظفين وبرنامج التسوية نقداً سنويا بشكل متجدد حيث يتم إطلاق برامج جديدة للموظفين المؤهلين كل سنة. ويتم منح الأسهم المصدرة والتسوية نقداً وفقاً لكل برنامج عادة في نهاية كل ثلاثة سنوات من تاريخ التخصيص ويخضع ذلك لاستيفاء شروط الأداء المتفق عليها المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

26 تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما يلي.

أ) لم يتم إعادة إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبناءا عليه، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018 وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

ب) تم إجراء التقييمات التالية بناءا على الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي:

- تحديد نموذج الاعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله،
- تصنيف بعض الموجودات المالية كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر،
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى،
- تصنيف بعض الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

يعرض الجدول التالي تأثير هذا التغيير في السياسة المحاسبية على الأرباح المحتفظ بها واحتياطي القيمة العادلة كما في 1 يناير 2018:

	ألف دينار كويتي	
	الأرباح المحتفظ بها *ألف دينار كويتي*	*احتياطي القيمة العادلة* *ألف دينار كويتي*
الرصيد الختامي طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)	**88,716**	**19,151**
التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:		
إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (دين وأسهم) من متاحة للبيع إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**15,883**	**(15,883)**
إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (أسهم) من متاحة للبيع إلى القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**-**	**4,393**
تأثير تعديل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الاستثمار في شركات زميلة	**(4,565)**	**-**
	11,318	**(11,490)**
التأثير على تحقق خسائر الائتمان المتوقعة بخلاف مديني التمويل:		
خسائر الائتمان المتوقعة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للاستثمار في الصكوك المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(1,301)**	**-**
خسائر الائتمان المتوقعة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات الأخرى	**(1,809)**	**-**
	(3,110)	**-**
الرصيد الافتتاحي طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018	**96,924**	**7,661**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

26 تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

أدى تطبيق هذه السياسات إلى إعادة تصنيف وإعادة قياس الاستثمارات في الأسهم والصكوك. يطابق الجدول التالي القيمة المدرجة بالدفاتر طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 بالقيمة المدرجة بالدفاتر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018.

ألف دينار كويتي

معيار المحاسبة الدولي 39	*31 ديسمبر 2017*	المعيار الدولي للتقارير المالية 9	*31 ديسمبر 2017*	*إعادة القياس*	*1 يناير 2018*
حقوق الملكية					
		القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	182,235	-	182,235
موجودات مالية متاحة للبيع	**264,645**	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	82,410	4,393	86,803
		الإجمالي	264,645	4,393	269,038
استثمار في صكوك					
		القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	1,418,033	(1,527)	1,416,506
مصنف كموجودات مالية متاحة للبيع	**1,428,655**	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	10,622	-	10,622
			1,428,655	(1,527)	1,427,128

مخصصات انخفاض القيمة

يطابق الجدول التالي مخصص انخفاض القيمة الختامي طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحي المحدد طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018.

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2017	*إعادة التصنيف*	*إعادة القياس*	*1 يناير 2018*
مخصص انخفاض القيمة من أجل:				
استثمار في صكوك	**1,308**	**-**	**1,527**	**2,835**
موجودات مالية أخرى	**-**	**-**	**1,809**	**1,809**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

27 مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية

في تاريخ التقارير المالية، كانت هناك مطلوبات طارئة والتزامات قائمة تمت ضمن النشاط الطبيعي للأعمال فيما يتعلق بما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
حوالات مقبولة واعتمادات مستنديه	**151,421**	189,520
خطابات ضمان	**1,712,382**	1,897,510
مطلوبات طارئة	**1,863,803**	2,087,030

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
التزامات رأسمالية والتزامات أخرى	**364,280**	408,254

28 معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية)

تدخل المجموعة ضمن السياق الطبيعي للأعمال في معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية) للتخفيف من حدة مخاطر العملات الأجنبية ومعدل الأرباح. تستند مبادلات عملات وعقود السلع الآجلة إلى نظام الوعد بين طرفين لشراء سلعة تتفق مع الشريعة الإسلامية وفقاً لسعر متفق عليه في التاريخ ذي الصلة في المستقبل. إن المعاملة هي وعد مشروط بشراء سلعة من اتفاقية شراء من جانب واحد. يتكون هيكل المقايضة من مقايضة معدل الأرباح ومبادلات العملات. فيما يتعلق بمبادلات معدل الأرباح، تقوم الأطراف المقابلة عادةً بمبادلات مدفوعات الأرباح ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة. بالنسبة لمبادلات العملات، يتم تبديل المدفوعات الثابتة أو المتغيرة بالإضافة إلى القيمة الاسمية بعملات مختلفة.

يتم استخدام مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة لأغراض التغطية.

تمثل عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات معدلات ربح مرتبطة بالتغيرات في قيمة المعادن الثمينة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

28 معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (أدوات مالية مشتقة إسلامية) (تتمة)

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية. إن القيمة الاسمية هي مبلغ الأصل المرتبط بأدوات مبادلات العملات الأجنبية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيمة الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تشير إلى مخاطر الائتمان.

ألف دينار كويتي

	القيمة العادلة الموجبة	*القيمة العادلة السالبة*	*القيمة الأسمية*
31 ديسمبر 2018			
العقود الآجلة	2,568	3,733	336,980
معاملات مبادلات معدل الأرباح	73	3,289	224,633
معاملات مبادلات عملات	895	8,372	792,523
المعادن الثمينة المتضمنة	-	459	132,457
	3,536	**15,853**	**1,486,593**

ألف دينار كويتي

	القيمة العادلة الموجبة	*القيمة العادلة السالبة*	*القيمة الأسمية*
31 ديسمبر 2017			
العقود الآجلة	1,369	1,890	145,037
معاملات مبادلات معدل الأرباح	114	-	12,348
معاملات مبادلات عملات	817	10,786	503,914
المعادن الثمينة المتضمنة	-	121	115,373
	2,300	12,797	776,672

فيما يتعلق بمبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة، فإن القيمة الاسمية تمثل إجمالي التدفقات النقدية. ولكن، يمكن تسوية المبالغ بالصافي. ويبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية:

ألف دينار كويتي

	القيمة الأسمية	*خلال 3 أشهر*	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من 12 شهراً*
31 ديسمبر 2018				
تدفقات نقدية داخلة	**1,486,593**	**631,157**	**407,268**	**448,168**
تدفقات نقدية صادرة	**(1,360,223)**	**(630,044)**	**(339,358)**	**(390,821)**
صافي التدفقات النقدية	**126,370**	**1,113**	**67,910**	**57,347**
31 ديسمبر 2017				
تدفقات نقدية داخلة	776,672	424,970	239,848	111,854
تدفقات نقدية صادرة	(673,730)	(427,349)	(124,712)	(121,669)
صافي التدفقات النقدية	102,942	(2,379)	115,136	(9,815)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

29 معاملات مع أطراف ذات علاقة

هناك أطراف معينة ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس إدارة المجموعة وموظفيها التنفيذيين وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات زميلة ومشاريع مشتركة وشركات يمثلون فيها ملاك رئيسيين) يمثلون مودعين أو عملاء تسهيلات تمويلية للمجموعة، ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة. إن تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك معدل الأرباح والضمانات كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لمعاملات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر.

إن المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	مساهمون رئيسيون	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين	طرف آخر ذي علاقة	المجموع 2018	المجموع 2017
إيرادات تمويل	-	**6,319**	**162**	**240**	**6,721**	5,576
إيرادات أتعاب وعمولات	-	**407**	**208**	**115**	**730**	1,150
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين	**30,608**	**1,637**	**88**	**1,141**	**33,474**	25,660

إن الأرصدة مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	مساهمون رئيسيون	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين	طرف آخر ذي علاقة	المجموع 2018	المجموع 2017
مدينو تمويل	-	**250,141**	**3,735**	**9,300**	**263,176**	240,725
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية	**1,379,681**	**36,462**	-	-	**1,416,143**	1,387,400
حسابات المودعين	-	**55,282**	**10,233**	**19,667**	**85,182**	88,695
مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية	**486**	**12,695**	-	**3,140**	**16,321**	12,473
استثمار مدار من قبل طرف ذي علاقة	-	-	-	**33,452**	**33,452**	33,281

إن تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		*عدد الأطراف ذات العلاقة (أقارب أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين)*			
	2018	2017	**2018**	2017	**2018**	2017
أعضاء مجلس الإدارة						
تسهيلات تمويلية	**19**	26	**12**	13	**2,083**	2,466
بطاقات ائتمان	**10**	16	**4**	4	**36**	52
ودائع	**57**	68	**87**	97	**16,889**	20,345
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	**4**	7	**3**	3	**1,950**	3,559
موظفون تنفيذيون						
تسهيلات تمويلية	**38**	46	**11**	12	**2,258**	2,577
بطاقات ائتمان	**31**	35	**5**	6	**198**	170
ودائع	**76**	79	**78**	84	**7,627**	7,120
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	**8**	12	**4**	4	**4,920**	5,515

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

29 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن رواتب وبدلات ومكافآت موظفي الإدارة العليا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة هي كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	المجموع	
	2018	*2017*
رواتب وبدلات ومكافآت موظفي الإدارة العليا	**17,207**	18,260
مكافآت نهاية الخدمة والمزايا طويلة الأجل لموظفي الإدارة العليا	**1,228**	1,292
مكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة*	**1,400**	1,435
	19,835	20,987

** تتضمن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة إضافية مقابل مشاركتهم في اللجان التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقراراته.*

تخضع كافة مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

30 التحليل القطاعي

معلومات القطاعات الأساسية

يتم تنظيم أنشطة المجموعة لأغراض الإدارة في أربع قطاعات أعمال رئيسية. إن الأنشطة والخدمات الرئيسية في هذه القطاعات هي كما يلي:

الخزينة	:	إدارة السيولة واستثمارات المرابحة واستثمار في صكوك وتبادل الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى العلاقات المصرفية الدولية.
الأعمال المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة	:	توفر الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء الأفراد. وتوفر الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية المخصصة والمبتكرة للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.
الأعمال المصرفية للشركات	:	تقديم العديد من الخدمات المصرفية ومنتجات الاستثمار إلى الشركات وتقديم خدمات تمويل مرابحة للسلع والعقارات وتسهيلات إجارة محلية ووكالة واستصناع.
الاستثمار	:	إدارة الاستثمارات المباشرة في الأسهم والاستثمارات العقارية والمنشآت غير المصرفية لدى المجموعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

30 التحليل القطاعي (تتمة)

ألف دينار كويتي

	الخزينة	**الأعمال المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة**	***الأعمال المصرفية للشركات***	***الاستثمار***	***المجموع***
31 ديسمبر 2018					
إجمالي الموجودات	**4,963,624**	**5,813,751**	**4,931,364**	**2,061,539**	**17,770,278**
إجمالي المطلوبات	**3,500,725**	**9,467,206**	**2,142,414**	**585,763**	**15,696,108**
إيرادات تشغيل	**60,165**	**296,190**	**246,740**	**142,913**	**746,008**
المخصصات وانخفاض القيمة	**(1,979)**	**(17,864)**	**(39,827)**	**(102,840)**	**(162,510)**
ربح (خسارة) السنة	**45,608**	**103,742**	**140,070**	**(25,896)**	**263,524**

ألف دينار كويتي

	الخزينة	الأعمال المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة	*الأعمال المصرفية للشركات*	*الاستثمار*	*المجموع*
31 ديسمبر 2017					
إجمالي الموجودات	4,322,393	5,602,145	5,017,819	2,415,624	17,357,981
إجمالي المطلوبات	3,182,227	9,193,523	2,128,887	737,222	15,241,859
إيرادات تشغيل	28,103	295,217	235,691	154,269	713,280
المخصصات وانخفاض القيمة	(4,649)	(15,954)	(82,205)	(60,603)	(163,411)
ربح السنة	12,404	110,394	80,231	11,126	214,155

معلومات القطاعات الثانوية

تعمل المجموعة في مناطق جغرافية متنوعة. إن التحليل الجغرافي هو كما يلي:

ألف دينار كويتي

	الموجودات		*مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية*	
	2018	*2017*	***2018***	*2017*
المناطق الجغرافية:				
الشرق الأوسط	**12,175,300**	11,622,596	**669,317**	719,147
أوروبا	**4,586,413**	4,591,288	**1,432,880**	1,687,389
أخرى	**1,008,565**	1,144,097	**125,886**	88,748
	17,770,278	17,357,981	**2,228,083**	2,495,284

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

30 التحليل القطاعي (تتمة)

ألف دينار كويتي

	محلي		*دولي*		*المجموع*	
	2018	*2017*	***2018***	*2017*	***2018***	*2017*
إيرادات التشغيل	**371,711**	316,120	**374,297**	397,160	**746,008**	713,280
ربح السنة	**162,130**	83,177	**101,394**	130,978	**263,524**	214,155

31 إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك من خلال عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر والتحكم والرقابة والإشراف بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

ويعمل بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر. يطبق بيت التمويل الكويتي نظام "الخطوط الدفاعية الثلاثة" لإدارة المخاطر.

يبين خط الدفاع الأول إن المخاطر تنتج عن وحدات الأعمال ومتضمنة في أعمالها. في بيت التمويل الكويتي، يتعين على كافة الموظفين (موظفي الائتمان وموظفي العقود وموظفي العمليات ... إلخ) التأكد من فاعلية إدارة المخاطر المتضمنة في مسؤولياتهم التنظيمية.

ويشتمل خط الدفاع الثاني على وحدة إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية وهما تتحملان مسؤولية ضمان إدارة المخاطر في إطار المستوى المقبول المحددة للمخاطر.

يتمثل خط الدفاع الثالث في التأكيد والضمان المستقل الذي توفره وحدة التدقيق الداخلي التي يتم تحديد ودرها والإشراف عليها من قبل لجنة التدقيق. ويتم إعداد تقرير حول نتائج التدقيق الداخلي إلى جميع جهات الإدارة والحوكمة المعنية. توفر وحدة التدقيق الداخلي ضمان عمل النظام العام لفاعلية الرقابة وفقاً للمتطلبات المحددة في إطار عمل إدارة المخاطر.

إن وحدة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن التعرض للمخاطر ومراقبتها، كما تقوم أيضاً بقياس المخاطر من خلال استخدام طرق لقياس المخاطر وتقوم بتقديم التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تستخدم طرق قياس المخاطر احتمالات تستند إلى الخبرات السابقة المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية الحالية.

يتم ضبط المخاطر ومراقبتها من خلال الحدود التي يضعها مجلس الإدارة والتي تعكس استراتيجية الأعمال وبيئة السوق للمجموعة وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى مجلس إدارة البنك.

تخفيف المخاطر
تستخدم المجموعة، كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر، مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة (ضمن المنتجات المقبولة شرعاً) وذلك لإدارة التعرض للمخاطر الناشئة الناتجة من التغيرات في العائد والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم. وتستخدم المجموعة الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان لديها.

تركزات المخاطر الزائدة
من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التغطية الاختيارية (وفقاً للشريعة) في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى قطاعات الأعمال.

إضافة إلى ذلك، فإن كل شركة مصرفية تابعة للمجموعة لها هياكل إدارة مخاطر وسياسات وإجراءات مماثلة والتي يتم مراقبتها من قبل مجلس إدارة البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

32 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي أن تتكبد المجموعة خسارة بسبب إخفاق عملائها أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. تدير المجموعة مخاطر الائتمان وتراقبها من خلال وضع حدود لمبالغ المخاطر التي ترغب في قبولها للأطراف المقابلة المنفردة وكذلك لتركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال، ومن خلال مراقبة التعرض للمخاطر فيما يتعلق بهذه الحدود.

قامت المجموعة بوضع عملية لمراجعة الجدارة الائتمانية وذلك لتوفير التحديد المبكر للتغيرات المحتملة في الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بما في ذلك مراجعة الضمانات القانونية. ويتم وضع حدود الأطراف المقابلة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد معدل المخاطر لكل طرف مقابل. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة الدورية. إن عملية مراجعة الجدارة الائتمانية تسمح للمجموعة بتقدير الخسارة المحتملة نتيجةً للمخاطر التي تتعرض لها واتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة *(السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018)*

تعريف التعثر ومعالجة التعثر
تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة الائتمانية) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم العميل بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل بدون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحقيق الضمان (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛
- أن يسجل العميل تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة.
- أن تعتبر التزامات العميل منخفضة القيمة ائتمانياً استنادا إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

وأي تسهيل منخفض القيمة ائتمانياً أو غير منتظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضا كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بالانكشافات المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقا لوكالة التصنيف **S & P** و**Fitch** والتصنيف "ج" طبقا لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العملاء. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى العميل التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة العميل

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة للأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. وتستند المجموعة إلى معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا وخارجيا لكي يتم تقييم أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد
عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز (Moody's Risk Analyst) كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن سياسة المجموعة هي المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر على المحفظة الائتمانية. وتسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية والمنتجات. ويؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى البنك. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر بشكل منتظم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

32 مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة *(السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018)* (تتمة)

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد (تتمة)

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدار مدة اثني عشر شهراً وعلى مدار عمر الأداة، وذلك حسب تخصيص المرحلة المحدد للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد على مدار مرحلة زمنية باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر عن السداد لمحفظة منتجات الأفراد من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى آلية انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيع أسي. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي بشكل منفصل لكل من القطاعات الجغرافية ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع. ويتم عرض الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (قبل انخفاض القيمة وبالصافي بعد الربح المؤجل والموقوف) قبل تأثير التخفيف من المخاطر من خلال استخدام ترتيبات المقاصة الرئيسية واتفاقيات الضمان.

		ألف دينار كويتي	
	إيضاحات	***2018***	*2017*
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	8	**1,162,424**	1,003,866
مرابحة قصيرة الأجل	9	**3,248,450**	2,925,329
مدينو تمويل	10	**9,759,657**	9,660,883
استثمار في صكوك	11	**1,570,550**	1,429,963
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى		**296,304**	305,390
الإجمالي		**16,037,385**	15,325,431
مطلوبات محتملة	27	**1,863,803**	2,087,030
التزامات	27	**364,280**	408,254
المجموع		**2,228,083**	2,495,284
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		**18,265,468**	17,820,715

عند تسجيل الأدوات المالية وفقاً للقيمة العادلة، تمثل المبالغ المبينة أعلاه التعرض الحالي لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للتعرض للمخاطر والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة التغيرات في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

32 مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يدار تركز المخاطر من قبل الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. وبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل فردي كما في 31 ديسمبر 2018 قيمة 275,392 ألف دينار كويتي (2017: 275,509 دينار كويتي) قبل مراعاة أي ضمانات.

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة حسب المناطق الجغرافية التالية قبل مراعاة أي ضمان محتفظ به:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
الشرق الأوسط	**10,979,525**	10,042,667
أوروبا	**4,187,448**	4,425,614
أخرى	**870,412**	857,150
	16,037,385	15,325,431

فيما يلي تحليل الموجودات المالية لدى المجموعة حسب قطاع الأعمال قبل مراعاة أي ضمان محتفظ به:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
تجارة وتصنيع	**4,210,042**	4,497,392
بنوك ومؤسسات مالية	**6,207,407**	5,409,920
إنشاءات وعقارات	**2,760,204**	2,897,215
أخرى	**2,859,732**	2,520,904
	16,037,385	15,325,431

الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية قبل انخفاض القيمة المرتبط ببنود بيان المركز المالي المجمع:

ألف دينار كويتي

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	تصنيف مرتفع	*تصنيف قياسي*	*متأخرة أو منخفضة القيمة*	*الإجمالي*
31 ديسمبر 2018				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	**1,162,424**	**-**	**-**	**1,162,424**
مرابحة قصيرة الأجل	**3,248,450**	**-**	**-**	**3,248,450**
مدينو تمويل (إيضاح 10)	**7,928,397**	**1,033,817**	**797,443**	**9,759,657**
استثمار في صكوك	**1,366,246**	**204,304**	**-**	**1,570,550**
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة اخرى	**296,304**	**-**	**-**	**296,304**
	14,001,821	**1,238,121**	**797,443**	**16,037,385**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

32 مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

ألف دينار كويتي

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	تصنيف مرتفع	*تصنيف قياسي*	*متأخرة أو منخفضة القيمة*	*الإجمالي*
31 ديسمبر 2017				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,003,866	-	-	1,003,866
مرابحة قصيرة الأجل	2,925,329	-	-	2,925,329
مدينو تمويل (إيضاح 10)	7,853,216	1,029,674	777,993	9,660,883
استثمار في صكوك	1,274,462	154,193	1,308	1,429,963
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة اخرى	305,390	-	-	305,390
	13,362,263	1,183,867	779,301	15,325,431

تحليل أعمار التسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

ألف دينار كويتي

	أقل من 30 يوماً	*31 إلى 60 يوماً*	*61 إلى 90 يوماً*	*المجموع*
31 ديسمبر 2018				
مدينو تمويل	**352,908**	**134,551**	**92,226**	**579,685**
31 ديسمبر 2017				
مدينو تمويل	339,207	102,284	60,278	501,769

تقوم سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة وثابتة في كافة المحافظ الائتمانية. يسهل ذلك الادارة المركزة للمخاطر المحددة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كافة مجالات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يدعم نظام التصنيف بمجموعة من التحليلات المالية المدمجة مع معلومات السوق المعروضة لتقديم المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم تصميم كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر لتتضمن فئات مختلفة ويتم توجيهها وفقاً لسياسة التصنيف الخاصة بالمجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر الخاصة بصورة دورية.

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالمجموعة فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الام للتسهيلات التمويلية التي تمنح إلى شركاتها التابعة.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة 315,388 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 285,220 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

33 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل ظروف عادية أو تحت ضغط. للحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، بينما تقوم بإدارة الموجودات ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. وهذا يشكل تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الضمانات عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم ذلك.

إضافةً إلى، تحتفظ المجموعة بمحفظة قابلة للتداول بصورة عالية وموجودات متنوعة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. تلتزم المجموعة أيضاً ببنود ائتمان يمكن لها أن تفي باحتياجات السيولة.

يتم تقييم مركز السيولة وإدارته بموجب سيناريوهات متعددة مع الأخذ في الاعتبار عوامل الضغط المتعلقة بكل من السوق بشكل عام والمجموعة بشكل خاص.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تقوم الإدارة بمراقبة قائمة الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة في نهاية السنة تستند إلى الترتيبات التعاقدية للسداد وتواريخ الانتهاء المخطط لها.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2018 هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	حتى 3 أشهر	*3 إلى 12 شهر*	*أكثر من سنة واحدة*	***المجموع***
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى البنوك	**1,350,439**	**1,387**	**29,344**	**1,381,170**
مرابحات قصيرة الأجل	**2,011,981**	**1,236,469**	**-**	**3,248,450**
مدينو تمويل	**2,139,513**	**2,397,779**	**4,848,182**	**9,385,474**
استثمار في صكوك	**59,240**	**197,141**	**1,306,980**	**1,563,361**
عقارات للمتاجرة	**7,136**	**18,065**	**122,438**	**147,639**
استثمارات	**13,654**	**26,741**	**244,488**	**284,883**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**499,179**	**499,179**
عقارات استثمارية	**-**	**14,877**	**474,732**	**489,609**
موجودات أخرى	**174,327**	**40,788**	**329,301**	**544,416**
موجودات غير ملموسة وشهرة	**-**	**-**	**31,180**	**31,180**
عقارات ومعدات	**-**	**-**	**194,917**	**194,917**
	5,756,290	**3,933,247**	**8,080,741**	**17,770,278**
المطلوبات:				
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	**1,472,236**	**618,414**	**598,429**	**2,689,079**
دائنو صكوك	**33,580**	**143,840**	**321,168**	**498,588**
حسابات المودعين	**7,860,098**	**594,454**	**3,325,758**	**11,780,310**
مطلوبات أخرى	**182,433**	**117,863**	**427,835**	**728,131**
	9,548,347	**1,474,571**	**4,673,190**	**15,696,108**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

33 مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2017 هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	حتى 3 أشهر	*3 إلى 12 شهر*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى البنوك	1,226,319	2,557	33,580	1,262,456
مرابحات قصيرة الأجل	1,734,004	1,191,325	-	2,925,329
مدينو تمويل	2,258,152	2,328,692	4,629,631	9,216,475
استثمار في صكوك	184,566	57,750	1,186,339	1,428,655
عقارات للمتاجرة	9,172	21,001	130,964	161,137
استثمارات	16,985	3,631	283,677	304,293
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	463,797	463,797
عقارات استثمارية	-	-	554,321	554,321
موجودات أخرى	155,113	64,051	245,394	464,558
موجودات غير ملموسة وشهرة	-	-	38,659	38,659
عقارات ومعدات	-	-	214,001	214,001
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	-	324,300	-	324,300
	5,584,311	3,993,307	7,780,363	17,357,981
المطلوبات:				
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,383,190	626,252	230,481	2,239,923
دائنو صكوك	39,803	50,155	428,120	518,078
حسابات المودعين	7,395,232	572,546	3,628,955	11,596,733
مطلوبات أخرى	137,128	97,298	464,810	699,236
مطلوبات متعلقة مباشرة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	-	187,889	-	187,889
	8,955,353	1,534,140	4,752,366	15,241,859

يبين الجدول التالي انتهاء الصلاحية التعاقدية حسب تاريخ استحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للمجموعة:

ألف دينار كويتي

	حتى 3 أشهر	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
2018				
مطلوبات طارئة (إيضاح 27)	**621,770**	**306,739**	**935,294**	**1,863,803**
التزامات رأسمالية (إيضاح 27)	**316,348**	**29,882**	**18,050**	**364,280**
الإجمالي	**938,118**	**336,621**	**953,344**	**2,228,083**

ألف دينار كويتي

	حتى 3 أشهر	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
2017				
مطلوبات طارئة (إيضاح 27)	731,605	377,729	977,696	2,087,030
التزامات رأسمالية (إيضاح 27)	323,141	67,032	18,081	408,254
الإجمالي	1,054,746	444,761	995,777	2,495,284

تتوقع المجموعة أنه لن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات الرأسمالية قبل انتهاء صلاحية الالتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

34 مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها تلك المخاطر التي تنشأ من معلات الاستثمار لدى المجموعة، بما في ذلك الاستثمارات في أسهم (المدرجة وغير المدرجة) والصكوك والعقارات وغيرها. ويتم تصنيف هذه المخاطر إلى ثلاثة فئات رئيسية من خلالها يتم قياس وإدارة مخاطر السوق، حيث إنها تؤثر بشكل مباشر على أداء محفظة الاستثمار لدى المجموعة كما يلي:

مخاطر السوق غير التجارية

مخاطر معدل الأرباح
تقوم المجموعة، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بإنتاج الموجودات والمطلوبات التي لها تدفقات نقدية داخلة أو خارجة أو ذات قيمة عادلة ويتم تقييم ربحيتها وأدائها من خلال حساسية تقلبات معدل الأرباح وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عن تلك الاكتشافات بحيث تحقق أعلى أرباح المتوقعة، بما يساهم في الأرباح الموزعة على عملاء ومساهمي البنك.

مخاطر العملات الأجنبية
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تكبد خسائر بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات التي تؤثر على كل من المحفظة المصرفية (بما في ذلك المراكز الهيكلية الناشئة عن الاستثمارات الخارجية) والمحفظة التجارية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية استناداً إلى الحدود المعتمدة من مجلس إدارة البنك وعلى أساس التقييم المستمر لمراكز المجموعة المفتوحة وحركة أسعار العملات الأجنبية الحالية والمتوقعة. تقوم المجموعة عند الضرورة بمضاهاة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية الكامنة في بعض الموجودات عن طريق مقارنتها مع المطلوبات بنفس تلك العملات أو العملات المرتبطة بها. تستخدم المجموعة أيضاً مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة (منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية) لتقليل مخاطر العملات الأجنبية.

تبين الجداول التالية العملات الأجنبية التي تعرض المجموعة لمخاطر عملات أجنبية كبيرة في 31 ديسمبر 2018 على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يقوم التحليل بحساب تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى).

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2018			*31 ديسمبر 2017*		
العملة	***التغير في أسعار العملات*** *%*	***التأثير على الأرباح***	***التأثير على احتياطي القيمة العادلة***	*التغير في أسعار العملات* *%*	*التأثير على الأرباح*	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*
الدولار الأمريكي	**+1**	**589**	**50**	+1	890	479
الدينار البحريني	**+1**	**(930)**	**156**	+1	428	19

مخاطر الأسعار
إن مخاطر الأسعار هي تلك المخاطر الناتجة من التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات – الأسهم (المحفظة التجارية والمصرفية بما في ذلك الاستثمارات الاستراتيجية) والصكوك والعقارات.

إن التأثير على احتياطي القيمة العادلة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في 31 ديسمبر) بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هو كما يلي:

ألف دينار كويتي

	2018		*2017*	
مؤشرات السوق	***التغيرات في أسعار الأسهم*** *%*	***التأثير على احتياطي القيمة العادلة***	*التغيرات في أسعار الأسهم* *%*	*التأثير على احتياطي القيمة العادلة*
سوق الكويت للأوراق المالية	**+1**	**87**	+1	910
مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	**+1**	**153**	+1	74

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

34 مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الإجراءات أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك أثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للمجموعة أن تتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية ولكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، تستطيع المجموعة أن تدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والمطابقة وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

يوجد لدى المجموعة مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل التي تقوم بمراجعة بالسياسات والإجراءات والمنتجات والخدمات ودعم قطاعات الأعمال عند إدارة والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

تتوافق إدارة مخاطر التشغيل بالمجموعة مع ما تقضى به تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل لدى البنوك والرقابة عليها.

مخاطر الدول

تتمثل مخاطر الدول في تلك المخاطر التي تحدث داخل أحد البلدان والتي يكون لها تأثير سلبي على المجموعة بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المجموعة أو بصورة غير مباشرة من خلال عدم قدرة أحد المدينين على الوفاء بالتزاماته للمجموعة. وبصورة عامة، تتعلق هذه الأحداث، على سبيل المثال لا الحصر، بأحداث سياسية كالتعثر وإعادة الهيكلة والأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها والقيود على حركة العملات وعدم إمكانية تداول العملة في الأسواق أو تحويلها والصراعات الإقليمية والتأثر الاقتصادي من الأحداث الأخرى مثل مشاكل التعثر للدول والاضطرابات الإقليمية والأزمات المتعلقة بالبنوك والعملة والكوارث الطبيعية.

35 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال. كما أن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال بشكل فعال من أجل تغطية المخاطر المتضمنة في الأعمال. يتم مراقبة كفاية رأس المالي للمجموعة باستخدام، من ضمن المقاييس الأخرى، اللوائح والمعدلات التي تضعها لجنة بازل للرقابة المصرفية. (لوائح/ معدلات بازل) والمطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للرقابة على المجموعة.

يتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال للمجموعة وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) كما هو موضح أدناه:

	ألف دينار كويتي	
كفاية رأس المال	***2018***	*2017*
الموجودات الموزونة بالمخاطر	**12,201,132**	12,073,649
رأس المال المطلوب	**1,830,170**	1,811,047
رأس المال المتاح		
رأس المال الشريحة 1	**1,941,387**	1,932,356
رأس المال الشريحة 2	**190,477**	212,337
إجمالي رأس المال	**2,131,864**	2,144,693
معدل كفاية رأس المال الشريحة 1	**15.91%**	16.00%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**17.47%**	17.76%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب أ/ 343/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

35 إدارة رأس المال (تتمة)

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
رأس المال الشريحة 1	**1,941,387**	1,932,356
إجمالي التعرض للمخاطر	**20,157,606**	19,344,352
معدل الرفع المالي	**9.63%**	9.99%

36 إدارة الديون المشتراة

وفقاً للمرسوم 92/32 والقانون 93/41 فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، يتعين على البنك إدارة الديون المشتراة دون أجر بموجب شروط اتفاقيات شراء المديونيات.

37 موجودات برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للموجودات المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفة أمانة أو وكالة بلغت 1,110,608 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018 (2017: 1,235,457 ألف دينار كويتي).

تتضمن إيرادات الأتعاب والعمولات أتعاباً بمبلغ 4,226 ألف دينار كويتي (2017: 4,917 ألف دينار كويتي) ناتجة عن أنشطة بصفة الأمانة والوكالة.

38 القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة؛
المستوى 2: أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2018:

				ألف دينار كويتي
	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 12)	-	**29,932**	-	**29,932**
أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 12)	**52,258**	**52,252**	**57,396**	**161,906**
أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (إيضاح 12)	**29,022**		**64,023**	**93,045**
استثمار في صكوك (إيضاح 11)	**1,291,591**	-	**271,770**	**1,563,361**
مشتقات الموجودات المالية:				
عقود آجلة	-	**2,568**	-	**2,568**
مبادلات معدل الأرباح	-	**73**	-	**73**
مبادلات عملات	-	**895**	-	**895**
موجودات غير مالية:				
عقارات استثمارية	-	**647,569**	-	**647,569**
	1,372,871	**733,289**	**393,189**	**2,499,349**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

38 القيمة العادلة (تتمة)

	ألف دينار كويتي			
	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	-	**3,733**	-	**3,733**
مبادلات معدلات الارباح	-	**3,289**	-	**3,289**
مبادلات عملات	-	**8,372**	-	**8,372**
المعادن الثمينة المتضمنة	-	**459**	-	**459**
	-	**15,853**	-	**15,853**

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2017:

	ألف دينار كويتي			
	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 12)	-	39,648	-	39,648
موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 12)	81,692	57,986	28,465	168,143
استثمار في صكوك	1,132,621	-	296,034	1,428,655
مشتقات الموجودات المالية:				
عقود آجلة	-	1,369	-	1,369
مبادلات معدل الأرباح	-	114	-	114
مبادلات عملات	-	817	-	817
موجودات غير مالية:				
عقارات استثمارية	-	685,407	-	685,407
	1,214,313	785,341	324,499	2,324,153

	ألف دينار كويتي			
	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	-	1,890	-	1,890
مبادلات عملات	-	10,786	-	10,786
المعادن الثمينة المتضمنة	-	121	-	121
	-	12,797	-	12,797

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2018

38 القيمة العادلة (تتمة)

يتم تقييم الاستثمارات المصنفة تحت المستوى 1 استناداً إلى أسعار الشراء المعروضة في السوق. ويتم تقييم الاستثمارات المصنفة تحت المستوى 2 استناداً إلى صافي القيمة العادلة المسجلة.

تضمنت الاستثمارات المصنفة تحت المستوى 3 صكوك غير مسعرة بمبلغ 271,770 ألف دينار كويتي (2017: 296,034 ألف دينار كويتي) واستثمارات في أسهم غير مسعرة بمبلغ 121,419 ألف دينار كويتي (2017: 28,465 ألف دينار كويتي). يمثل الاستثمار في الصكوك المدرجة ضمن هذه الفئة الصكوك الصادرة عن هيئات سيادية ومؤسسات مالية وشركات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار في الصكوك غير المسعرة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الخصم (يتراوح من نسبة 2.9% إلى نسبة 8.2%). ويتم تقييم الاستثمار في أسهم غير مسعرة وفقاً للقيمة العادلة باستخدام اسلوب تقييم مناسب للظروف. تتضمن اساليب التقييم طرق التدفقات النقدية المخصومة والمعلومات المعروضة في السوق للشركات المماثلة ومعلومات معاملة حديثة وصافي قيمة الموجودات. وتتضمن المدخلات الجوهرية غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة أساسية معدل الخصم ومعدل النمو النهائي وتقديرات الإيرادات والأرباح. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان الدخل المجمع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع قد يكون غير مادياً إذا كانت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقديرات القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة وفقاً للقيمة العادلة بنسبة 5٪.

يتم تقييم الأدوات المفصح عنها في إيضاح 28 من خلال خصم كافة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام المعدلات وأسعار تحويل العملات الأجنبية العاجلة/الآجلة المعروضة مباشرةً في السوق من قبل موارد السوق المعتمدة (على سبيل المثال رويترز، بلومبرج و FinCAD ... الخ).

يتم تقييم العقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات يتم إجراؤها من قبل مقيمين مستقلين ذوي مؤهلات مهنية وخبرة ودراية جيدة حديثة في مجال تقييم العقارات الاستثمارية وفي النطاق الجغرافي الذي تقع به العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. يعكس التقييم ظروف السوق كما في تاريخ التقارير المالية.

تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية باستخدام مدخلات معروضة في السوق. يتم استخدام أسلوب المقارنة السوقية لكافة العقارات الاستثمارية حيث يكون سعر السوق للمتر المربع والدخل السنوي مدخلات جوهرية بالنسبة للتقييم.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لم تكن هناك أية تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياسات القيمة العادلة، كما لم تكن هناك اية تحويلات إلى أو من المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة.

يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة في المستوى 3:

	ألف دينار كويتي	
	2018	*2017*
كما في 1 يناير	**324,499**	357,507
تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9	**100,676**	-
	425,175	357,507
إعادة القياس المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى	**(3,405)**	1,369
استبعادات، الصافي	**(28,581)**	(34,377)
كما في 31 ديسمبر	**393,189**	324,499

تم بحمد الله

لتحميل التقرير السنوي
امسح الرمز

Kfh.com 180 3333